استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية
فى دعم نظام الإدارة المحلية المصرى وتطويره
(دراسة ميدانية)

د. ياسر عبد الوهاب(*)

المقدمة:

شهدت الإدارة المحلية فى السنوات الأخيرة تطورًا تدريجيًا فرضته عليها التغيرات المعاصرة والتطورات السريعة والمتلاحقة لاتسامها بسمات خاصة من حيث: الوسائل والأساليب المتبعة، وكذلك من حيث: نوعية الخدمة والهدف المراد تحقيقه، ونستطيع القول أن تطوير نظام الإدارة المحلية وتقويته فى أيامنا هذه ضرورة من ضروريات الديمقراطية والمشاركة الشعبية فى أية دولة عصرية، وذلك باعتبار أن الإدارة المحلية إحدى الأدوات الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع لما لها من علاقة مباشرة بحياة المواطن، ومع تصاعد الاهتمام بالمواطن المصرى فى العقود الأخيرة فى سياق الاستثمار البشرى والتنمية أصبح نظام الإدارة المحلية فى وقتنا الحاضر من أهم مقومات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السليمة.

وتستمد الإدارة المحلية ضرورة وجودها وحتميتها من الدور الفعال والملموس الذى تلعبه فى حياة أفراد المجتمع وما لها من تأثير واضح على حياة المواطن، ويتمثل الدور الرئيس للإدارة المحلية فى العمل على تحقيق أهداف الدولة والمجتمع بما يتوافق واستثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية من حيث

(*) مدرس إدارة عامة ومحلية - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

الوسائل والأساليب المتبعة، وكذلك من حيث نوعية الخدمة والهدف المراد تحقيقه، ومن ثم نجد أن المحليات تختلف عن غيرها من حيث تطبيق نمط الإدارة المناسب لها، بهدف تحقيق الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع، وذلك بواسطة توفير الإمكانيات البشرية المؤهلة والمادية والتكنولوجية، أو بمعنى آخر توفير المعرفة والتمويل.

من جانب آخر فقد حاز مفهوم المسئولية الاجتماعية على اهتمام العديد من كتاب الإدارة خلال السنوات الأخيرة الماضية، وذهبت معظم الدراسات إلى القول: إن المسئولية الاجتماعية هى أحد العوامل الرئيسة المؤثرة فى نجاح نظام الإدارة المحلية المصرى، كما أنه من المتوقع أن يتعاظم اهتمام نظام الإدارة المحلية باستثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية خلال السنوات القادمة أكثر من أى وقت مضى، وربما يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل التى لعل من أهمها: محدودية الموارد المالية، وكذلك محدودية المعارف والمهارات المتوافرة.

وبناء على ما سبق تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية فى دعم وتطوير العمل بالمحليات، وزيادة قدرتها فى المساهمة فى حل مشاكل المجتمع وخدمة التنمية فى الأجل الطويل.

وكذلك تبرز أهمية هذه الدراسة من حيث إضافتها العلمية للمكتبة العربية، إذ إن الدراسات التى تناولت علاقة المسئولية الاجتماعية بالإدارة المحلية فى مصر والعالم العربى محدودة حسب علم الباحث.

من كل ما تقدم تهتم هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين متغيرين أساسيين من المتغيرات الإدارية المعاصرة هما: إمكانية استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية، وتطوير نظام الإدارة المحلية المصرى، وقد تم ذلك من خلال عرض وتحليل ما يأتى:

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة وإجراءاتها.

المبحث الثانى : المسئولية الاجتماعية ونظام الإدارة المحلية.. مفاهيم وأبعاد.

المبحث الثالث: الإطار التحليلى للدراسة وتحليل العلاقة الارتباطية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا المبحث عرضًا للإطار العام للدراسة، وبيان الإجراءات المتبعة فى تنفيذها كما يلى:

أولاً- مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من مظاهر الواقع الحالى للمحليات وبيئتها المتغيرة التى تملى عليها أن تعتمد التغيير والتطوير فى مجالات شتى، من أجل رفع كفاءتها وفاعليتها - ونظرًا لأهمية الدور الذى تقوم به المحليات ولتباين الآراء والأفكار المطروحة بصدد طبيعة وقدرات المحليات على تقديم أنشطة وخدمات للمواطنين من خلال أدواتها ووسائلها وإجراءاتها التى تتميز بتنوعها وتعددها، كذلك فإنها تواجه جملة تحديات داخلية وخارجية، وبرغم أهمية متغيرى الدراسة الحالية فى كيفية استثمار وتفعيل المسئولية الاجتماعية فى تطوير العمل بالمحليات وزيادة قدرتها على المساهمة فى حل مشاكل المجتمع وخدمة التنمية فى الأجل الطويل، فإن الدراسات النظرية والتطبيقية والتحليلية لا تزال محدودة جدًا فى هذا الاتجاه.

وتأسيسًا على ما سبق، تبرز مشكلة الدراسة الحالية التى يمكن صياغتها على النحو التالى: إن بقاء علاقة المتغيرين المذكورين دون إشباع نظرى

وتطبيق عملى، سيفوت على المحليات فرصة التعرف للعناصر المكونة والمؤثرة فى هذه العلاقة، ودورها فى تحقيق أهدافها وارتقاء أعمالها وزيادة نشاطها بشكل دائم ومستمر ومضطرد.

وعلى هذا الأساس وطالما أن المحليات تواجه تحديات كبيرة، وبغية مواجهة هذه التحديات واستثمار محتواها لصالح تطوير العمل بالمحليات، فإن دراسة علاقة المتغيرين آنفى الذكر والإفادة من نتائجها سيساهم فى تحقيق أهدافها بكفاءة من جهة، ويضمن لها تفعيل دورها فى عملية التنمية المستدامة بصورة أفضل.

ثانيًا- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على أهمية استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية فى تفعيل وتطوير نظام الإدارة المحلية المصرى - بغية توجيه إدارتها إلى آليات التعامل مع المجتمع المحلى بكفاءة وفعالية، وبما يخدم المواطن، وانطلاقًا من هذا الهدف الرئيس، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

١- التعرف على قوة العلاقة من عدمها بين استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية فى دعم وتطوير العمل بالمحليات، ثم تحديد ماهية التأثيرات الناجمة عن هذه العلاقة.

٢- استكشاف طبيعة العلاقة بين مدى استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية وأداء المحليات التى أخضعت للدراسة.

٣- التقدم بتوصيات عملية للتعامل المستقبلى، فيما يختص بموضوع استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية لتكون معينًا للمحليات المبحوثة وغير المبحوثة فى تعزيز فاعليتها وقدرتها على النمو، وعلى التنمية المستدامة والمساهمة فى حل مشاكل المجتمع وخدمة التنمية فى الأجل الطويل.

ثالثًا- أهمية الدراسة:

(أ) **على مستوى الباحث:** شعور الباحث بأهمية الموضوع وأثره المحتمل فى مجال التطبيق مما سيكون له تأثير على فكر الباحث، وزيادة معارفه العلمية عن هذا الموضوع العلمى.

(ب) **على المستوى التطبيقى:** تأتى أهمية هذه الدراسة من كونها من أولى الدراسات الاستكشافية التى تحاول التعرف على حقيقة الاتجاه نحو استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية بالمحليات، بهدف تفعيل دور المحليات لتمكينها من الوفاء باحتياجات المجتمع.

(ج) **على المستوى الأكاديمى:** ندرة ما كتب، وخصوصًا فى الدراسات العربية والمحلية فى الموضوع مما شجع الباحث على الاهتمام بالموضوع لتقديم دراسة علمية وتطبيقية متخصصة.

رابعًا- فروض الدراسة:

تقوم الدراسة حول فرضين رئيسين طبقًا لأسلوب (فرض النفى والفرض البديل - Null and Alternative Hypotheses) حيث يعنى فرض النفى (Ho) عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية "Significant" بين متغيرين محددين، وبالتالى فإن هذه العلاقة مساوية لقيمة الصفر، أما الفرض البديل (H) فيعنى عكس فرض النفى، ليشير إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرين، وبالتالى تكون هناك فروق فى العلاقة ليست مساوية لقيمة الصفر، وقد جاء اعتماد هذه الدراسة على أسلوب فرض الصفر، فى صياغة الفروض توخيًا للحياد وعدم التحيز، حيث يتم الفرض ابتداء بعدم وجود العلاقة إلى أن يتم إثبات وجود علاقة، أو لا يتم إثبات وجودها، من فك الاختبار العلمى بحيث يصار إلى الأخذ بالفرض البديل عند إثبات وجود علاقة، أو الأخذ بفرض النفى عند عدم إثبات وجود تلك العلاقة، طبقًا لوجهة نظر (Sekaran, 2000; 110)

ضمن كتـــابه "طرق البحث فى الإدارة"، وأيضـًا وجهـة نظـــر (Leedu and Ormrod, 2001; 60-61) ضمن كتابه "البحث التطبيقى"، وحسبما تؤكد عليه أيضًا تقنيات علم الإحصاء فى تحليل البيانات الكمية.

وعلى هذا الأساس العلمى، تمت صياغة فروض هذه الدراسة، طبقًا لمنطق فروض النفى، بحيث يتم الأخذ بها عندما يفصح الاختبار الإحصائى عن وجود علاقة بين المتغيرين المطلوبين، وبالعكس سوف يتم الأخذ بفروض الإثبات البديلة التى تقر بوجود العلاقة بين المتغيرين المطلوبين، واعتمد البحث فرضين رئيسن على النحو الآتى:

١- (Ho): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية، ودعم وتطوير نظام الإدارة المحلية بما يضمن (التوجه نحو اللامركزية، رفع أداء القيادات المحلية، تطوير نظم المعلومات فى كافة الأنشطة المحلية).

٢- (Ho): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار المسئولية الاجتماعية وتحقيق نوع من التعاون بين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدنى وبين الوحدات المحلية بما يعزز (الشفافية، جودة الخدمات المقدمة، توفير موارد لأنشطة تنمية المجتمع).

وعلى ضوء هذين الفرضين يؤمل من هذه الدراسة أن تسد فجوة فى الأدب الإدارى فى العالم العربى بشكل عام وفى مصر بشكل خاص.

خامسًا- منهج الدراسة وأبعادها:

استوعبت الدراسة الطرق والإجراءات العلمية النظرية والتطبيقية فى جمع المعومات وتحليل معطياتها، بحيث تم الاعتماد على منهجية البحث الوصفى، الذى يأخذ بإمكانية إجراء المسح المكتبى للمعلومات النظرية والسوابق التجريبية المماثلة لهذه الدراسة، لغرض بلورة الإطار النظرى وبنائه.

سادسًا- أسلوب الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين كما يلى:

القسم الأول: الدراسة النظرية، وفيه تم الاطلاع على كل من:

- الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة.
- الدوريات الخاصة بالإدارة المحلية.
- قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية.

وذلك من أجل بناء الجانب النظرى لهذه الدراسة.

القسم الثانى: الدراسة الميدانية:

تم تطبيق هذه الدراسة على عدد من الوحدات المحلية، وتم تحديد مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، ووسيلة جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائى كما يلى:

(أ) **مجتمع** الدراسة: لتنفيذ الدراسة ميدانيًا قام الباحث باختيار محافظة القاهرة دون غيرها لأسباب عديدة من بينها:

- كونها العاصمة.
- تركز الشركات ومؤسسات المجتمع المدنى بها.
- تباين وتنوع الوحدات المحلية من حيث: الحجم والمستوى الاجتماعى للسكان.
- الكثافة السكانية.
- تركز أكبر عدد من الجمعيات الأهلية بها.
- توافر المعلومات والبيانات الميدانية.

(ب) **تمثيل مجتمع الدراسة**: تم تحديد حجم عينة الدراسة بمستوى معنوية ٥٪، وحدود ثقة ٩٥٪.

(ج) **تحديد عينة الدراسة**: تمثلت عينة الدراسة فى نخبة مختارة عشوائيًا من قيادات الوحدات المحلية على مستوى كل وحدة.

وقد تم تحديد عينة الدراسة طبقًا للمعادلات التالية[١]:

الخطأ المسموح به: الدرجة المعيارية X √ق (١ - ق) / ن

حيث:

ن : حجم العينة.

ق : تعنى نسبة توافر الخصائص فى مجتمع البحث والدراسة وعادة ما تفرض أنها ٥٠٪.

عدد مستوى الثقة ٩٥٪ الذى تعمم به النتائج.

الدرجة المعيارية لمستوى ثقة قدره ٩٥ = ١,٩٦ (فى الجداول الاحصائية).

بالتطبيق فى المعادلة السابقة

٠,٠٥ = ١,٩٦ X √٠,٥×٠,٥ / ن

وعليه فإن ن = ١١٥ مفردة تم توزيع الاستمارات عليها.

وقد تم تجميع (١٠٣) استمارة صالحة للمعالجة الإحصائية، وهذا يجعل نسبة التجاوب (٨٩,٥٪).

إذن حجم العينة المبحوثة = ١٠٣ مفردة.

والجدول التالى رقم (١) يبين عدد الوحدات المحلية، ومديريات الخدمات والمجالس الشعبية فى المحافظات.

جدول رقم (١)

عدد الوحدات المحلية - مديريات الخدمات - المجالس الشعبية على مستوى المحافظات

المحافظة	عدد المراكز	عدد المدن	عدد الأحياء	إجمالى الوحدات المحلية	عدد مديريات الخدمات	عدد المجالس الشعبية	الإجمالى
القاهرة	-	-	٣١	٣١	٣٧٢	٣١	٤٣٤
الجيزة	١٠	١٢	٧	٢٩	٣٢٤	٢٧	٣٨٠
القليوبية	٧	١٠	٢	١٩	٢١٦	١٨	٢٥٣
الإسكندرية	١	١	٧	٩	٩٦	٨	١١٣
البحيرة	١٥	١٥	-	٣٠	٣٦٠	٣٠	٤٢٠
مطروح	٨	٨	-	١٦	١٩٢	١٦	٢٢٤
المنوفية	٩	١٠	٢	٢١	١٥٥	١٩	٢٦٨
الغربية	٨	٨	٤	٢٠	٢٤٠	٢٠	٢٨٠
كفر الشيخ	١٠	١١	-	٢١	٢٤٠	٢٠	٢٨١
دمياط	٤	١٠	-	١٤	١٦٨	١٤	١٩٦
الدقهلية	١٦	١٨	٣٢	٣٦	٤٢٠	٣٥	٤٩١
شمال سيناء	٦	٦	-	١٢	١٤٤	١٢	١٦٨
جنوب سيناء	٥	٨	-	١٣	١٥٦	١٣	١٨٢
بورسعيد	-	-	٧	٧	٨٤	٧	٩٨
الإسماعيلية	٥	٧	٣	١٥	١٣٢	١٥	٢١٠
السويس	-	-	٥	٥	٦٠	٥	٧٠
الشرقية	١٣	١٥	٢	٣٠	٣٦٠	٣٠	٤٢٠
بنى سويف	٧	٧	-	١٤	١٦٨	١٤	١٩٦
المنيا	٩	٩	-	١٨	٢١٦	١٨	٢٥٢
الفيوم	٦	٦	-	١٢	١٤٤	١٢	١٦٨
أسيوط	١١	١١	٢	٢٤	٢٨٨	٢٤	٣٣٦
الوادى الجديد	٤	٤	-	٨	٨٤	٨	٩٢
سوهاج	١١	١١	٣	٢٥	٣٠٠	٢٥	٣٥٠
قنـــا	١١	١١	-	٢٢	٢٦٤	٢٢	٣٠٨
أسوان	٥	١٠	-	١٥	١٨٠	١٥	٢١٠
البحر الأحمر	-	٦	٢	٨	٧٢	٦	٨٦
الأقصر	٣	٤	-	٧	٣٦	٣	٤٦
الإجمـــالى	١٨٤	٢١٨	٧٩	٧٨١	٥٢٢٠	٤٣٥	٦١٣٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعـ ـ ـة والإحصاء ٢٠٠٨.

(د) **إعداد استمارة الاستقصاء** : مرت عملية إعداد استمارة الاستقصاء الموجهة للمبحوثين موضع الدراسة بالخطوات التالية:

- عرض الاستمارة على عدد من المتخصصين لتقييمها، سواء من الناحية الموضوعية أم الشكلية، وكذلك إمكانية التحليل الإحصائى، وبناء على ذلك تم إجراء بعض التعديلات اللازمة عليها.
- تحديد عناصر كل متغير لمفاهيم الدراسة، وذلك بتحويلها إلى مجموعة من المؤشرات التى يمكن ملاحظتها وقياسها فى الواقع العملى، وقد تم هذا التحديد بعد الاطلاع على العديد من الدراسات النظرية والميدانية، التى أوضحت كيفية استخدام استمارة الاستقصاء فى مثل هذا النوع من الدراسات.
- إجراء الاختبار المسبق Pre-Test لاستمارة الاستقصاء على عينة عشوائية من المبحوثين، وذلك بهدف التثبت من سهولة صياغة العبارات لدى المبحوثين والتأكد من أن الأسئلة مفهومة وواضحة وأنها لا تحتمل أكثر من معنى.
- بناءً على الملاحظات التى أبداها السادة المتخصصون، ومع الأخذ فى الاعتبار آراء المبحوثين فى الاختبار المسبق، تم إجراء بعض التعديلات على هذه الاستمارة، ووضعها فى صورتها النهائية، بحيث أصبحت تغطى المتغيرات الرئيسة للدراسة بأبعادها المختلفة.
- كما تم حساب معامل الثبات لاستمارة الاستقصاء ككل، ولكل متغير من المتغيرات على حدة، كما هو مبين من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٢)

معامل الثبات للمتغيرات الرئيسة لاستمارة الاستقصاء

الناتجة عن الاختبار القبلى للدراسة

المتغير	معامل الثبات
استثمار المسئولية الاجتماعية	٠,٩٣٨١
تطوير الإدارة المحلية	٠,٩٥٨٠
الاستمارة ككل	٠,٩٠٩٣

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع قيمة معامل الثبات لاستمارة الاستقصاء ككل التى بلغت (٠,٩٠٩٣)، وهو ما يعكس ارتفاع درجة المصداقية فى النتائج التى يمكن استخلاصها من هذه الاستمارات.

وبعد استيفاء الاستقصاء، تم تبويب وتنظيم البيانات وتحليلها باستخدام كل من برنامج Excel وبرنامج التحليل الإحصائى Statistical Package for Social Survey والمعروف اختصارا (SPSS).

أدبيات الدراسة:

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة التى تناولت الموضوع، يمكن الإشارة إلى الدراسات التالية:

١- دراسة عبد المجيد ٢٠٠٨ : **مراجعة التزام منشآت الأعمال بمسئوليتها الاجتماعية "إطار عام مفتوح" المؤتمر السنوى الثالث عشر لإدارة الأزمات، إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية**[٢].

وقد تناولت الدراسة الآتى:

- المسئولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال.
- مفهوم المسئولية الاجتماعية للمنشأة.

- المسئولية الاجتماعية للمنشأة وعلاقتها بالربح.
- تبويب الأنشطة الاجتماعية للمنشأة.
- مفهوم المراجعة الاجتماعية وأهدافها وأساليبها.

٢- دراسة المغربل ٢٠٠٨: **المسئولية الاجتماعية لرأس المال فى مصر**[٣].

وقد تناولت الدراسة الآتى:

- مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال.
- التجارب الدولية للمسئولية الاجتماعية لرأس المال.
- المسئولية الاجتماعية لرأس المال فى مصر.

٣- دراسة محمود ٢٠٠٨: **المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**[٤].

وقد تناولت الدراسة عدة موضوعات منها:

- تطور مفهوم تمثيل المصالح.
- الإفصاح الاجتماعى ومتطلبات البورصة.
- الحاجة إلى صياغة نظام للرقابة الاجتماعية بمنظمات الأعمال.

٤- دراسة صبح ٢٠٠٨: **الأبعاد الجديدة فى إدارة الشركات المساهمة المعاصرة (الأخلاقيات الإدارية والمسئولية الاجتماعية)**[٥].

وقد تناولت الدراسة الآتى:

- ما المسئولية الاجتماعية للمنظمة؟
- نواحى المسئولية الاجتماعية للشركات.
- تحديات المهنة.. الأخلاقيات والمسئوليات الاجتماعية.

٥- دراسة عبد الفتاح ٢٠٠٨: **(دور المشروعات الصغيرة فى دعم المسئولية الاجتماعية)**[٦].

وقد أوضحت الدراسة أن انتشار الصناعات الصغيرة يؤدى إلى إمكانية إعادة توزيع الدخل وبالتالى قد يتحقق التوازن بين أفراد المجتمع، وهذا يمثل أحد جوانب المسئولية الاجتماعية.

٦- دراسة دكرورى ٢٠٠٨: **(المسئولية الاجتماعية للشركات فى ضوء المبادرات الدولية والتجربة المصرية مع التركيز على دور الشركات متعددة الجنسيات)**[٧].

وقد تناولت الدراسة الآتى:

- المفاهيم المختلفة للمسئولية الاجتماعية للشركات.
- التجارب الدولية للمسئولية الاجتماعية.

٧- دراسة زهران ٢٠٠٧: **(أساليب إدارة المدن بالتطبيق على محافظة القاهرة)**[٨].

هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التى تواجه القائمين على إدارة المدن الكبرى مع التطبيق على محافظة القاهرة من وجهة نظر القيادات المحلية والمسئولين عن وضع وتنفيذ القرارات الإدارية المختلفة فى مدينة القاهرة، وخلصت إلى النتائج التالية:

- يوجد قصور فى العلاقات التنظيمية بين مديريات الخدمات والوحدات المحلية.
- أن هناك قصورًا فى اللامركزية التى هى من أهداف الإدارة المحلية.
- ضرورة تعديل قوانين الإدارة المحلية.
- أن العلاقات التنظيمية بها كثير من المعوقات.

- أن القصور فى التمويل من أسباب ضعف الأداء فى الإدارة المحلية.

٨- دراسة شتا ٢٠٠٧: **(العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية فى مصر)**[٩].

وهدفت الدراسة إلى:

- توصيف وتحليل وتقييم العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية.
- تحديد الصعوبات والمشاكل التى تؤثر فى أداء الإدارة المحلية.
- توصيف العلاقات التنظيمية الحالية فى الإدارة المحلية.
- تحديد أسباب قصور العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية.

وخلصت إلى النتائج التالية:

- هناك تباين فى إدراك قيادات الإدارة المحلية لمفهوم وفلسفة الإدارة المحلية.
- وجود قصور فى أداء المجالس المحلية، وعدم استقرار البيئة التشريعية للإدارة المحلية.
- تعديل العلاقة بين الوحدات المحلية ومديريات الخدمات لتعدد العلاقات الإشرافية.
- وجود قصور فى التنظيم الإدارى لوحدات الإدارة المحلية.

٩- دراسة خليل ٢٠٠٧: **مشكلات إدارة التنمية فى قطاع الخدمات (دراسة تطبيقية على محافظة سوهاج)**[١٠].

هدفت الدراسة إلى تحليل مقومات التنمية المحلية للوقوف على أسباب ضعف الأداء بها، وكذلك تحديد المعوقات التى تواجه التنمية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن عدم استقرار تشريعات الإدارة المحلية يؤدى إلى ضعف معدلات الأداء المحلى.
- غموض العلاقات التنظيمية بين الأجهزة المحلية.
- قصور فى كفاءة الأداء الفنى والكمى للعاملين بالأجهزة المحلية.
- عدم التنسيق وضعف التعاون بين الوحدات المحلية.
- قصور فى أداء المجالس الشعبية المحلية.

١٠- دراسة محمود ٢٠٠٥: **(دور المحليات فى اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج التنمية المحلية - دراسة ميدانية فى إطار محافظة الإسكندرية والبحيرة)**[١١].

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى كفاءة وفعالية اتخاذ الإجراءات ومقوماتها باعتبارها أهم مهام الإدارة المحلية، وكذلك تحليل السياسات التنظيمية فى صياغة القرارات.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن كفاءة وفعالية القرار ومقوماته تعتمد على مدى توفر المعلومات.
- أن كفاءة وفعالية القرار تقوم التعاون بين السلطات الحكومية.
- ضرورة تطوير عملية التخطيط.
- ضرورة التنسيق بين الجهود الشعبية والحكومية.
- ضرورة توفير الاعتمادات، وحسن توظيفها فى المشروعات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة فى تأصيل الجانب النظرى من الدراسة، كون تلك الدراسات التى اعتمد عليها الباحث كانت فى موضوعى المسئولية الاجتماعية والإدارة المحلية، ومن خلال مراجعة تلك الأدبيات المذكورة آنفًا تمكن الباحث من استنتاج أن المسئولية الاجتماعية أداة لبناء الولاء، وبث روح الحماس فى الجماعة وتنمية العمل الاجتماعى، فالمسئولية الاجتماعية تمنح المواطنين والجمعيات الأهلية والشركات إمكانية المساهمة بفعالية لتحقيق الأهداف، وتشجع وتعزز الاتجاه للمشاركة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن جهة أخرى تحث العاملين على تنقيح الأساليب والممارسات القديمة، وتشيع روح الثقة بين الوحدة المحلية ومنظمات المجتمع المدنى وتعطى كثيرًا من المرونة، مما يساهم ويساعد بشكل فعال فى تطوير نظام الإدارة المحلية المصرى ودعمه وتعزيزه.

المبحث الثانى

الإطار النظرى للدراسة

المسئولية الاجتماعية والإدارة المحلية.. مفاهيم وأبعاد

إن الخوض فى تحليل العلاقة بين متغيرين، يستلزم دون شك تحديد المفاهيم الأساسية لهما، وبيان أبعادهما الرئيسة استنادا لما ورد فى الأدبيات المتخصصة. وهذا ما نصرف إليه المبحث الحالى، عبر تناول الفقرات الآتية:

أولاً - المسئولية الاجتماعية:

إن مفهوم المسئولية الاجتماعية يتجاوز حدود العمل الخيرى، ويتعداه إلى معان أشمل وأكثر عمقًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ المبادئ التى تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة

وذلك من خلال وضع التشريعات وسن القوانين المنظمة فى مجال المسئولية الاجتماعية للمحليات، والعمل على تطبيقها.

تعريف المسئولية الاجتماعية:

هناك عدة تعريفات للمسئولية الاجتماعية تختلف باختلاف وجهات النظر فى تحديد شكل هذه المسئولية، وسنتعرض لأهم التعريفات وأكثرها شيوعًا:

١- تعريف البنك الدولى (World Bank 2005): يعرف البنك الدولى المسئولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص بأنها "التزام الشركات بالمساهمة فى التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلى ككل لتحسين مستوى معيشة الأفراد بأسلوب يخدم التجارة والتنمية فى آن واحد[١٢].

٢- تعريف الاتحاد الأوروبى (Commission of the European Communities 2001): يعرف الاتحاد الأوربى المسئولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم المنظمات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية فى أعمالها وفى تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعى. ويركز الاتحاد الأوربى على فكرة أن المسئولية الاجتماعية مفهوم تطوعى لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع[١٣].

٣- كما قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة (General Assembly of the United Nations 2005): تعريفًا للمسئولية الاجتماعية بأنها عبارة عن التزام الشركة بعنصرين: العنصر الأول: هو التزام بقوانين البلد الذى تعمل به الشركة وإتباع التوجيهات الإرشادية للمجتمع الدولى بشأن مسائل: كالعمالة وحقوق الإنسان والبيئة. والعنصر الثانى: هو تبرع الشركة بالأموال والوقت والموظفين فى سبيل قضايا تطوعية، وقد تقوم الشركات أحيانا بالقيم بهذه الأعمال كدليل على التزامها بالمسئولية الاجتماعية[١٤].

٤- كما قام (Holmes 2005) بتعريف المسئولية الاجتماعية للشركات على إنها "التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذى تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل: محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"[١٥].

٥- بينما عرفت موسوعة Wikipedia مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات على أنه مرادف لمواطنة الشركات، وعلى أنه شكل لإلزام الشركة لنفسها بقواعد تدخل فى نموذج الأعمال التجارية، بحيث تضع الشركة لنفسها آلية تنظيم ذاتية من شأنها أن تراقب وتضمن التزام الشركة بالقوانين والمعايير الأخلاقية والمعايير الدولية، فإدارة الشركة تتمسك بمسئوليتها عن آثار أنشطتها على البيئة والمستهلكين والموظفين والمجتمع المحلى الذى تمارس نشاطها فيه، كما أنها مسئولة عن آثار أنشطتها على أصحاب الأسهم وجميع الأطراف المشاركة على الساحة، كما يتضمن هذا المفهوم سعى الشركة بشكل يتسم بالمبادرة إلى تعزيز المصلحة العامة، ووقف أى أنشطة تضر بالمصلحة العامة"[١٦].

يعبر مفهوم المسئولية الاجتماعية عن الالتزام تجاه المجتمع،وهو التزام أخلاقى غير مكتوب، وهو تعهد ارتباطى بالعمل لحل مشاكل المجتمع، وتحديد مجالات العمل فيه، وهو وإن كان مسئولية أخلاقية فإنه أيضًا فى الوقت ذاته مسئولية تضامنية شاملة ومتكاملة، نابعة من الذات ومتحدة معها وواصلة إليها فى أكثر من مجال من المجالات الخاصة بها، وأن تطورها وزيادة ارتباطها بالمجتمع يدفع نحو إيجاد السبل المترابطة معها والمحققة لها، خاصة أن المسئولية الاجتماعية فى مفهومها العام خاضعة لعلميات التطوير والارتقاء، بالإضافة إلى أن ثوابتها العامة مؤكدة، وهو ما يدعم الجهود نحو الوصول بهذا

المفهوم إلى أبعاد وجوانب جديدة، ومن بينها الحفاظ على هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد، وإقامة سياج خاص للمجتمع من الأفكار الغريبة عنه التى تهدد استمراره، ومن ثم الحفاظ على وحدته، وعلى قدرته.

وبالتالى فإن المسئولية الاجتماعية يتسع مفهومها ليشمل أولويات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الحفاظ على القيم والسلوك العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع، مع تطورها بالشكل الذى يساعد على:

- تقدم المحليات وارتقاء أعمالها، وزيادة نشاطها بشكل دائم ومستمر ومضطرد.
- القيام بتنفيذ أهداف المحليات ومساعدتها فى تحقيق هذه الأهداف وفقا للمجالات التى ترى العمل بها وتحقيقها، فضلا عن تبنى هذه الأهداف وتأييدها والتعامل معها وفقا للأولويات الموضوعة والمحددة.
- ضمان الانسجام والتوافق الأدائى بين المحليات وبين المجتمع، بحيث لا يكون هناك عقبات تحول دون تحقيق أهداف المحليات أو تؤدى إلى وجود صراع بين الوحدة المحلية وبين المجتمع الذى تعمل فيه.
- تحقيق التوافق الإيجابى بين المجتمع ككل وبين المحليات، بحيث يعمل الجميع من أجل تحقيق الأهداف العليا للمجتمع.

قد أدى ذلك إلى تطوير مفهوم المسئولية الاجتماعية ليشمل كافة قضايا المجتمع، مثل محاربة الفساد ومعالجة مشاكل البطالة والغضب الشعبى، والشعور بالعجز والإحباط.

وبالتالى فإن للمسئولية الاجتماعية مجموعة من قواعد الارتكاز يمكن تصويرها فى الشكل التالى:

شكل رقم (١)

المصدر: من إعداد الباحث.

بذلك تكون المسئولية الاجتماعية تيارًا متناميًا ومتعاظمًا قائمًا على الوعى الإدراكى الشامل بأهمية التعامل مع الآخرين، وبذل كافة الجهود من أجل بناء مستقبل واعد للمجتمع قائم على التنمية المستدامة، وقائم على حماية الحياة والبيئة من أى تلوث قد يحدث، وتحويل هذه المشاركة إلى ارتباط دائم ومستمر من أجل البناء، وحل مشاكل البطالة والفقر والجهل والمرض، وفقًا للقدرات التى تملكها المحليات وتتحقق معها وبها فاعلية المجتمع بكافة أفراده وطوائفه، وبكافة عناصره الإجمالية والنوعية، سواء المرتبطة بها بشكل مباشر أم غير مباشر. مما يتطلب العمل على:

- تعميق هذا المفهوم وتنميته بشكل كبير داخل نسيج المجتمع بأفراده وطوائف.
- تطوير مفهوم المسئولية الاجتماعية والارتقاء به.

وعلى ذلك فإن المسئولية الاجتماعية هى نشاط خاص يصب فى الصالح الجماعى العام، وهى ضمانة لنجاح العلاقة بين الخاص والمجتمع، وهى فى الوقت ذاته دعامة عامة لدور المحليات فى المجال الاجتماعى الاقتصادى، سواء فيما يتصل بتطوير العلاقات أم الحفاظ على هوية المجتمع أم مجال التنسيق بين مجتمع ما والمجتمعات الأخرى.

صور المسئولية الاجتماعية:

شهد العالم العديد من صور المسئولية الاجتماعية، واعتمادها فى كثير من الحالات على المبادرات الخاصة بالمحليات، ومع تعدد الصور ازداد الاحتياج إلى تأسيس منهج متكامل لتعامل المحليات مع مفهوم وممارسات المسئولية الاجتماعى، وما تقوم به المحليات تجاه المجتمع، وهو ما أدى إلى أن تكون المرجعية الرئيسة فى هذا المجال هى تلك المبادرات، وهو ما يتطلب إحاطة شاملة بكافة الجهود التى تبذلها المحليات فى هذا الاتجاه.

وتتعدد صور المسئولية الاجتماعية فى المحليات، مع ازدياد الدور الذى يضطلع به هذا القطاع فى المجتمع مثل:

• الصورة الأولى: المعاونة فى حل مشاكل الفقر والجهل، سواء من خلال زيادة مساهمة المحليات فى حل مشاكل التعليم، أم تأسيس المدارس أم تقديم المساعدات للعملية التعليمية أم تقديم مساهمتها فى إثابة المتفوقين ففى العمليات التعليمية، أو مساهمة فعالة فى توظيف الأفراد، وتقديم الإعانات لهم لحل مشاكل الفقر الخاصة بهم.

• الصورة الثانية: زيادة المساهمة فى عمليات التطوير ،حيث تعمل الشركات ومنظمات المجتمع المدنى على تقديم مساعدتها من أجل تطوير

المجتمع الذى تعمل به، وتحسين الأوضاع، وزيادة تأثير مبادرتها فى هذا المجال الحيوى.

• الصورة الثالثة: توفير الطعام للطبقات الفقيرة وفقًا للمعادلات القياسية مع زيادة ترابط الوحدات المحلية مع أفراد المجتمع وزيادة عنصر المساعدة لهم، وتأسيس مرجعية فعالة فى تقليل درجة الفقر.

• الصورة الرابعة: توفير العمل لمن يرغب فى العمل وزيادة مهاراته من خلال التدريب لهم، مع الاهتمام الكبير بدور التدريب، وممارسة التدريب أثناء العمل.

• الصورة الخامسة: حل المشاكل الاجتماعية، خاصة مشاكل الحراك الاجتماعى، واعتماد مبادرات فعالة لتحقيق الانسجام والتوافق بين أفراد المجتمع الواحد.

وبالتالى فإن تنمية المجتمع أصبحت مسئولية مشتركة ما بين الحكومة المركزية ومنظمات المجتمع المدنى والمحليات، وهى عمليات معقدة ومتشابكة تقوم بها المحليات من أجل حماية خصوصية هذا المجتمع ومساعدته على مواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية، وما وصلت إليه العلوم الاجتماعية فى الدول المتقدمة.

إن هذا التنوع الكبير لصور المسئولية الاجتماعية هو الذى حقق وأدى إلى بلورة فكر المسئولية، وإلى زيادة دور المسئولية الاجتماعية فى تنمية العلاقة بين المحليات وبين المجتمع، وأدى فوق هذا إلى المطالبة إلى أن تصبح هناك "أيزو" خاص للمسئولية الاجتماعية، لمنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدنى.

ثانيًا- الإدارة المحلية:

إن الإدارة المحلية لم تحظ بالدراسات الأكاديمية إلا منذ وقت قريب، فقد بدأ الاهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون العام والسياسيين أواخر القرن التاسع عشر، وبقيت دراسة الإدارة المحلية فرعًا من دراسات القانون العام ليصبح علمًا قائمًا بذاته.

ولقد عرف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني وسمته النظامي إلا بعد قيام الدولة الحديثة، ذلك أن الدولة الحديثة ازدادت أعباؤها تجاه المواطنين، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء إلى وحدات محلية أمرًا لا محيد عنه.

وتحمل الإدارة المحلية مركزًا هامًا في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لتميزها بأنها إدارة قريبة من المواطنين نابعة من صميم الشعب، كما أن قربها من المواطنين يجعلها أقدر على إدراك طبيعة الظروف والحاجات والأماني المحلية، كما يمنحها دعمًا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، ويهيئ لها فرص النجاح في تنفيذ السياسات القومية؛ لتصبح واقعًا ملموسًا يحقق تطلعات المواطنين. ومن ثم تعتبر الإدارة المحلية بمثابة قناة تجمع وتحلل مشكلات المجتمع وحاجاته من جانب، وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات.

وتعني الإدارة المحلية وجود وحدات محلية تقوم بإدارة شئونها المحلية بنفسها من خلال هيئات أو مجالس محلية لها صلاحيات محددة لإدارة المجتمع المحلي.

وتعتبر الإدارة المحلية تنظيمًا إداريًا تخضع فيه السلطات المحلية للتعليمات والسياسات العامة الصادرة من الحكومة المركزية والمتعلقة بإدارة شئون منطقة جغرافية معينة، وتكون جزءًا من الهيكل الإداري للدولة.

كما تعتبر الإدارة المحلية فى الدول النامية أسلوبًا يتم اتباعه بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويعرف البعض الإدارة المحلية بأنها أسلوب إدارى بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات، يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية، وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.

وتعتبر الإدارة المحلية أسلوبًا فى اللامركزية الإدارية تقوم بموجبه الحكومة المركزية بتفويض جزء من صلاحياتها الإدارية إلى السلطات المحلية فى المناطق الجغرافية المختلفة فى الدولة، وتبعًا لذلك تعتبر الإدارة المحلية تنظيمًا إداريًا يخضع للتوجيهات والتعليمات الصادرة عن مؤسسات الحكومة المركزية، وهى بالتالى جزء من التنظيم الإدارى العام للدولة، ولإيجاد إدارة محلية فعالة تقوم بممارسة نشاطاتها يتطلب تقسيم الدولة جغرافيًا إلى أقاليم حتى يتم تحديد صلاحيات الوحدات المحلية الواقعة ضمن كل إقليم منها، ويؤخذ بالاعتبار لدى إجراء هذه التقسيمات عامل الكفاءة الإدارية والتنظيمية، بحيث تكون هذه الوحدات ذات حجم معقول تستطيع معه تقديم الخدمات للسكان بكفاءة.

كذلك يتطلب الأمر أن تتمتع هذه الوحدات بسلطات تنفيذية تضمن لها قدرًا من الاستقلال الإدارى والمالى فى تنظيم أمورها واتخاذ القرارات التى تراها مناسبة للمجتمع المحلى الموجودة فيه. أيضًا أن تكون هناك علاقة مع الحكومة المركزية تعتمد على المساعدات المالية من إعانات ومنح تقدم للإدارة المحلية؛ لتنفيذ برامج معينة أو لتغطية العجز فى موازنتها ومواردها المحلية.

ومن الملاحظ بهذا الخصوص أن الدول تختلف فى مدى الصلاحيات التى تمنحها لإدارتها المحلية، حيث يقوم بعضها بمنح صلاحيات واسعة بينما بعضها يمنح صلاحيات محدودة تبعًا لطبيعة النظام السياسى السائد فى الدولة.

ويلاحظ أن العديد من دول العالم الثالث تطبق أنظمة إدارة محلية تتضمن سيطرة كبيرة للحكومة المركزية وأجهزتها على مقاليد الأمور بما فيها الإدارات المحلية، خاصة فى ظل ظروف نشأة هذه الدول وتطورها، ووجود العديد من التناقضات فى مجتمعاتها التى تضم طوائف وفئات متباينة، الأمر الذى يتطلب تقوية الوحدة والانتماء الوطنى.

ولأن الإدارة المحلية يفترض أن تكون نابعة من الشعب، فهى وحدها التى تستطيع تأكيد وحدة المجتمع واستثارة الرأى العام المحلى للاهتمام بالتنمية وإشراك المواطنين فى الوصول إليها، فالمساهمة الشعبية هى روح الإدارة المحلية، والمحور الذى ترتكز عليه، ولقد أصبح من الأمور المؤكدة أن على الإدارة المحلية أن تلعب دورًا أساسيًا فى عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

ويمكن أن يعود تطبيق نظام الإدارة المحلية بفوائد عديدة على المناطق المحلية والسلطة المركزية مثل: تخفيف الضغوط عن الإدارة المركزية، تكوين روح المبادأة والاجتهاد وتخفيض الفترة الزمنية التى يتطلبها صنع القرار المركزى فى حالة تحويله إلى قرار محلى، والتنسيق بين مختلف الأجهزة المركزية من جهة وبين المناطق المحلية من جهة أخرى.

وقد وقع كثير من الكتاب والممارسين فى خطأ مفاهيمى وذلك باستخدام مصطلحات "الإدارة المحلية" و"الحكم المحلي" و"المركزية" كمترادفات للتعبير عن نمط الإدارة، دون التمييز فيما بينها فى حين أن كلاً منها يمثل نمطًا إداريًا مختلفًا.

والجدول أدناه يوضح بعض الفروق فيما بينها:

جدول (٣)

الفرق بين اللامركزية والإدارة المحلية والحكم المحلى

اللامركزية	الإدارة المحلية	الحكم المحلى
– لا تقصر على أقاليم محددة. – تأخذ الخصائص السكانية أو وحدة المصلحة أو الانتماء. – عدم الاستقلالية. – الصلاحيات ممنوحة بموجب قرار إدارى للأجهزة التنفيذية المحلية. – لا تتضمن مجالس منتخبة. – الموقع (المكان) ليس عنصرا أساسيًا، العنصر الأساسى هو الغرض وليس المكان.	– تختص بأقاليم ذات خصائص سكانية واقتصادية محددة ومتجانسة. – تتضمن مجالس شعبية منتخبة. – استقلال الأجهزة الإدارية التنفيذية. – صورة من صور الحكم المحلى. – الصلاحيات ممنوحة بموجب التشريع ولا تنزع إلا بقرار تشريعى. – الموقع الجغرافى عنصر أساسى فى الإدارة المحلية.	– قضائى. – تشريعى. – تنفيذى. – درجة عالية من استقلال الأجهزة التنفيذية عن الجهاز المركزى للدولة. – يشمل الإدارة المحلية. – الصلاحيات ممنوحة بموجب التشريع. – تتضمن مجالس منتخبة. – الموقع عنصر أساسى.

المصدر: من إعداد الباحث.

ولذا فالإدارة المحلية تعتبر طريقة من طرق الإدارة وليست صورة من صورة الحكم، وهى جزء من السلطة التنفيذية، لا تشمل كل وظيفة الدولة الإدارية، بل تتناول إدارة المرافق المحلية تاركة المرافق القومية للسلطة المركزية.

تعريف المصطلحات المهمة فى الإدارة المحلية:

(أ) **المركزية الإدارية:** تعنى تجميع السلطات وحق اتخاذ القرار بيد الحكومة، وعدم استقلال الوحدات الإدارية فى مجال اتخاذ القرارات الإدارية وقيام ممثلى السلطة المركزية فى الأقاليم ببعض النشاطات الإدارية حسب توجيهات الحكومة المركزية، ويوجد نوعان من المركزية:

• التركيز الإدارى البحت: أى تركيز اتخاذ القرارات فى العاصمة ولا تعطى سلطة للأقاليم، حيث يكون الرجوع إلى الوزير المختص فى جميع الأمور مهما كانت بسيطة أو معقدة.

• عدم التركيز الإدارى: ويعنى عدم تركيز كافة الصلاحيات بيد الوزير بل تفوض بعض الاختصاصات إلى العاملين فى الأقاليم.

(ب) **الإدارة المحلية**: هى الوحدات التى تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من المجتمع المحلى لإدارة مصالحها المحلية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية. وهنا نلاحظ أن هذا الاتجاه يرتبط بفكرتين أساسيتين هما: اللامركزية والديمقراطية.

مقومات المحليات:

من أهم المقومات التى تستند عليها نظم المحليات ما يأتى:

- مساحة ذات كيان محدد، قد تكون هذه المساحة قرية أو مدينة أو تقسيم جغرافى إدارى أكبر كالمحافظة أو الإقليم.
- سلطة محلية شرعية تستند إلى الدستور، ويحدد القانون واللوائح اختصاصاتها ومسئولياتها.
- ميزانية خاصة لكل وحدة محلية، تتكون مواردها من ثلاثة عناصر رئيسة: تمويل محلى، معونة مالية من السلطة المركزية، هبات وتبرعات.
- أجهزة إدارية تنفيذية محلية تخضع للسلطة المحلية مباشرة، تتولى كافة مجالات الأنشطة ذات الطابع المحلى، وما يعهد به إليها من الأجهزة المركزية، وبجانب هذه الأجهزة ذات الصفة المحلية.

مفهوم المشاركة المجتمعية فى النظام المحلى:

يقصد بها مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدنى بدرجة أو بأخرى فى التصميم والإشراف على تنفيذ السياسات المحلية، سواء بجهدهم الذاتى أم بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية أم المحلية، والجدير

بالذكر أنه لا توجد دولة فى مشارق العالم ومغاربه لا تهتم بالمشاركة الشعبية - فالحكومات لا يمكن أن تدعى الشرعية إلا عن طريق المشاركة الشعبية الممثلة فى الانتخابات، كما لا يمكن لأى دولة أن تحقق التقدم إلا بمواردها البشرية - فالمشاركة حق المواطنين.

أنواع المشاركة:

أولاً: **المشاركة الإنمائية**: يقصد بها مشاركة المواطنين فى المشاريع الإنمائية عن طريق قيام الأهالى بتمويل هذه المشاريع أو المساهمة بالمجهود مما يخفف الضغط على الموارد المركزية لإدارة التنمية، ويزيد من قدرات التنمية، ولكى تنجح عملية التنمية لا بد أن تكون نابعة من الداخل تعتمد فيها الدولة على أهم مواردها، ألا وهو العنصر البشرى.

ثانيًا: **المشاركة السياسية**: يقصد بها مشاركة المواطنين فى عملية صنع القرار أو التأثير فيه بهدف تحقيق نوع من الرقابة على الأجهزة التنفيذية بما يضمن تحقيق التنمية من خلال المواطنين، كما ينبثق عنها المشاركة الشعبية السياسة: المتمثلة فى أن حق الانتخاب يمثل ركنًا هامًا وأساسيًا من أركان نظم الحكم المحلى، وإذا فقد أى نظام هذا الركن أصبح هذا النظام غير شرعى، وإذا كان القائم بالعملية الانتخابية (المواطن) غير واع قد يصل (يُنتخَب) أشخاص غير أكفاء إلى السلطة، مما يؤدى إلى فشل النظام وانهياره، وإذا كان المواطن القائم بالعملية الانتخابية على درجة عالية من الوعى فإن الأشخاص الذين يصلون إلى السلطة يكونون أكفاء لها، مما يؤدى إلى رفع الكفاءة الإدارية وبالتالى رفع مستوى الخدمة الذى يؤدى بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية بأنواعها المختلفة.

ثالثًا: **المشاركة الشعبية الاقتصادية**: أى تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية فى المشروعات الاقتصادية مما يؤدى بدوره إلى رفع المستوى المحلى اقتصاديًا.

أهمية المشاركة المجتمعية:

المشاركة المجتمعية مهمة ومفيدة للسلطات المحلية للتعرف على أوجه القصور والتعرف على رغبات المواطنين، كما تعد المشاركة المجتمعية مفيدة للمواطنين لتوصيل رغباتهم للمسئولين الذين يؤثرون فى عملية صنع القرار بما يخدم مصالحهم، ولكى تتحقق هذه الفائدة يتطلب ذلك أن تكون منظمات المجتمع المدنى والمحليات على درجة عالية من الوعى بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأخيرًا فإن المشاركة المجتمعية تخلق وتدعم الولاء الوطنى لدى الجماهير (المواطنة).

المبحث الثالث

الإطار التحليلى للدراسة وتحليل العلاقة الارتباطية

استهدفت الدراسة تحليل آراء واتجاهات عينة مختارة عشوائيًا من قيادات الوحدات المحلية على مستوى كل وحدة بشأن استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية كأحد المداخل الحديثة لدعم وتطوير العمل بالمحليات، وذلك لما لها من دور حيوى وهام فى الفترة المقبلة - وقد قام الباحث باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات التى تم جمعها من مفردات العينة، وذلك عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية التى تثبت صحة أو خطأ فروض الدراسة، وقد تم توزيع عدد (١١٥) استمارة استوفى منها (١٠٣) استمارة صالحة للتحليل أى ما يعادل (٨٩,٥٪) من أصل المجموع الكلى للاستمارات وهى نسبة مقبولة إحصائيًا لأغراض التحليل، وقد صممت الاستمارة لقياس متغيرات الدراسة وفق إطار عمل الوحدات المحلية، وتراوحت الإجابة عن أسئلة الاستمارة بين القيمة (١) التى تعنى عدم فعالية استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية، والقيمة (٥) التى تعكس فعالية عالية جدًا.

النموذج الإحصائى للدراسة:

بعد جمع البيانات تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات التى تم جمعها من مفردات العينة بغرض التعرف على آراء واتجاهات قيادات الوحدات المحلية نحو أهمية استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية كمدخل لدعم نظام الإدارة المحلية وتطويره، كما أن النموذج الإحصائى المستخدم يعتمد على توضيح العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة فى هذه الدراسة حيث يمثل:

- المتغير المستقل (Y) المتمثل فى استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية وقد اشتمل هذا المتغير على مجموعة من المتغيرات الفرعية للتعبير عن مجموعة من المؤشرات القادرة على تفسير التباين فى كفاءة الأعمال التى تقدمها الوحدات المحلية.
- المتغير التابع (X) المتمثل فى جودة وكفاءة ما تقوم به الوحدات المحلية التى تم قياسها بمدى مشاركة واستفادة المواطنين من الخدمات المقدمة.

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة عن عناصر نظام الإدارة المحلية

اسم العنصر	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب حسب الأهمية	المستوى بالنسبة للمتوسط(*)
المركزية الشديدة	٣,٩٦٦٧	٠,٩٢١١	٤	متوسط
أداء القيادات المحلية	٢,٥٥١٢	٠,٩٣٤٠	٢	متوسط
المشاركة المحلية والمجتمعية	٢,٩٠٠٤	٠,٩٤٥٣	١	متوسط
سهولة الحصول على المعلومات في كافة الأنشطة المحلية	٣,٨٩٠٢	٠,٩٣٨٨	٣	متوسط

(*) دلالة المقياس (ليكرت الخماسى).

يتضح من الجدول رقم (٤) أن جميع عناصر تحسين كفاءة الإدارة المحلية قد جاءت بنسب متوسطة واعتيادية، وأعلاها من حيث الأهمية عند المبحوثين جاء عنصر المشاركة المحلية والمجتمعية فى حين جاء أداء القيادات المحلية فى المرتبة الثانية، وهذه النتائج منطقية بسبب تفاوت النظرة حيال عناصر المسئولية الاجتماعية فى الوحدات المحلية بمختلف وجوهها.

جدول رقم (٥)

معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين المتغير المستقل (تطوير نظام الإدارة المحلية) بجميع عناصره وبين المتغير التابع (استثمار المسئولية الاجتماعية) بجميع عناصرها

عناصر المتغير التابع / عناصر المتغير المستقل	الإحساس بالمشاركة الوجدانية	الاهتمام بقضايا المجتمع	الحفاظ على هوية المجتمع	المتغير الكلى التابع للمسئولية الاجتماعية
المركزية الشديدة	(*)٠,٤٢٨	(*)٠,٣٢٤	(*)٠,٥٠٩	(*)٠,٢١٤
أداء القيادات المحلية	(*)٠,٤١٢	(*)٠,٢٩٤	(*)٠,٥٦٣	(*)٠,٢٢٩
المشاركة المحلية والمجتمعية	(*)٠,٦٠٣	(*)٠,٢٥٥	(*)٠,٦١٣	(*)٠,٣٢٢
سهولة الحصول على المعلومات في كافة الأنشطة المحلية	(*)٠,٦٠٧	(*)٠,٣٠٩	(*)٠,٥٠٨	(*)٠,٣٩٨
المتغير الكلى المستقل للإدارة المحلية	(*)٠,٧٣١	(*)٠,٣٧٧	(*)٠,٦٠٩	(*)٠,٥٩٠

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ل = ٠,٠١.

يتضح من الجدول رقم (٥) درجات العلاقة الارتباطية بين استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية وعناصر تطوير نظام الإدارة المحلية مع توضيح العناصر الخاصة بالإدارة المحلية بشكل منفرد لكل عنصر وبصورة كلية مجتمعة، حيث جاءت قيم معاملات الارتباط مرتفعة، وهذا يدل على قوة العلاقة بين المتغير الكلى بجميع عناصره، حيث بلغت قوة العلاقة الارتباطية (٠,٥٩٠)، وجاءت أقوى علاقة ارتباطية بين البعد المستقل (سهولة الحصول

على المعلومات فى كافة الأنشطة المحلية) وبين المتغير الكلى التابع بجميع عناصره (استثمار المسئولية الاجتماعية)، ثم جاءت أيضًا قيم معاملات الارتباط لبقية العناصر المستقلة مرتفعة فى علاقتها مع المتغير الكلى، حيث بلغت قوة العلاقة المركزية (٠,٢١٤) وأداء القيادات المحلية (٠,٢٢٩) والمشاركة المحلية والمجتمعية (٠,٣٢٢) نظم المعلومات المحلية (٠,٢٧١) سهولة الحصول على المعلومات فى كافة الأنشطة المحلية، ويستدل من ذلك أن العلاقة الارتباطية بين المتغيرين الأساسين هى علاقة مهمة وذات دلالة إحصائية وتعبر عن وجود معطيات مشتركة وتأثيرات بحسب وجهة نظر المبحوثين.

اختبار صحة الفرض الأول:

١ - (Ho): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية ودعم وتطوير نظام الإدارة المحلية، بما يضمن (التوجه نحو اللامركزية، رفع أداء القيادات المحلية، تطوير نظم المعلومات فى كافة الأنشطة المحلية). ولإثبات صحة هذا الفرض أو عدم صحته تم القيام بعدد من الاختبارات كما يلى:

أ- تحليل التباين

جدول رقم (٦)

نتائج (Analysis of Variance)

للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيم F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	٤	١٨٢,٣١٧	٣٧,٢٦٣	١٧٣,١٨٥	٠,٠٠٠(*)
الخطأ	٥١٠	١٢٧,٩٦١	٠,٢١٥	-	-

يتبين من معطيات جدول رقم (٦) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول استنادًا إلى ارتفاع قيمة (f) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على

مستوى دلالة (a = ٠,٠١) ودرجات حرية (٥١٠) ويتضح أن عناصر المتغير المستقل فى هذا النموذج تفسر ما مقداره (٠,٢١٥) من التباين فى المتغير التابع وهى قوة تفسيرية مرتفعة نسبيًا، مما يدل على أن هناك أثرًا هامًا لعناصر المتغير المستقل فى المتغير التابع، وهذا يدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ويظهر الجدول رقم (٧) التحليل الإحصائى لأسئلة الفرض الأول، مبينًا النسب المئوية والوسط الحسابى والانحراف المعيارى.

جدول رقم (٧)

التحليل الإحصائى لأسئلة الفرض الأول

م	مضمون الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
١	تحتاج الإدارة فى الوحدة المحلية إلى المزيد من اللامركزية فى اتخاذ القرارات.	٣٦ ٪٣٤,٩	١٩ ٪١٨,٤	٢٣ ٪٢٢,٣	١٤ ٪١٣,٦	١١ ٪١٠,٦	٣,٨٠	٠,٩٨
٢	تهتم الوحدة المحلية بالأفكار والمعالجات التى يقترحها المجتمع المحلى.	٤١ ٪٣٩,٨	١٧ ٪١٦,٥	٣١ ٪٣٠	٩ ٪٨,٧	٥ ٪٤,٨	٤,٠٨	١,٠٤
٣	زيادة الشفافية فى أنشطة الوحدة المحلية بإتاحة المعلومات يزيد من المشاركة الشعبية.	٥٣ ٪٥١,٤	٢٠ ٪١٩,٤	٣ ٪٢,٩	١٧ ٪١٦,٥	١٠ ٪٩,٧	٣,٨٠	٠,٨٤
٤	الإفصاح عن الخطة المستقبلية للوحدة يدعم ثقة المواطنين ويزيد من تفاعلهم.	٥٢ ٪٥٠,٤	٢١ ٪٢٠,٣	١٩ ٪١٨,٤	٤ ٪٣,٤	٧ ٪٦,٨	٣,٢٠	١,١٢
٥	تسهل الوحدة المحلية عملية الحصول على المعلومات وتنشر خططها التنموية.	٤٩ ٪٥٧,٥	٢٢ ٪٢٠,٣	١٧ ٪١٦,٥	٨ ٪٧,٨	٧ ٪٦,٨	٣,٣٥	٠,٩٢
٦	تحاول الوحدة المحلية التنبؤ باحتياجات المجتمع المحلى المستقبلية بالأساليب التقليدية والشفوية.	٦٢ ٪٦٠,١	٢٥ ٪٢٤,٣	١٥ ٪١٤,٦	--	١ ٪٠,٩	٣,٩٦	١,٠٧
٧	تستخدم الوحدة المحلية الاتصالات المتبادلة للتواصل مع المواطنين والأجهزة المركزية بكفاءة عالية.	٣٥ ٪٣٤	٢٢ ٪٢١,٣	٢٣ ٪٢٢,٣	١٨ ٪١٧,٤	٥ ٪٤,٨	٤,٠٤	٠,٨٣
٨	تحقق الوحدة المحلية هدف خدمة وتنمية المجتمع المحلى بالاستعانة بموارد أخرى إضافية.	٥١ ٪٥٠	٢٩ ٪٢٨,١	١٦ ٪١٥,٥	٤ ٪٣,٨	٣ ٪٢,٩	٤,٥٧	٠,٩٩
٩	قابلية الوحدة المحلية للتكيف مع مشكلات المجتمع المحلى تحتاج إلى مهارات اتصال عالية.	٤٢ ٪٣٧,٩	٤٠ ٪٣٩	٧ ٪٦,٨	١٠ ٪٩,٧	٤ ٪٣,٨	٣,٧٦	٠,٩٨

م	مضمون الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
١٠	نجحت الإدارة العليا خلال السنوات الماضية فى إشباع حاجات المجتمع المحلى.	٥٣ ٪٥١,٤	٣١ ٪٣٠	١٢ ٪١١,٦	٧ ٪٦,٨	--	٤,١٩	١,٠٣
١١	تتوافر المعلومات الكافية عن كافة المشكلات التى يطرحها المواطنون عن طريق الاستماع إلى آرائهم والشكاوى المكتوبة.	٦٩ ٪٦٧	١٨ ٪١٧,٤	١١ ٪١٠,٦	٥ ٪٤,٨	--	٣,٢٨	١,٠٣
١٢	يساعد أسلوب القيادة الحالى فى المحليات على تقدمها وتطورها المأمول.	٧٦ ٪٧٤	٢٧ ٪٢٦	--	--	--	٣,٩٨	١,١٧
١٣	تقييم فاعلية أداء الوحدة المحلية قائم على تقارير العاملين.	٦١ ٪٥٩,٢	٣٩ ٪٣٨	٣ ٪٢,٨	--	--	٤,١٦	١,٦١

ومن الجدول السابق يتضح لنا ما يلى:

أظهر الجدول ارتفاع موافقة المجيبين على عبارات الاستقصاء واشتراك العينة بصورة فعلية فى دراسة مشروعات التنمية المحلية، حيث بلغ الوسط الحسابى (٤,٥٧) والانحراف المعيارى (١,١٢) مما يدل على صغر حجم التباين فى آراء العينة المبحوثة فى الدراسة، وفيما يتعلق بأسباب ضعف نظام الإدارة المحلية وهى: المركزية الشديدة البيروقراطية الإدارية المعوقة وما ينتج عنها من بطء فى تقديم الخدمة، يعتبر تبنى واستثمار فلسفة المسئولية الاجتماعية أحد أهم الوسائل التى تعمل على تطبيق السياسات والنظم التى تتبنى التحول إلى الشفافية وتبسيط الإجراءات وتسهيلها، وهذا يعتبر مدخل هام من مداخل ومحاور الدعم والتطوير، حيث أصبحت اللامركزية ضرورة قومية وتوجهًا حكوميًا ومطلبًا شعبيًا.

كما تبين أن نظام الإدارة المحلية يعانى من ضعف فى أداء القيادات المحلية، وهى تعتبر من الأدوات الرئيسة لتحقيق التنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية بدون قيادة واعية ورشيدة لذلك يعد تدعيم وتطوير القيادات المحلية أحد أهم عناصر التنمية المستدامة.

أما النتيجة الكلية للفرض الأول، فإنه تم إثبات عدم صحته، وبالتالى رفض الفرض الذى يقول: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين

استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية ودعم وتطوير نظام الإدارة المحلية بما يضمن (التوجه نحو اللامركزية، رفع أداء القيادات المحلية، تطوير نظم المعلومات فى كافة الأنشطة المحلية).

وهذه النتيجة تفسح المجال أمام العديد من الدراسات فى هذا المجال وربطها مع احتياجات وتطلعات المجتمع المحلى.

اختبار صحة الفرض الثانى:

٢- (Ho): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار المسئولية الاجتماعية وتحقيق نوع من التعاون بين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدنى، وبين الوحدات المحلية بما يعزز (الشفافية، جودة الخدمات المقدمة، توفير موارد لأنشطة تنمية المجتمع)، ولإثبات صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم القيام بعدد من الاختبارات كما يلى:

أ - تحليل التباين

جدول رقم (٨)

نتائج (Analysis of Variance)

للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرض الثانى

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيم F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	٣	١٧٣,٥١٢	٣٥,٢٨٩	١٨٦,١١٢	٠,٠٠٠(*)
الخطأ	٥٠٧	١٠٩,٩٠٤	٠,٢٧١	-	-

يتبين من معطيات جدول رقم (٨) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الثانى استنادًا على ارتفاع قيمة (f) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة (a = ٠,٠١) ودرجات حرية (٠,٢٧١)، ويتضح أن أبعاد المتغير المستقل فى هذا النموذج تفسر ما مقداره (٥٠٧) من التباين فى المتغير التابع وهى قوة تفسيرية منخفضة نسبيا، مما يدل على أن هناك أثرًا هامًا لأبعاد

المتغير المستقل فى المتغير التابع، وهذا يدل على عدم صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

جدول رقم (٩)

التحليل الإحصائى لأسئلة الفرض الثانى

م	مضمون الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
١	تهتم الوحدة المحلية بمشاركة المجتمع المحلى ومقترحاتهم الخاصة بالدعم والتطوير.	٥٢ ٥٠,٤٪	٣٤ ٣٣٪	٧ ٦,٨٪	٨ ٧,٨٪	٢ ١,٩٪	٣,٦٧	١,٠٣
٢	تدرس الوحدة المحلية أفضل الممارسات بالوحدات الأخرى لخدمة المجتمع المحلى بشكل أفضل.	٦٤ ٦٢٪	٣٧ ٣٦٪	—	٢ ١,٩٪	—	٤,٥٣	٠,٧٩
٣	لا بد من التشاور المستمر مع الشركات والمجتمع المدنى وخاصة المتعلقة بتقديم الخدمات العامة لأهمية دورها.	٥٩ ٥٧٪	٣٣ ٣٢٪	٧ ٦,٨٪	٣ ٢,٩٪	١ ٠,٩٪	٤,١٣	٠,٩٢
٤	يجب زيادة فرص المشاركة وتمكين فئات المجتمع المدنى من المساهمة فى عملية صنع القرارات وتوفير الموارد لتنفيذها.	٨٢ ٧٩,٧٪	٢١ ٢٠,٣٪	—	—	—	٤,٠١	٠,٨٣
٥	تستخدم الوحدة المحلية الاتصالات المتبادلة مع شركات ومنظمات المجتمع المدنى.	٧٦ ٧٤٪	٧ ٦,٨٪	٩ ٨,٨٪	٥ ٤,٩٪	٦ ٥,٩٪	٤,١٩	١,١٥
٦	المسئولية الاجتماعية ضرورية وتكميلية لتوفير احتياجات المجتمع المحلى.	٢٥ ٢٤٪	٧٨ ٧٦٪	—	—	—	٣,٩٨	١,١٧
٧	تتميز الوحدة المحلية بالقيادة المسئولة والملتزمة نحو الغايات (الأداء وجودة الخدمات).	٣٢ ٣٢٪	٥٨ ٥٦٪	—	٩ ٨,٨٪	٣ ٢,٩٪	٣,٧٦	١,٥٢
٨	تشجيع مشاركة كافة فئات المجتمع المدنى فى عملية صنع القرارات يحتاج إلى مبادرات مستمرة من القيادات المحلية.	٢٥ ٢٤,٣٪	٧٢ ٧٠٪	—	٢ ٢,٠٪	—	٣,٥٥	١,١١
٩	تهتم الوحدة المحلية بمعرفة أثر قراراتها على المجتمع المحلى والتغذية المرتدة.	٣٧ ٣٦٪	٥٩ ٥٧٪	—	٧ ٦,٨٪	—	٤,٠٥	١,٠٩
١٠	تعتمد الوحدة المحلية بشكل أساسى على قبول الهبات والتبرعات.	١٤ ١٣,٦٪	٢٧ ٢٦٪	٦٢ ٦٠٪	—	—	٣,٩٢	٠,٨٩
١١	يوجد نظام لتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بجودة الخدمات.	٦٢ ٦٠,١٪	٢٥ ٢٤,٣٪	١٥ ١٤,٦٪	١ ٠,٩٪	—	٣,٨٠	٠,٩٨
١٢	تتبنى الوحدة مفهوم الجودة الشاملة فى أداء عملها.	٣ ٣٤٪	٢٢ ٢١,٣٪	١٨ ١٧,٤٪	٢٣ ٢٢,٣٪	٥ ٤,٨٪	٤,٠٨	١,٠٤
١٣	تدعم الوحدة - وبصورة متواصلة - عملية التحسين المستمر للجودة على المدى البعيد.	٦٩ ٦٦٪	٣٣ ٣٢٪	١ ٠,٩٪	—	—	٣,٨٠	٠,٨٤

يتبين من معطيات الجدول رقم (٩) أن نظام الإدارة المحلية يعانى من ضعف المشاركة الشعبية والمجتمعية وسلبية المواطن المحلى، كما تبين ضعف التشاور والمقترحات، حيث تعتبر المشاركة الشعبية الأداة الرئيسة لتنفيذ برامج وسياسات التطوير المختلفة،من هنا فإن هناك ضرورة حتمية لتبنى مفهوم فلسفة المسئولية الاجتماعية من خلال البحث عن أفضل السبل لتمكين المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة.

أما النتيجة الكلية للفرض الثانى، فإنه تم إثبات صحته، وبالتالى رفض الفرض الذى يقول لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار المسئولية الاجتماعية وتحقيق نوع من التعاون بين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدنى، وبين الوحدات المحلية بما يعزز (الشفافية، جودة الخدمات المقدمة، توفير موارد لأنشطة تنمية المجتمع)، وهذه النتيجة تفسح المجال أمام العديد من الدراسات فى هذا المجال وربطها مع احتياجات وتطلعات المجتمع المحلى.

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

من خلال الدراسة والتحليل لموضوع استثمار مفهوم المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بدعم وبتطوير نظام الإدارة المحلية المصرى، ومدى فعاليتها فى رفع كفاءة أداء المحليات، أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

١- أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية وفعالية نظام الإدارة المحلية، وقد يرجع ذلك إلى أن المحليات أصبحت تنظر بعين الاعتبار للمسئولية الاجتماعية على أنها إحدى الركائز الأساسية فى فعالية العمل بالوحدات المحلية.

٢- تزايد اهتمام الوحدات المحلية بأبعاد المسئولية الاجتماعية (مثل: تنمية المشاركة الشعبية والمجتمعية، والاهتمام المتزايد بالتكافل تجاه قضايا المجتمع) لأن الإضافة والتعظيم فى الخدمات المقدمة تأتى بفعل الاهتمام باستثمار وتفعيل عناصر المسئولية الاجتماعية ضمن عناصر نظام الإدارة المحلية.

٣- اتضح أن جميع العلاقات الارتباطية لعناصر تطوير الإدارة المحلية مع أبعاد المسئولية الاجتماعية مجتمعة كانت علاقات موجبة ودالة معنويا، وهى إشارة واضحة إلى وجود الاعتمادية والتبادلية بين المتغيرين المبحوثين.

ثانيًا- التوصيات:

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج واستنتاجات فإنه من المفيد تقديم التوصيات الآتية:

- العمل على دعم وتطوير وتقوية نظام الإدارة المحلية باعتباره نظام جيد نظرًا لتزايد مهام الدولة الحديثة وما يقتضيه من البعد عن المركزية، وتوزيع هذه المهام بين سلطات الحكومة المركزية والسلطات اللامركزية.
- إعادة النظر فى القوانين المعدلة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الصادر بشأن الإدارة المحلية بما يعطى المحليات سلطات أوسع تلائم الدور المنوط بها.
- من الضرورى بمكان دراسة مضامين الفكر الإدارى وتعميقها فيما يتصل بالمسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالإدارة المحلية، لما لذلك من إسهام وتعزيز لقدرة المحليات فى تحقيق أداء أفضل.
- تنمية القيادات والكوادر المحلية عن طريق إعادة التأهيل، وإكساب القدرات والمهارات والمعارف الضرورية للوظائف المنوطة بهم

وذلك بإقامة دورات تدريبية حتى تصبح هذه القيادات أكثر قدرة على اتخاذ قرارات رشيدة مما يترتب علية المشاركة الفعالة التى تساعد على التطوير والتنمية وتحقيق التنمية المستدامة.

- العمل على تطوير الثقافة التنظيمية السائدة بالمحليات؛ لكى تصبح أكثر تأييدًا ودعمًا واستفادة من مفهوم المسئولية الاجتماعية.
- يجب أن يسبق الجانب الاقتصادى والهيكلى لعملية التنمية المحلية إعداد جهاز إدارى كفء قادر على تسيير عملية التنمية الشاملة فى المجتمع المحلى، ويتحقق ذلك بالتنمية البشرية بكل جوانبها.
- تطوير نظم العمل الداخلية بالمحليات ومن ناحية أخرى، هناك حاجة ملحة لتحقيق المزيد من التحالف مع منظمات المجتمع المدنى، حتى يمكن التعرف على أفضل الممارسات ومحاكاتها، وحتى تصبح أكثر قدرة على التأثير الإيجابى فى مجتمعها.
- يجب أن يتم إصلاح موازٍ للنظام الإدارى المركزى، حيث لا يمكن فصل نظام الإدارة المحلية عن النظام الإدارى للدولة فى الأنشطة فيما بينهما.

تأسيسًا على ما سبق فإنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على التحديات التى تواجه المحليات بهدف فتح آفاق للدراسات الميدانية والبحث العلمى فى الجزئيات والفروع، دون غياب النظرة الشمولية المتكاملة والتوجه إلى الدراسات الميدانية الجادة فى مختلف مجالات أنشطة المحليات.

الهوامش

(١) محمد الحناوى: التحليل الإحصائى، الإسكندرية، المكتب العربى الحديث ١٩٩٣، ص٦٨.

(٢) محمد محمود عبد المجيد: مراجعة التزام منشآت الأعمال بمسئوليتها الاجتماعية "إطار عام مفتوح" المؤتمر السنوى الثالث عشر لإدارة الأزمات، إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية - جامعة عين شمس ٢٠٠٨.

(٣) نهال المغربل، ياسمين فؤاد: المسئولية الاجتماعية لرأس المال فى مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٣٨) ٢٠٠٨.

(٤) سمير عبد الغنى محمود: المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٤٩، ٢٠٠٨/٦.

(٥) محمود صبح: الأبعاد الجديدة فى إدارة الشركات المساهمة المعاصرة (الأخلاقيات الإدارية والمسئولية الاجتماعية) المؤتمر السنوى الثالث عشر لإدارة الأزمات - إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، جامعة عين شمس ٢٠٠٨.

(٦) أيمن عادل عبد الفتاح: دور المشروعات الصغيرة فى دعم المسئولية الاجتماعية، المؤتمر السنوى الثالث عشر لإدارة الأزمات - إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، جامعة عين شمس ٢٠٠٨.

(٧) محمد متولى دكرورى: المسئولية الاجتماعية للشركات فى ضوء المبادرات الدولية والتجربة المصرية مع التركيز على دور الشركات متعددة الجنسيات، المؤتمر السنوى الثالث عشر لإدارة الأزمات - إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، جامعة عين شمس ٢٠٠٨.

(٨) على السيد زهران: أساليب إدارة المدن بالتطبيق على محافظة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر ٢٠٠٧.

(٩) محمد شتا: العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنوفية ٢٠٠٧.

(١٠) خليل أحمد: مشكلات إدارة التنمية المحلية فى قطاع الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط ٢٠٠٧.

(١١) منال محمود: دور المحليات فى اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج التنمية المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥.

(12) World Bank, .. opportunities and Options for governments to promote corporate social Responsibility in Europe and central Asia: Evidence Bulgaria, Croatia and Romania, wp, March, 2007.
(13) Commission of the European Communities, .. promoting corporate social Responsibility" Green paper industrial Relations and industrial change Employment and social Affairs, july, 2006.
(14) General Assembly of he United Nations 2005.
(15) Holmes. Sundra, I., Corporate Social: performance and Present Areas of Commitment, Academy of management Journal, Vol. 20, 2005.
(16) Coroporate social responsibility Wikipedia encyclopedia, op. cit.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- العلوانى، حسن: الإصلاح المؤسسى والتنمية فى مصر، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٨.
- محمود، سمير عبد الغنى: المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، كتاب الأهرام الاقتصادى (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو ٢٠٠٨).
- غانم، السيد عبد المطلب: الإدارة المحلية والتنمية فى إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الأول، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ٢٠٠٧.
- المنوفى، كمال محمود: الإدارة المحلية والتنمية فى ظل إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الثالث، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ٢٠٠٧.
- شرف الدين، أحمد عبد الرحمن: مبادئ الإدارة المحلية فى الجمهورية العربية اليمنية ٢٠٠٦.
- عبد الوهاب، سمير محمد: الحكم المحلى فى ضوء التطبيقات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠٠٥.
- ـــــــــــــــ: مقارنة لقوانين الإدارة المحلية، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعه القاهرة ٢٠٠٤.
- عاشور، أحمد صقر: الاصلاح الإدارى الحكومى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ٢٠٠٤.
- الشيخ، عبد القادر: نظرية الإدارة المحلية، عمان، مكتبة المحتسب، المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠١.
- الطماوى، سليمان: الاتجاهات الحديثة فى الإدارة المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية ٢٠٠٠.

ثانيًا- المؤتمرات العلمية:

- نظيف، أحمد: المؤتمر الثانى للمسئولية الاجتماعية للشركات "الاستثمار وممارسات العمل المسئول" مركز المديرين، وزارة الاستثمار، القاهرة ٢٠٠٩.
- تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ العقد الاجتماعى فى مصر: دور المجتمع المدنى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى بمصر.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية - مصر ٢٠٠٧.

- المنبر الأردنى للتنمية الاقتصادية، حوار السياسات الاقتصادية، مبادرة إقليمية يطلقها مركز الأردن الجديد لتعزيز ممارسات الشركات المسئولة اجتماعيًا، العدد العاشر ٢٠٠٧ ، عمان - الأردن.
- بدير جبر أحمد: "الموارد المالية للمحليات ووسائل تدبيرها" ندوة نظم الإدارة المحلية والبلديات - مركز العواصم والمدن الإسلامية للتدريب والتنمية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٤.
- جمعى محمد عمارى: مساهمة الجماعات المحلية فى تشجيع الاستثمار فى مجال الصناعة الزراعية الغذائية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولى حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية فى ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر ٢٠٠٤.
- الشيخلى، عبد الرازق: العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية - دراسة مقارنة، لدور العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربى لإنماء المدن، بيروت ٢٠٠٢.
- النهرى، مجدى مدحت: الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، مكتبة الجلاء الحديثة بالمنصورة ٢٠٠١.
- كيلانى محمد السيد: الإدارة المحلية وتطورها وعلاقتها بالتخطيط وتوطين المشروعات فى مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة ١٩٨٨.
- قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - ومذكرته الإيضاحية - ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٩٤.
- أحمد رشيد: نظم الحكم والإدارة المحلية - المفاهيم العلمية وحالات دراسية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.
- موسوعة الحكم المحلى، الأجزاء الأربعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

ثالثًا- المراجع الأجنبية:

1. Coroporate Sustainability ,Wikipedia encyclopedia www.en.wikipedia.org wiki Coroporate Sustainability march 2009.
2. Ackermann., The sub prime crisis and its consequences, Journal of financial Stability Vol. 4, 2008.
3. Pezzuto, I., Miraculous Financial Engineering or Toxic Finance The genesis of the U.S sub prim mortgage loans crisis and its consequences on the global financial markets and real economy SMC Working paper.2008.
4. Williams,Cynthia A., and Ruth V., Corporate Social Responsibility in a comparative perspective., Handbook of corporate social responsibility. Oxford University Press.2008.

5. Ararat Melsa, and Ceyhun Gocenogla, Drivers for sustainable corporate responsibility: Case of Turkey , CSR Association- Turkey General Secretary,2007.
6. Alberto Juan, Aragon-correa, Strategic Productivity and Firm Approach to Natural Environment, Academy of Management Journal, vol,41N04 2006, pp 44-56.
7. Boiral, Olivier, and Sala, Jean Maric Enviromnent, Management Should Industry Adopt ISO 1400? Business Horizons, Vol 41,no 1 2007 pp.57-64.
8. Haizer, Jay and Render ,Barry. Operation Management New York :prentice Hall,2006.
9. Gaither, Norman Production and Operations Management New York Wadswrth Publishing Company 2003.
10. Coram, Ron & Bernard Bums, Managing Organizational Change in The Public Sector Lessons From The Privatization on the Property Service Agency The international Journal of Public Sector Management Vol. 14,Issue2, 2001.
11. Moran John and Baird Brightman Leading Organizational Change Career Development International Vol. 6, No2 2001 , pp 111- 119.
12. Rodineli , Dennis A. Extending Urban Services In Developing Countries, Public Administration and Development 2000.
13. Skinner, R. J., "Shelter Upgrading for the Urban Poor: Evaluation of Third Word Experience", Island Publishing House Inc. & Emiel A. Wegelin with (HABITAT), 1997.

رابعًا- المواقع الإلكترونية:

1. http://www.Mold.gov.eg
2. http://www.arabenvironment.netlarabic/archive/2006/11/l16803.html
3. http://www.fao.org/sd/indexar.htm
4. http://www.geocities.com/mazenalhalabi/development.htm
5. http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/ arab.html

نحو سياسة علمية لتطوير أداء الرسائل العلمية

فى معهد البحوث والدراسات العربية

خليف شافى عباس(*)

تمهيد:

تقود الجامعات ومؤسسات البحث العلمى هذا الأمر المهم فى حياة المجتمعات بهدف النهوض بها، ودفع مسيرتها إلى الأمام، والبحث العلمى هو الذى يعطى للجامعة معناها الحقيقى ويميزها عن المدرسة. وقد أولت العديد من جامعات العالم الغربى عناية خاصة للبحث العلمى، ورصدت له الميزانيات واستقطبت من أجله الكفاءات العلمية واعتبرته من أهم وظائفها على اعتبار أن الأبحاث العلمية هى التى تقود إلى التكنولوجيا المتطورة التى لا يستغنى عنها فى حالتى السلم والحرب على السواء، وشملت مجالاتها جميع مناحى الحياة الصناعية والزراعية والإدارية والتربوية وغيرها، ولم يخل جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية إلا وشمل البحث العلمى بعناية.

ومن المفترض أن للجامعات دورًا مهمًا فى عملية التنمية بمعناها الشامل فى أى مجتمع، كما فى أى مرحلة تاريخية. والثابت أنها كانت الأقدر - من بين المؤسسات الأخرى - على تحقيق هذا الهدف أو على الأقل على دفع عجلة التقدم إلى الأمام. والواقع أن هذه المقولات لا تختلف مهما اختلفت المجتمعات أو الظروف أو الأحوال أو الأزمان. ففى كل الأحوال فإن الجامعة هى التى تقدم للمجتمع العناصر البشرية التى تقوم على قضية التنمية وتشارك فى عملياتها،

(*) باحث عراقى.

وهى التى تؤدى الدور الأكبر فى صناعة العلم، وفى توفير الخبرات وتقديم الحلول لمشاكل المجتمع، وهى التى يناط بها مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعليها يقع عبء صنع المستقبل[1].

ودور الجامعات فى عملية التنمية يستلزم أن يستهدف العمل الجامعى تحقيق التنمية ثم تختار الجامعة لنفسها الوسائل والأدوات التى تحقق هذا الهدف. وبينما يتعلق الشق الأول بفلسفة العمل الجامعى، ومدى وضوح الهدف فيه، ومدى ارتباط هذا الهدف بعملية التنمية وغاياتها يرتبط الشق الثانى بوظائف الجامعة وأدوارها. وتكشف مراجعة الأدبيات فى هذا الشأن عن أن هناك اتفاقا على أن دور الجامعات فى تحقيق التنمية يترجم عمليًا فى حمايتها للأمن القومى، وحفاظها على الثقافة والهوية الوطنية، وفى حرصها على غرس قيم الانتماء، وفى إسداء المشورة العلمية للمجتمع، وتقديم الخبرات والإسهام فى حل مشاكله القائمة، وفى تطوير العنصر البشرى وتنميته من حيث المهارات والمعارف، وفى صناعة هذا العنصر البشرى من حيث المواطنة والقدرة على التعامل مع التحديات والمستجدات، وتبنى قيم الديمقراطية وسلوكيات العولمة، وفى إنجاز البحوث العلمية (الأساسية والتطبيقية) وفى مسايرة العصر وتطوراته، وفى الاستجابة للتحديات بكافة أشكالها، وفى إبداء الحرص على قيم التنمية (العدالة، المشاركة، المبادرة)، وفى حوار الحضارات والتفاعل مع الثقافات الأخرى، وفى تعظيم استغلال الموارد، وفى خدمة سوق العمل... إلى غير ذلك.

والواقع أن قدرة الجامعة على القيام بالعمليات التنموية، تعنى قدرتها على تحقيق المواءمة بين الاحتياجات الوطنية والأجندات العالمية. ذلك أن الجامعة منوط بها تلبية حاجات المجتمع، لكنها فى الوقت نفسه يجب ألا تتجاهل التطورات العلمية، ومن ثم فإن إيجاد علاقة سوية بين هذين العنصرين هو بيت

القصيد. هذه المواءمة تنصب على الأهداف التى تسعى لها الجامعة، وعلى الوسائل التى تصوغها لتحقيق هذه الأهداف، ذلك أن وضوح الهدف يعد شرطا أساسيا للوصول إلى التنمية المرجوة، وتحديد وسائل تناسب هذا الهدف شرطٌ لا يقل فى أهميته عن السابق.

إن الفشل فى تحقيق المواءمة سوف تظهر أعراضه فى غياب أو تدهور تقاليد العمل الجامعى. هذه الأعراض ينتج عنها تداعيات يمكن أن توصف بأنها ضد التنمية. من أمثلة ذلك: تدهور مستوى خريجى الجامعة، أو ضعف اللغة العربية، أو إضعاف الشعور بالانتماء أو تشتت الهوية. وقد توصف التداعيات بأنها لا علاقة لها بالتنمية، مثال ذلك الانفصال بين نوعية الخريج وحاجة سوق العمل، أو الانفصام بين البحث العلمى وقضايا المجتمع، أو عدم القدرة على مواجهة التحديات.

فى هذا الصدد يجب التأكيد على أمرين الأول: هو أن التقاليد الجامعية المستقرة تعنى بالضرورة توفر شروط القدرة على النهوض بالدور التنموى، لأنها تعنى وضوح الهدف، وتعنى الفاعلية، وتعنى الاستجابة المنضبطة والمتوازنة للضغوط والتحديات، كما تعنى الاستقلالية وتأكيد حرمة الجامعة...إلخ. الأمر الثانى: هو أن هذا الطرح يفضى إلى نتيجة تختلف عن تلك النتيجة التى قال بها البعض عن أزمة الجامعة بأنها تعنى انتفاء أى دور لها فى المجتمع، وانزواءها وتواجدها فى النسق الاجتماعى. والحقيقة أن أزمة الجامعة لا تعنى ذلك بالضبط، وإنما تعنى أن الجامعة أصبح لها دور سلبى فى المجتمع، هذا الدور الذى تمثل فى إفراز عمليات ضد التنمية، أو لا تخدم عمليات التنمية. لقد باتت الجامعة تغذى سلبيات موجودة فى المجتمع بسلبيات جديدة لم تكن موجودة فيه.

والمهم فحص فلسفة العمل الجامعى أو فكرة الجامعة ذاتها كمرجعية

للعمل الجامعي، ومدى اتساق هذه الفلسفة مع احتياجات المجتمع، ومدى حفاظ هذه الفلسفة على المواءمة أو مدى تحقيقها لهذه المواءمة، أو مدى وفائها بمقتضياتها. وهناك عدة فلسفات قامت عليها الجامعات الغربية منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى الآن، مع ملاحظة أن هذه الفلسفات قد تعايشت مع بعضها البعض، ومن هذه الفلسفات:

- الفلسفة التي تدعو إلى التربية الذهنية وتدريب العقل، وهي فلسفة تقوم على افتراض أن تعلم دراسات معينة يعمل على شحذ ملكات الطلاب وقواهم الذهنية والعقلية، ويعمل على تنمية المهارات المطلوبة للقيام بأعمال معينة، كما يرسخ لديهم العادات المرغوب فيها.

- الفلسفة الداعية إلى الاهتمام بالبحث العلمي، حيث تؤكد هذه الفلسفة على ضرورة أن تتكفل الجامعات بالقيام بمهمة تعليم الدراسات والعلوم التطبيقية.

- الفلسفة التي تقوم على المنفعة، وهي التي تؤكد على ضرورة أن تكون الجامعات موجودة لخدمة المجتمع، سواء أكان ذلك في إنتاج المعرفة أم في نقلها أم في تطبيقها.

وكانت هذه الفلسفات مثار جدل واسع بعد انتقالها إلى حيز التنفيذ في الجامعات الغربية، وقد أفضى هذا النقاش إلى وجهتي نظر حول الهدف العام من التعليم الجامعي، الأولى: ترى أن الهدف هو تكوين العقل المنهجي أكثر منه تعليم حرفة أو مهنة بشكل مباشر، فالفكرة أو التكوين المنهجي يأتي أولاً، ثم بعد ذلك تعلم المهنة أو الحرفة. الثانية: تذهب إلى ضرورة الجمع بين هذين التوجهين أو التعامل مع الهدفين معًا، وأن ذلك دليل على صحة العمل الجامعي، وعلى مرونة فكرة الجامعة وفلسفتها، وأنه سر من أسرار بقائها في الوقت الحاضر. فيما ذهب آخرون إلى إنه يستحيل الجمع بين أهداف تختلف في

مرجعياتها الفلسفية، كما تختلف فى متطلبات تحقيقها، وأن مثل هذا الجمع - إن حدث - لا بد أن يؤدى إلى غموض فلسفة التعليم.

أما فى العالم العربى فلقد تأثرت الجامعات فى مجمل الأقطار العربية بالدول الغربية الأوروبية وبالنظام المعرفى الوافد من هذه الدول، وانقسم العلماء العرب إزاء النظريتين الاجتماعيتين، ومن ثم جاء استنبات هذه العلوم فى هذه الجامعات مستقلة، تنطلق من حقول معرفية مختلفة الفلسفة. أضف إلى ذلك أنه ومنذ نشأت الجامعات كان دور مؤسسات التعليم يقتصر على تعليم الطلاب، والقيام بالبحث العلمى. ولم تكن تحديات تحقيق أهداف هذه المؤسسات كبيرة، فقد كان عدد الطلاب محدودًا، وكانوا يأتون من خلفيات اجتماعية واقتصادية متقاربة، كذلك كان هناك تجانس كبير بين مؤسسات التعليم العالى سواء ما تقدمه من برامج تعليمية أم فيما ينتج عنها من خريجين ذوى مستوى جودة متوافق مع المعايير العالمية. إلا إنه خلال العقود الأخيرة حدثت تغيرات كبيرة فى خريطة التعليم العالى، فبالإضافة إلى زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات، نجد الزيادة فى التوسع فى إنشاء مؤسسات جديدة من جامعات ومعاهد عليا حكومية وخاصة ومعاهد فنية وحرفية. وكنتيجة لهذا التوسع الذى صاحبه تنوع كبير فى البرامج والخدمات التعليمية، ولم يواكبه تطوير مناظر فى البنية الأساسية لمؤسسات التعليم العالى. وقد شهدت هذه الفترة دورًا جديدًا للجامعة، فلم تعد وظيفتها تقتصر على التعليم والبحث العلمى فقط، وإنما اتسعت وظيفتها لتشمل خدمة المجتمع[٢].

إلا أن التطورات السريعة والمتلاحقة التى حدثت خلال تسعينيات القرن العشرين وما تلاها التى تمثلت ببروز ثورة معرفية هائلة، وتنامى ظاهرة العولمة وتأثيرها القوى على التنمية حفز الدول النامية على إعادة النظر فى خططها الإصلاحية التقليدية، ومن ثم اعتبرت قضية تطوير التعليم والنهوض

بمستواه أحد الأركان الأساسية فى عملية التنمية.

ومعهد البحوث والدراسات العربية أحد الصروح العلمية فى العالم العربى، وإن كانت نشأته مواكبة لنشأة معظم الجامعات العربية إلا أن فلسفة المعهد اتخذت مسارًا خاصًا من حيث: الأهداف والإغراض. وقد أكد الحصرى - أول مدير للمعهد - أن أهم أهداف هذا المعهد المشاركة فى الأعمال التى ترمى إلى تعجيل تطور وتقوية فكرة القومية العربية بين جميع الناطقين بها. أما أغراض المعهد، فقد حدده النظام الأساسى الذى قرره مجلس الجامعة العربية فى مادته الأولى بالعبارات التالية:

يعمل معهد الدراسات العربية العالية على تحقيق الأغراض الآتية:

أولاً- إعداد شباب عربى مثقف ثقافة عربية عالية.

ثانيًا- نشر الثقافة العربية عن طريق التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات.

ثالثًا- إقامة فكرة القومية العربية على أسس علمية صحيحة.

رابعًا- تكييف أسس الثقافة العربية بحيث تنتفع من تقدم المدنية الحديثة.

وقد أكد الحصرى فى محاضرته الأولى بالمعهد أن أولى المهام التى سيتولاها هذا المعهد - لتحقيق هذه الأغراض - هى الدرس والبحث، أى درس الأحوال العربية الراهنة فى مختلف أقطار العالم العربى، من وجوه السياسة والإدارة والاقتصاد والتشريع والأدب درسًا علميًا. ومقارنة هذه الأحوال مقارنة دقيقة لإظهار الفروق والمشابهات القائمة بين هذه الأقطار من الوجوه المذكورة. كذلك بحث عوامل هذه الفروق والمشابهات، واستكشاف الظروف التى أوجدتها. إضافة إلى تحرى الوسائل التى تساعد على إزالة الفروق وزيادة التقارب والتشابه بين الأقطار العربية. كما أكد الحصرى أيضا أن الدراسات

التى يقوم بها المعهد تهدف إلى حمل الطلاب على درس الشئون العربية، مع تزويدهم بالوسائل اللازمة لذلك. وقد طمح الحصرى إلى الحصول على ثمرة أخرى أهم وأسمى مما ذكر آنفا ألا وهى: تنشيط الوعى القومى فى العالم العربى مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية، وبث الإيمان بمستقبلها. وقد ألقى الحصرى على البحث والمنهج العلمى مهمة تحقيق هذه الغاية الأسمى، حيث أكد إننا: سنفعل ذلك مستندين إلى الحقائق العلمية على الدوام، وأننا سندعم جميع دراساتنا من قانونية، واقتصادية، وتاريخية، وأدبية، بدراسات ومباحث تحوم حول القوميات بوجه عام والقومية العربية بوجه خاص. سنكشف عناصر القومية ومقوماتها باستعراض جميع النظريات التى تظهر والمناقشات التى دارت حولها، لنتوصل إلى معرفة عناصر القومية العربية ومقوماتها... إننا سنهتم بهذه الأبحاث اهتمامًا بالغًا[٣].

ويعيش الوطن العربى فى مرحلة حرجة، ففى الوقت الذى يتقدم فيه العالم نحو التغير وتبنى طرق جديدة فى التعامل مع الظواهر المختلفة، وفهم الظواهر الاجتماعية بطريقة تحل المشكلات بشكل مباشر. نجد أن البحث العلمى فى الوطن العربى لا يزال يتبع الطرق التقليدية فى دراسة هذه الظواهر، وبالتالى ينتج عن ذلك قصور واضح فى فهم حاجات الإنسان العربى، لذا فإن نجاح البحث العلمى ينبغى أن يعتمد على تبنى استراتيجية التنمية، وتتضمن العمل على تنمية القدرات ونقل وزيادة المشاركة فيها. وأن عملية المشاركة ينبغى أن تقوم على أسس منها: القضاء على التبعية وإيجاد العناصر البشرية الجديدة والاستنارة من إمكانياتهم فى حماية المجتمع والبيئة.

إن التنمية البشرية ينبغى أن تقوم على أسس موضوعية منها تحقيق قدر من الديموقراطية وحقوق الإنسان، وتفعيل الجوانب العلمية، وتوفير الدعم المناسب، لذا فإن حركة المجتمع ينبغى أن تستفيد من البحث العلمى، بل أن

البحث العلمى إحدى الركائز الأساسية التى ينبغى الاعتماد عليها فى وضع خطة التنمية. ولا يقف ذلك عند هذا الحد، بل ينبغى التفكير بوضع أسس علمية لوضع خطة تنموية مستمرة ومستدامة لأجيال لم تُولد بعد، وأن تحقيق استراتيجية التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا بتطوير البحث العلمى وتنمية العقول المخططة والعناصر البشرية المدربة، فضلاً عن الموارد الاقتصادية والطبيعية اللازمة. وأن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تطوير البحث العلمى فى المجتمع العربى ولاسيما تطوير الأكاديميات العربية، ومنها: معهد البحوث والدراسات العربية كمؤسسة عربية رائدة.

ويتضح من خلال العرض السابق أن دور الجامعة أو المؤسسة العلمية فى تنمية المجتمع والمساهمة فى تقدم الأمة يرتبط ارتباطًا كبيرًا بفلسفتها ووضوح برامجها وأهدافها، ومدى قدرتها على المواءمة بين المتطلبات الداخلية والتغيرات الخارجية. وتقاس قدرة هذه الجامعات ونجاحها بمدى قدرتها على تحقيق هذه الأهداف والبرامج.

ومن هنا كانت الاستراتيجية بمفهومها العام رؤية، الغرض منها الوصول إلى نتائج فعالة ومتطابقة للاحتياجات أو مخططًا معياريًا للتوجهات العامة التى يجب أن يسير عليها هذا القطاع. إن تبنى استراتيجية فى مجال البحث العلمى يهدف إلى جعل هذا القطاع يسهم بكيفية فعالة فى تطوير المتطلبات الجديدة للتقدم العلمى والتكنولوجى، ولتجاوز المعوقات التى تقف حجر عثرة فى طريق التغير الاجتماعى المنشود، وجعل هذا القطاع مرتبطًا فى جذور تراثه وأصالته الروحية والثقافية، ومنفتحًا إيجابيًا على آفاق العصر.

وهذه الدراسة تهتم أساسًا بتناول واقع البحث العلمى فى معهد البحوث والدراسات العربية، وذلك بإبراز أهم مظاهر هذا الواقع ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة التحليلية بجانبيها النظرى والتحليلى، على اعتبار أن واقعنا العلمى

البحثى يمر بأزمة. ومن ثم إعطاء تصور عن أسباب هذه الأزمة. وكيفية الخروج بتصور أو حلول لها. وذلك بالبحث عن الحلول الحقيقية لهذه الأزمة، انطلاقا من تصور ثلاث وظائف للبحث العلمى فى علاقته بقضايا المجتمع، الوظيفة الأولى: وهى وصف الواقع وصفا دقيقا فى ضوء المؤشرات التى توصلت إليها الدراسة الميدانية. والوظيفة الثانية: تفسير الواقع تفسيرًا صحيحًا فى ضوء معطيات الواقع والمنهجية المتبعة فى تفسير هذا الواقع. الوظيفة الثالثة: تبنى الحلول الحقيقية لمشكلات البحث العلمى، وهى حلول ترتبط بالوظيفتين الأولى والثانية من جانب، ومن جانب آخر يمكن يطرح هذه الحلول فى ضوء أهداف المعهد والأغراض التى أنشئ من أجلها، ومن جانب ثالث يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الخارجية فى قياس جودة الإنتاج البحثى كميًا وكيفيًا، ومن ثم إجراء المقارنة. مع الإشارة إلى أننا لن نغرد خارج السرب وسنلتحق ونساير الذاهبين إلى أن البحث العلمى فى العالم العربى يمر بأزمة علمية لها مظاهرها وأسبابها. كما أنه بالإمكان تجاوزها - الأزمة - بطرح الحلول فى ضوء المؤشرات الواقعية لهذه الأزمة. وإن كنا نؤمن أن الأزمة العلمية فى عالمنا العربى أزمة شاملة، تتجاوز الزمان والمكان، إلا إنها أزمة تشخصت عناصرها وبانت مظاهرها، وترسخت جذورها وتشعبت لتشمل كافة مجالات العلوم الطبيعة والإنسانية على حد سواء. ومن هنا كان تقديم النموذج هو الأسلوب الأمثل لدراسة واقع البحث العلمى. ولما كان قسم الاجتماعى هو أحد الأقسام الرئيسة فى معهد البحوث والدراسات العربية، كان يمكن أن يكون هو النموذج الأمثل الذى على ضونه يمكن تشخيص واقعنا البحثى.

أولاً- مناقشة نتائج البحث فى ضوء تساؤلاته: المظاهر والمؤشرات:

من الحقائق المسلم بها أن تطور البحث العلمى فى أى مجتمع إنسانى، يتوقف على كشف الواقع البحثى وتحليله، فعن طريقه يمكن معرفة حجم هذا

الإنتاج وتوزيعه، وعوامل نجاحه وتواصله، ومواطن تذبذبه وتعثره، فهو يسلط الضوء على ما به من ايجابيات، ويكشف ما يعتريه من نواقص أو سلبيات، كما أنه يؤدى إلى الحد من إنتاج الرديء من الأعمال العلمية والبحثية. وكشف الواقع يحدد قيمة العمل العلمى وجدواه العلمية، ومدى فائدته الاجتماعية. ويمكن عن طريق كشف هذا الواقع تحديد مساراته المستقبلية. ومن هنا فإننا سنتتبع فى هذا المحور من الدراسة الواقع البحثى فى معهد البحوث والدراسات العربية، وسنعطى وصفًا إحصائيًا دقيقًا لحال البحث العلمى فى هذا المعهد، وذلك على اعتبار أن التوصيف الدقيق هو المدخل الأنسب للتعرف على مظاهر الأزمة وأسبابها قبل الحديث عن الحلول. ووصف الواقع، ومن ثم وضع خريطة للمشكلات الحقيقية، لا يمكننا منه إلا القيام بأعمال ميدانية واعية للبحث فى مفاصل واقع البحث العلمى، والتوسع فى دائرة العناصر المبحوثة من خلال المجتمع المبحوث فى الدراسة الميدانية، حتى نملك مصداقية التعميم وحجية الحكم والتقويم. وهو أمر سيضع حدودًا على التوجه الذى يستورد معايير خارجية لتقييم واقع جامعى معين، هذا من جانب، ومن جانب أخر يمكن خلال هذا المؤشر - الدراسة الميدانية- التعرف على كيفية التخطيط الاستراتيجى لاستعادة المعهد لدوره فى إعادة بناء الأمة وتغيير المجتمع. وسنقوم بعرض سريع لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة التحليلية سواء ما تعلق منها بجانبها النظرى أم الميدانى.

فيما يتعلق بالسؤال **الأول** المتعلق بالتعرف على رسائل الماجستير والدكتوراه فى علم الاجتماع التى أجيزت فى معهد البحوث والدراسات العربية من عام ١٩٨٥م حتى عام ٢٠٠٨م. فقد توصلت الدراسة إلى حصر عدد الدراسات العلمية المجازة فى قسم الاجتماع، حيث بلغ عدد هذه الرسائل ١٥٣ رسالة موزعة على الفترة الزمنية من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٨.

أما فيما يتعلق بالسؤال **الثانى** المتعلق بتوزيع الرسائل حسب السنوات التى أجريت فيها. فقد اتضح أن حجم الإنتاج فى الثمانينيات بلغ (١٦) رسالة وبنسبة مقدارها (١٠,٤٪) من حجم الإنتاج الكلى، أما حجم الإنتاج فى التسعينيات فقد بلغ (٣٥) رسالة وبنسبة (٢٢,٨٪) من جملت الإنتاج. إلا أن الزيادة الهائلة لهذه الرسائل كانت فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين وبلغت هذه الزيادة (١٠٢) رسالة أنتجت خلال هذه الفترة وبنسبة (٦٦,٦٪) من جملة ما أنتجه القسم منذ بداية تأسيسه وإلى الآن. كما ظهر أن هذا الإنتاج آخذ بالزيادة المطردة حجمًا ونوعًا.

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث المتعلق بتوزيع الرسائل العلمية حسب الجنسيات القطرية للباحثين. فقد اتضح لنا أن هناك مساهمة لمعظم الأقطار العربية فى هذا الإنتاج، إلا أن حجم هذه المساهمة يختلف من قطر لآخر، حيث تركز معظم الإنتاج فى (٦) أقطار عربية، وهى فلسطين ومصر وليبيا والعراق، والأردن، واليمن. إذ بلغت مساهمة هذه الأقطار (١١٨) وبنسبة (٧٧,١٪) من مجموع الإنتاج. أما بقية الأقطار العربية فقد كانت نسبة المشاركة منخفضة، حيث تراوحت من (١- ٧) دراسات، ولم يتجاوز حجم هذا الإنتاج لمجموع هذه الأقطار (٣٥) دراسة. كما ظهر غياب كامل لبعض الأقطار العربية عن هذه المشاركة، وشملت: أقطار القرن الأفريقى (الصومال، جيبوتى، جزر القمر) وتونس والبحرين وسوريا وقطر ولبنان.

أما فيما يتعلق بالسؤال **الرابع** المتعلق بتوزيع الرسائل العلمية حسب جنس الباحثين. فقد تبين أن غالبية الأعمال العلمية المنجزة كانت من نصيب الباحثين الذكور، إذ بلغ (١٠٩) رسالة بنسبة (٧١,٢٪) من جملة الرسائل الممنوحة من قسم الاجتماع فى معهد البحوث والدراسات العربية، وبواقع (٧٩) رسالة لدرجة الماجستير وبنسبة (٥١,٦٪) من مجموع الإنتاج، و(٣٠)

رسالة وبنسبة (١٩,٦٪) لدرجة الدكتوراه. أما الباحثات فكان نصيبهن (٤٤) رسالة وبنسبة (٢٨,٧٪) من مجموع هذه الرسائل، بواقع (٣٧) رسالة للماجستير وبنسبة (٢٤٪) و(٧) رسالة وبنسبة (٤,٥٪) للدكتوراه.

أما فيما يتعلق بالسؤال **الخامس** المتعلق بتوزيع الإنتاج وفقا للدرجة العلمية. فقد تبين أن معظم الدراسات التى خضعت للتحليل كانت لدرجة الماجستير حيث بلغ حجمها (١١٦) دراسة مقابل (٣٧) لدرجة الدكتوراه.

أما فيما يتعلق بالسؤال **السادس** المتعلق بالموضوعات الاجتماعية (المتغيرات الاجتماعية)، التى تم تناولها فى هذه الرسائل. فقد تبين أن الموضوعات الاجتماعية التى تناولها الباحثون فى دراساتهم موزعة على سبعة عشر مجالاً علميًا من مجالات علم الاجتماع. وتركز معظم اهتمام الباحثين فى الموضوعات الديموغرافية والموضوعات الثقافية والموضوعات السياسية، حيث استحوذت هذه الموضوعات فى مجموعها على (٨١) رسالة وبنسبة (٥٢,٩٪) من مجموع قضايا الاهتمام. فى حين نالت بعض الموضوعات نسبة متوسطة بلغت فى مجموعها (٣٧) رسالة وبنسبة (٢٤,١٪) من مجموع هذه الدراسات. كما هى الحال فى موضوعات الأسرة والزواج، وموضوعات الهجرة، وموضوعات التعليم، إضافة إلى الموضوعات الإعلامية. أما بقية الموضوعات فكانت نسبة الاهتمام بها منخفضة بلغت فى مجموعها (٣٥) من مجموع الدراسات موضع التحليل. وقد لوحظ ضعف الاهتمام ببعض الموضوعات كالموضوعات الصحية، وموضوعات علم الاجتماع، إضافة إلى موضوعات القومية العربية.

أما فيما يتعلق بالسؤال **السابع** المتعلق بالتوجهات الأيديولوجية للباحثين. فقد اتضح من الدراسة التحليلية، ارتباط الممارسة البحثية فى قسم الاجتماع بالنخب العلمية التى تولت التدريس والإشراف فى هذا القسم، وتأثرت

التوجهات النظرية والأيديولوجية لهذه البحوث بهذه النخبة العلمية. وبينت الدراسة أن هناك توجهًا عامًا نحو رفض الجوانب الأيديولوجية للنظرية الاجتماعية، والتعامل وفق متضمناتها العلمية فقط.

أما فيما يتعلق بالسؤال **الثامن** المتعلق بطبيعة التوجهات النظرية للباحثين. فقد كشفت الدراسة عن ارتفاع البحوث التى اتخذت من التكامل النظرى منطلقا لها، يلى ذلك سيادة التوجهات النظرية المحافظة، ثم التوجهات التقليدية والخصوصية التاريخية، ثم الاتجاه المادى. ثم الدراسات التى لم توجه بأى أطر نظرية.

أما فيما يتعلق بالسؤال التاسع المتعلق بطبيعة التوجهات المنهجية. فقد أوضحت النتائج التحليلية غلبة المنهج الوصفى على رسائل علم الاجتماع، حيث بلغت نسبة الاعتماد على هذا الأسلوب (٥٤,١٪). كما بينت الدراسة أن صحيفة الاستبيان جاءت فى مقدمة الأدوات لجمع الحقائق والبيانات الميدانية حيث بلغت نسبة من استخدمها فى الرسائل العلمية (٥٠٪).

واتضح من تحليل الرسائل العلمية تفضيل الباحثين للمجتمعات الكبيرة، حيث بلغت نسبة العينات التى يبلغ حجمها أكثر من (١٠٠) وحدة (٦٧,٢٪). واعتمدت معظم الرسائل على المصدر البشرى لاستيفاء الحقائق والمعطيات الميدانية، حيث بلغت نسبة الاعتماد على هذا المصدر (٦٩,٢٪).

أما من حيث نوع التناول، فقد وجدت الدراسة أن البحوث التى جمعت بين الجانب النظرى والميدانى هى الغالبة، حيث بلغت نسبته (٩٠,٨٪) من جملة الرسائل العلمية. أما نطاق التناول فقد بينت الدراسة أن التناول على مستوى المجتمع المحلى هو الأكثر اهتمامًا من قبل الباحثين، حيث بلغت نسبته (٣٤,٦٪).

كما اجمع معظم الباحثين على أن الظاهرة الاجتماعية يتسبب فى وقوعها عدة عوامل (سياسية، دينية، ثقافية... إلخ)، حيث بلغت نسبة من اقتنع بهذا التفسير (٤٤,١٪). واتضح من الدراسة التحليلية أن معظم الباحثين يهتمون بعرض البيانات والحقائق الميدانية فى صورة جداول إحصائية وصفية فقط دون تحليل أو مناقشة، حيث بلغت نسبته (٤٩٪).

ووجد الباحث أن معظم البحوث موضع الاهتمام اعتمدت على الكتب والمؤلفات (٣٦,٩٪)، والرسائل العلمية (٢٥,٨٪)، والمجلات والدوريات (١٨,٤٪)، المؤسسات والمراكز (٨,٩٪)، والندوات والمؤتمرات (٥,٦٪)، إضافة إلى شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) (٣٪)، وغير المنشور (٢,٦٪)، والصحف (٢,٢٪). ومعظم مصادر الباحثين كانت باللغة العربية، إلى جانب اللغة الإنجليزية بنسب أقل. وانعدام وجود اللغات الأجنبية الأخرى.

ثانيًا- مشكلات البحث فى إطار معهد البحوث والدراسات العربية:

عرضنا فى القسم الأول من هذا الفصل النتائج التى توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية (التحليلية)، وهى تكشف مظاهر ومؤشرات أزمة بحثية فى واحدة من أكبر المؤسسات العلمية فى الوطن العربى. وهنا يثار السؤال المنطقى عن الأسباب والدوافع التى أدت إلى حدوث هذه الأزمة؟ وهل يمكن حل هذه الأزمة حلاً منطقيًا يتناسب مع طبيعة المجتمعات العربية وحاجاتها وآمالها وتطلعاتها؟ وهذا ما سنتناوله فى القسم الثالث من هذا الفصل.

وإن كنا قد أوضحنا بعضًا من هذا الأسباب، إلا أننا سوف نجمل هذه الأسباب فى سببين رئيسين: السبب الأول: يمكن أن نطلق عليه الأسباب والعوامل الداخلية، وهى أسباب تتصل بأطراف الرسالة العلمية المؤثرة، والمباشر، وتشمل: المعهد أو المؤسسة العلمية، والأستاذ أو هيئة التدريس

والإشراف، والمناهج أو المقررات الدراسية، والدارس أو الباحث. أما السبب الثانى المؤثر فى طبيعة المنتج البحثى، أو أزمة البحث العلمى فى المعهد: فيمكن الإشارة هنا إلى العوامل أو الأسباب الخارجية، وتشير إلى مجمل الظروف والتغيرات الاجتماعية، والتطورات الكونية التى رافقت وتزامنت مع مسيرة المعهد، وأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج العلمى كمًا وكيفًا.

١ ـ الأسباب الداخلية لأزمة البحث العلمى:

وكما اشرنا أن الأسباب الداخلية ترتبط بأطراف الرسالة العلمية (الماجستير والدكتوراه)، وكما أوضحنا أن هناك أربعة أطراف للرسالة وهى: المعهد، والأستاذ، والمقرر[٤]، والدارس. وما يبرر حصر مكونات الرسالة بهذه الأطراف، أنه فى حال تحيد أو عزل أى طرف يعنى انعدام وجود الرسالة العلمية بالأساس، وإن كانت تتبادل التأثير فى طبيعة المنتج البحثى، كمًا وكيفًا، إلا أن حجم هذا التأثير يختلف من مكون إلى آخر. وعلى هذا الأساس سيتم مناقشة هذه المكونات الأربعة، مع إبراز الحجج المنطقية التى تؤيد تأثيرها فى المنتج البحثى.

أ ـ مشكلات خاصة بالمعهد: يمكن القول إنّ أى مؤسسة علمية ـ وليست معهد البحوث فقط ـ هى المتحكم فى تحديد مسارات البحث العلمى، بما تمتلكه من صلاحيات قانونية، وما تسنه من تشريعات، وما ترفعه من شعارات وأهداف، وما تتخذه من إجراءات عملية، وما تمتلكه من عناصر بشرية ومادية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أن المؤسسة العلمية من بين جميع الأطراف الفاعلة فى الإنتاج العلمى لها صفة الدوام النسبى، ويتوقف بقاء أو زوال بقية الأطراف على وجود هذه المؤسسة. ويكشف لنا التاريخ أن الكثير من الجامعات فى العالم ـ الأزهر على سبيل المثال ـ بقيت شاخصة لقرون عدة،

رغم التغيرات الاجتماعية والكونية، ورغم التطورات الفكرية، والثورات العلمية، ورغم ما انتابها من تغير فى هيكلها، وتعاقب أجيال القائمين عليها، وتعاقب أجيال الدارسين فيها. فإنها استمرت شاخصة، تؤدى رسالتها، وتعلى من بنيانها، وتطور فى فكرها ومنهجها، وتنمى عناصر نجاحها.

ومن هنا ننظر إلى إنتاجنا العلمى الاجتماعى، فخلال مسيرة (٢٣) لم نقدم سوى (١٥٣) رسالة، بواقع يقل عن (٥) دراسات سنويًا، وهى حصيلة متواضعة نظرًا لعراقة قسم البحوث كأحد الأقسام الأساسية التى تأسس عليها المعهد. ورغم أن هناك (٢٢) قطرًا عربيًا، فإن الكثير من الأقطار العربية انعدمت مساهمتها، فى حين سجلت بعض الأقطار العربية نسبة مساهمة ضعيفة جدًا. ورغم أن المجتمع العربى تتدرج دوله ضمن دول العالم الثالث ويعج بالمشكلات والقضايا التى فى حاجة إلى التصدى لها، وتحليلها، فإنه وخلال هذه المسيرة الطويلة لم نتناول سوى (١٧) قضية مجتمعية، أخذت القضايا الديموغرافية حصة الأسد منها. ورغم التطور الثقافى والتقدم الاجتماعى، وما نتج عنه من تراخ فى المعايير الاجتماعية، فإن مساهمة المرأة فى هذا الإنتاج ما زالت متواضعة لم تتعد (٤٤) رسالة وبنسبة (٢٨,٧٪) من مجموع هذه الرسائل. وحتى أواسط التسعينيات لم يجز المعهد أى رسالة بدرجة الدكتوراه. والحال كذلك يسرى على مضامين الرسائل العلمية، بين تشظى منهجى ونظرى، وتنافر أيديولوجى، وضعف مردود علمى، وتناول فى نطاق محلى قطرى... إلخ.

بعد هذا العرض المبسط لإنتاجنا العلمى الاجتماعى، ألا يحق لنا القول إن المعهد يستطيع أن يغير مسار الوضع البحثى، ويتعدى مرحلة الأزمة. فزيادة الإنتاج كمًا ليس بالأمر الصعب، فيمكن عن طرق التعريف بالمعهد عبر وسائل الإعلام، والمطبوعات، وعقد اللقاءات، وإبرام الاتفاقيات مع الجامعات العربية

الأخرى أن نزيد الإنتاج. ويمكن كذلك عن طريق تذليل العراقيل والعقبات التى تواجه الباحثين فى بعض الأقطار العربية ومن كلا الجنسين تحسين حجم هذا الإنتاج. وعن طريق جدول الأعمال يستطيع المعهد وضع أولويات بالقضايا المجتمعية الملحة ترغب الباحثين بدراستها، ومن تكرار بعض الموضوعات. فالمجتمع العربى لم يعد مجتمعًا بكرًا، يحتاج توفير كم هائل من البيانات، وإذا كان كذلك فلا يعنى أن يقتصر جمع هذه البيانات على قضايا محددة كالطفولة والمرأة والبداوة... إلخ. والمعهد بما يمتلك من صلاحيات قادر على توفير الكوادر العلمية التى تأخذ بالبحث العلمى إلى ضفة الأمان. والمعهد بما يمتلك من كوادر علمية - حاليًا - يستطيع تشكيل لجان علمية لوضع مناهج توحد لغة التخاطب بين الباحثين، وتراعى خصوصيتنا الاجتماعية والقومية.

ب- مشكلات خاصة بأعضاء هيئة التدريس: إن الجامعات عادة ما تقوم وبوجه عام بوظائف ثلاث تتكامل فيما بينها، وتتضمن: التعليم والتدريس، والبحث العلمى، وخدمة المجتمع. وبينما تأتى وظيفة التدريس عادة على قمة أولويات الجامعات، فإن الوظيفتين التاليتين لا تقلان أهمية عنها، فالبحث العلمى يمثل بدورة نتاج الإبداع الفكرى والبحثى لأعضاء هيئة التدريس، كما أنه يعد مؤشرًا لأهميته فى المقارنة والمفاضلة بين الجامعات وتحديد مكانتها بالنسبة لغيرها. وفى الوقت ذاته، فإن قيام الجامعات بمهامها فى خدمة المجتمع، إنما يتجاوز فى جوهره عملية إمداد المجتمع بالكوادر المهنية والعلمية المؤهلة، لتقوم بتوظيف البحث العلمى، والاستفادة من تطبيقاته ونتائجه فى حل مشكلات المجتمع من جانب آخر. إن إبعاد الارتباط والتداخل والتكامل بين هذه الوظائف الثلاث، كمحاور لعلاقة الجامعة بمجتمعها تثير - فى سياق الخبرة العملية لعلاقة الجامعة بمجتمعاتها - مشكلة تحديد الأدوار والأولويات فى الفهم المتبادل للمسئوليات التى يقوم بها كل من أعضاء هيئة التدريس والجامعة تجاه الآخر.

ففى حين قد يرى البعض أن أعضاء هيئة التدريس يأتى التعليم والتدريس فى مقدمة أولوياتهم، بينما يكرس البعض الآخر منهم عناية فائقة لمهام البحث العلمى، فى حين يمزج فريق ثالث بين الاتجاهين من منظور قدرات الجامعة على الوفاء باحتياجات مجتمعها، وبدورها فإن الجامعة، وكما تظهرها الخبرة التاريخية، قد استطاعت أن تستمر لما يقرب من ألفية كاملة، وذلك من خلال خلق أدوار جديدة، وتطوير خليط أو مزيج من الأدوار المتجددة لتتلاءم مع ما يطرأ من تغيرات أساسية فى طبيعة مجتمعها واحتياجاته العملية. وفى هذا السياق، يصبح من المنطقى أن يؤدى أعضاء هيئة التدريس أدوارًا متعددة ومتنوعة، وأن تختلف إن لم تتناقض - وربما بشكل كبير أحيانًا - معتقداتهم مع الحقيقة الموحدة للأدوار المتنوعة، بل والمتصارعة أحيانًا، والتى عادة ما يتم تنفيذها(٥).

وهذا الطرف لا يقل أهمية عن دور المعهد، وإذا كان المعهد يتحكم بالأطراف الثلاثة: هيئة التدريس، والمنهج، والدارس، فإن الأستاذ يتحكم بالمنهج والدارس. وبما أن أزمة البحث دائمًا مرتبطة بهذين الفاعلين، فالنتيجة المنطقية إذًا أن يقع جزء من الأزمة على هيئة التدريس والإشراف. وما يزيد الطين بلة، اختلاف المشارب والمناهل لهذه النخب العلمية، ما بين أنثروبولوجى، واجتماعى، ونقدى، وخصوصية تاريخية، ووظيفى، وماركسى... إلخ. ومن ثم تأتى البحوث انعكاس لتوجهات هذه النخب العلمية.

ج- مشكلات خاصة بالمقررات الدراسية: أما المقرر الدراسى، وهو طرف رئيس، وفاعل مؤثر فى توجيه العمل البحثى. وعند انفصاله عن واقع المشكلات التى يعانى منها المجتمع، أو بفرض نماذج جاهزة من مجتمعات أخرى لا تصلح للتطبيق فى مجتمعاتنا، وذلك سواء على مستوى مشكلات

التنمية فى المجالات المختلفة، أم على مستوى المشكلات الثقافية والاجتماعية السائدة، فإنه ينتج عنه قصور فى تقديم الحلول الصحيحة لهذه المشكلات.

د- مشكلات خاصة بالطلاب: أما الطرف الرابع من أطراف الرسالة، وهو الدارس أو الطالب المستجد، فهو مستلم عام، تكيل التأثير عليه جميع الأطراف الثلاثة، وبذات الوقت غير محصن من عدوى التأثير، ولا تتعدى فاعليته عملية جمع البيانات ورسم الجداول وترقيمها، وغاية ما يصل إليه كتابة ملخص لا يتعدى صفحات معدودة بأرقام هذه الجداول. والحق هو كذلك؛ لأن شغله الشاغل سرعة إنجاز الدراسة، والحصول على الدرجة العلمية. أما الحديث عن وعى الطالب بقضايا مجتمعه، أو توجهه الأيديولوجى، وما شابه ذلك، فهو حديث سابق لأوانه؛ لأنه يسمى باحثًا تحت التدريب.

٢- الأسباب والعوامل الخارجية لأزمة البحث العلمى:

أشرنا فى بداية حديثنا إلى أن العوامل الخارجية تشير إلى مجمل التغيرات الاجتماعية، والظروف الاستثنائية التى رافقت وتزامنت مع مسيرة المعهد، وأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج العلمى كمًا وكيفًا. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جل تركيزنا هنا سينصب على العوامل الاجتماعية والسياسية التى عصفت بالمنطقة العربية، وأسهمت بدورها بتراجع الإنتاج العلمى بصورة عامة، والفكر القومى على وجهة الخصوص. وهنا نشير إلى نقطتين رئيستين، الأولى: تتعلق بالتحولات التى حدثت فى مصر (باعتبار المعهد فى بيئة مصرية) بعد تراجع الفكر القومى الاشتراكى الناصرى، وطغيان المد الليبرالى، وما رافق ذلك من صعود نخب فكرية علمية، قادت المسيرة العلمية بالمعهد، تأثرت، والبعض الأخر أيد هذا التحول الجديد. أما النقطة الثانية: فتتعلق بالظروف التى مر بها المعهد بتنقله فى أكثر من قطر عربى.

إذا تأملنا أى تحول من التحولات، فسوف نجد أن له منظومته القيمية، التى تأخذ شكل الأيديولوجيا أو التجديد الثقافى أو التراثى. ومن شأن هذه المنظومة القيمية أن تقدم تصورًا جديدًا للمجتمع، بحيث يحتوى هذا التصور على معان جديدة ينبغى أن يستوعبها البشر، وتؤدى دورها فى توجيه سلوكياتهم، وتحل محل التصورات والمعانى القديمة... وحتى يمكن للتحول الاجتماعى قواه التى تفرضه، فإن هذه القوى ينبغى أن تكون على قناعة به؛ لأنها نشأت على مضامين معانيه، إضافة إلى أن لها مصلحة فى استمرار التحول، ورفع معدلات إنجازه. وفى العادة يستند التحول إلى ثلاثة مكونات رئيسة: المكون الأول: ويتمثل فى ضرورة امتلاك التحول لنسق الثقافة والقيم. والمكون الثانى: يشير إلى التحولات البنائية التى يؤسسها التحول، أما المكون الثالث: فهو يتمثل فى القوة الاجتماعية التى تتحمل أعباء التحول. واستنادًا إلى ذلك، فلو تتبعنا التحولات الاجتماعية فى مصر فى أعقاب قيام ثورة ٢٣ يوليو فى عام ١٩٥٢م، والدعم الكبير الذى لقيته من أبناء الطبقة الوسطى - إذ إن الثورة تبنت السياسات التى تدعم مكانة هذه الطبقة وتحقيق مصالحها، باعتبارها القوة الأصيلة صاحبة المصلحة فى هذا التحول - فى أعقاب ذلك التحول اتجهت جماعة الثورة - بداية - إلى التخلص من طبقة الأعيان الذين تحكموا فى مصير الوطن فى السنوات السابقة. ثم بدأت فى تقليص دورهم السياسى بحرمانهم من بعض الحقوق السياسية، بما فى ذلك الكثير من المؤسسات التى كانت تحت إدارتهم، وبدلاً من ذلك فقد تسلق أبناء الطبقة المتوسطة إدارتها. هذه الشريحة بحكم ظروف صعودها الاجتماعى فقد الكثير من أعضائها التزامهم بمنظومة قيمية ذات طابع اجتماعى وأخلاقى... هذه الشريحة هى التى تولت قيادة المجتمع فى مرحلة تالية فى كل المجالات. وهذه الشريحة هى التى سيطرة على الحياة البيروقراطية بعد ذلك. وهذه الشريحة أمنت مراكز أعضائها على حساب المؤسسات التى تحت قيادتهم حتى

واجهت الإفلاس والانهيار. وهذه الصفوة هى التى أبدعت فى ارتكاب انحراف النظام التعليمى... وهى هذه الصفوة التى شكلت المثقفين الذين تخلوا عن دورهم النقدى التاريخى، واتجهوا لموالاة السلطان للحصول على منافع ولو على حساب تآكل قدرات الوطن. بالإضافة إلى ذلك فقد أدى أبناء هذه الطبقة دورًا فى انهيار الجامعة كأبرز مؤسسات التعليم العالى... كذلك مؤسسات البحث العلمي[٦].

ولكن سرعان ما بدأ التحول إلى الليبرالية. وقد شكلت نكسة يونيو عام ١٩٦٧م بداية هذا التحول، وطويت تمامًا صفحة الاشتراكية بوفاة الزعيم الاشتراكى عام ١٩٧٠م. وبوصول النظام الجديد، كانت قد تغيرت الشعارات: من تراجع عن الاهتمام بالقضايا العربية، والاهتمام بالمواطن، والسعى للرخاء، وتوثيق العلاقة مع الليبرالية. حينئذٍ أدركت الطبقة الوسطى أن زمانها قد انتهى إلى غير رجعة. ولم يعد أمامها سوى أن تخدم مشروع الطبقة العليا من خلال المشروع البرجوازى بالأساس. وأمام ذلك تأملت رأسمالها الذى تشارك فيه، فوجدت أنه بينما امتلكت البرجوازية العليا رأس المال الاقتصادى... إلا أنها الطبقة التى امتلكت دون الطبقات الأخرى رأس المال المعرفى أو الثقافى، فهى الطبقة الأكثر تعليمًا فى المجتمع، فهى تمتلك (٨٥٪) من الملتحقين بالتعليم الجامعى. إن بعض فئات هذه الشريحة أجادت اللعبة السياسية، ووجدت أتباعًا لها داخل الحرم الجامعى، أو أن بعض أعضاء الحرم الجامعى آثروا التعلق بأذيال هذه الشريحة، وبدأت الوظائف الجامعية تتوزع بحسب الولاء السياسى. ولما كانت قيم الحرم الجامعى ضعيفة أصلاً، فقد هرع الكثير من أعضاء الحرم الجامعى إلى تعميق العلاقات والارتباطات بمن سبقوهم بالولاء السياسى، أو بمصادر هذا الولاء. أما الفئات الأخرى فقد ضمت عناصر محدودة من أبناء عناصر هذه الطبقة، وهم من تخرجوا من التعليم أو شغلوا وظائف هينة

التدريس، وهم الرافضون لهذا التحول الجديد، وفئة أخرى هم أصحاب الأخلاق القويمة وهم المخلصون الصابرون كما يطلق عليهم الدكتور على ليلة[٧].

وهكذا التقى طرفان، طرف لم يصدق أن عبد الناصر قد مات، ولم يصدق أن تأتى رياح التغير بما يحب ويشتهى، فعاد بكل قوة معبأ بسلاحه الأيديولوجى رافضًا لكل فكر قومى، ومعاد لكل حس عروبى، ولن يسمح بعودة الماضى مهما غلا الثمن وبلغت التضحيات. والطرف الثانى لا يهمه من يكون، يهمه كيف يكون. وهكذا اغتربت جامعاتنا عن قضايا أمتنا المصيرية، فكرًا ومنهجًا، وغدا واقعنا الاجتماعى ساحة للتجريب.

ولم يكن المعهد بعيدًا عن مجريات الأحداث، وكما أشرنا فى موضع سابق من هذه الدراسة، أن النخب العلمية جاءت من مختلف الجامعات المصرية، ونهلت من مختلف المشارب، وعاصرت كل هذه الأحداث والتحولات. وكان من الطبيعى أن يترك أثرًا على طبيعة إنتاجنا البحثى، كمًا وكيفًا، معرفيًا ومنهجيًا. أستاذًا ومنهجًا وباحثًا.

أما السبب أو العامل الثانى الذى كان له دوره الفاعل فى تأزم الوضع البحثى فى المعهد، فأشير إلى الظروف السياسية التى مرت بها الأمة العربية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ونقل المعهد من القاهرة إلى بغداد. ثم عودته بعد ذلك مرة أخرى القاهرة. وهذه التحولات أو التنقلات السريعة أثرت على استقرار المعهد من حيث الكادر الإدارى، والكادر التدريسى، وكذلك تغير المقررات الدراسية. وبدون استقرار هذه العناصر أو المكونات، باعتبارها الأطراف الرئيسة، والأطراف الفاعلة فى المؤسسات البحثية، لا نتوقع أن يسير الواقع البحثى بصورته الطبيعية.

ثالثًا- تحديات تواجه البحث العلمى فى الوطن العربى:

إن البحث العلمى فى عالمنا العربى ما زال فى مرحلة التكوين، رغم المسيرة الطويلة، والإنجازات التى حققها، إلا أنه تعترض مسيرة انطلاقه تحديات لعل من أبرزها: قلة عدد المؤسسات العلمية، من جامعات ومراكز بحثية، وانخفاض نسبة الملتحقين بالدراسات العليا، انخفاض مستوى مستخدمى شبكة المعلومات الدولية، الترجمة والنشر، القراءة، الإبداع وبراءة الاختراع، انخفاض مستوى الجودة فى البحث العلمى العربى، كذلك معوقات البيئة الاجتماعية العربية، وسنعرض لكل فيما يلى لهذه التحديات كل واحد على حدة.

١- **الجامعات ومراكز البحوث:** تزداد مسئولية الجامعات ويبرز دورها بشكل أكثر أهمية إذا أدركنا أن مؤسسات التعليم العالى تعتبر مركزًا متقدمًا من مراكز الأبحاث العلمية، وإذا عرفنا أن البحث العلمى ليس جهدًا فرديًا للعالم أو الباحث، بل هو محصلة الجهود المشتركة لمجموعة من الباحثين أو العلماء فى حل مشكلة من المشاكل التى يعانى منها المجتمع. والجامعات ومراكز البحوث ربما هى المكان المناسب لوجود مثل هذه المجموعات المؤهلة والقادرة من العلماء والباحثين على الإسهام فى حل هذه المشكلات، فالجامعة الناجحة ومراكز البحوث المفيدة هى تلك المؤسسات التى تتفاعل مع المجتمع بتحديد قضاياه ومشاكله، فتعمل على إيجاد الحلول المناسبة له، وتهدف إلى تطوير القائم فيه، وتنمى الإمكانات المتاحة له ولأبنائه[٨].

ونحن إذا تأملنا واقع التعليم العالى، فإننا سوف نجده يتكون عادة من الجامعات والكليات الجامعة. وفى هذا الإطار تشير البيانات عن عدد الجامعات فى البلاد العربية، أن ٥٠٪ من الجامعات العربية أنشأت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣م، وحوالى ٧٥٪ منها أنشئ عام ١٩٧٠م، الأمر الذى يشير إلى التوسع الكبير فى التعليم الجامعى فى البلاد العربية خلال عقدى السبعينيات

والثمانينيات الماضيين. وقد وصل عدد الجامعات العربية حتى عام ١٩٩٣، إلى ١٣٢ جامعة، ارتفع هذا العدد مع حلول عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٠ جامعة تقريبًا. بالإضافة إلى الجامعات، فقد وصل عدد الكليات الجامعة التى تعمل بصورة مستقلة خارج إطار الجامعات إلى ١٣٦ كلية عام ١٩٩٣. كما أسست أقطار عربية عددًا كبيرًا من الكليات الفنية التى تجرى فيها الدراسة ما بين ٢-٣ سنوات لتنويع نظام التعليم العالى، وبخاصة فى إطار المجال التكنولوجى، حيث وصل عدد هذه الكليات الفنية إلى ٣٥٩ عام ١٩٩١، زادت بنسبة ٢٧٪ من حجم عددها عام ١٩٨٥[٩]. أما توزيع الجامعات على الأقطار العربية، فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين من حيث قدم المؤسسات الجامعية فيها، وتضم المجموعة الأولى: الأقطار العربية التى شهدت نهضة تعليمية مبكرة، ويدخل فى هذا الإطار مصر التى لديها ٢٣ جامعة، وسوريا التى لديها أربع جامعات، واليمن التى أصبح لها سبع جامعات، وفلسطين لديها ١١ جامعة، والأردن ثمانى جامعات، ولبنان عشر جامعات، والسودان ١٣ جامعة، والجزائر ١١ جامعة، والصومال خمس جامعات، وموريتانيا جامعة واحدة. وتضم المجموعة الثانية الأقطار العربية التى طرقت عملية التنمية والتحديث حديثًا، ويدخل فى إطار هذه المجموعة المملكة العربية السعودية التى لديها ثمانى جامعات، والإمارات ثمانى جامعات، والكويت ست جامعات، والبحرين جامعتين، وقطر وعُمان جامعة واحدة لكل منهما.

٢- **مراكز البحث العلمى:** لقد أقيم فى الوطن العربى العديد من مراكز الأبحاث التى ارتبطت بجهات ووزارات مختلفة. كثير من هذه المراكز لم تنشأ لحاجة فعلية إليها، بل لأنها توجد فى دول أخرى. ومن هنا وجدنا مراكز للطاقة الشمسية أقامتها الدول المتقدمة للدول العربية وبرءوس أموال عربية، ووضعت لها البرامج البحثية الملائمة للدول المتقدمة، واختارت لها الأجهزة العلمية.

ووجدنا مراكز للهندسة الوراثية والفضاء، كما أنشئت مراكز للبحوث الزراعية، غير أن ميزانية مثل هذه المراكز المهمة قليلة قياسًا بالمراكز الأخرى. والباحث العلمى فى مثل هذه المراكز يعيش فى بيئة علمية صعبة، حيث أن الأبحاث التى يقوم بها تعتبر موجهة ولا يسمح بنشرها من قبل الباحث. ومع ذلك فإنها لا تجد طريقها نحو القطاعات الإنتاجية، وتهمل ولا ترى النور[١٠].

ويبلغ مجمل عدد مراكز البحث العلمى ومؤسسات التعليم العالى والمراكز البحثية المتخصصة المرتبطة بها فى العالم العربى وفقًا لبعض التقديرات نحو ٥٥٨ مركزًا. كما ترتبط بعض الجامعات بمراكز متخصصة للبحث العلمى تصل إلى نحو ١٢٦ مركزًا. أما مراكز وهيئات البحث العلمى القومية التى تتضمن الأجهزة البحثية المركزية، فيبلغ عددها نحو ٢٧٨ مركزًا ومعهدًا. أما مجال اهتمام هذه المراكز البحثية فقد توزعت بواقع ٧٦ مركزًا وبنسبة ٢٧٪ اهتمت بالزراعة والموارد المائية، و ٢٠٪ من المراكز اهتمت بالمجالات المعنية بالعلوم الإنسانية والإسلاميات والأدب، ثم المراكز المهتمة بقضايا الصحة والتنمية، وتصل نسبتها إلى ٢٦٪، والصناعة نحو ٣٤٪، والطاقة بنسبة ٨٪، وتأتى العلوم المتقدمة مثل المعلوماتية والحاسب والاتصالات والتقانات الحيوية والالكترونيات بالمرتبة الأخيرة. أما التوزيع القطرى لهذه المراكز، فنلاحظ أن هناك بعض الأقطار العربية لديها عدد كبير من مراكز البحث العلمى، ومن هذه الأقطار مصر بواقع ٧٣ مركزًا، والجزائر ٣٠ مركزًا، ثم تونس ٢٤ مركزًا، ثم العراق ٢٢ مركزًا، ثم ليبيا لديها ١٨ مركزًا. وأقطار لديها مراكز للبحث متوسطة أو محدودة، وهى: سوريا ١٥ مركزًا بحثيًا، والأردن واليمن بواقع تسعة مراكز لكل منهما. وبعض الأقطار لديها مراكز بحثية قليلة وتضم: السعودية سبعة مراكز، والكويت خمسة مراكز،

والإمارات والصومال وموريتانيا وقطر، حيث لدى كل منها ثلاثة مراكز بحثية، وسلطنة عُمان لديها مركزين بحثيين، ومملكة البحرين وجيبوتى لدى كل منهما مركز بحثى واحد[٢١].

وإذا تأملنا أوضاع المراكز البحثية فى العالم العربى فإننا سوف نجد أنها تعانى من مجموعة من المشكلات التى تعوقها عن أداء أدوارها بالكفاءة اللازمة، وذلك لعدة عوامل منها: نقص التمويل لهذه المؤسسات من قبل الدولة، الأمر الذى يعجزها عن القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لعملية التنمية والتحديث. ومن يمتلك التمويل كما هو فى مجتمعات الخليج العربى لا يمتلك الكوادر البحثية اللازمة للقيام بالبحث العلمى. يضاف إلى ذلك أن أصحاب القرار فى العالم العربى غير معتادين على الاستفادة من نتائج البحوث فى ترشيد قراراتهم، فى مقابل أن الكوادر البحثية ليست مؤهلة بدرجة كافية، بحيث تقدم سياسات وحلول عملية لحل المشكلات التى تواجه تحديث المجتمع. بحيث نجد غياب التضافر بين احتياجات التحديث ونتائج البحث العلمى.

٣- الموارد البشرية المشتغلة فى البحث العلمى: يعتبر مؤشر عدد الباحثين العاملين فى البحث والتطوير لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات التى تدل على مدى اهتمام مجتمع ما بالبحث العلمى. وبالنظر إلى هذا المؤشر فى الوطن العربى نجد أن نسبة الباحثين العرب العاملين فى البحث والتطوير بلغت نحو ٣١٨ (وفيهم أساتذة الجامعات) لكل مليون نسمة من السكان، مقارنة مع ٣٦٠٠ باحث لكل مليون نسمة فى الدول المتقدمة. وتدل إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، أن عدد العلماء والمهندسين العاملين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة هو فى اليابان ٦٠٠٠، وفى فرنسا ٥١٠٠، وفى بريطانيا ٤٤٠٠، وفى الدول النامية ٢٠٠ ، وفى إسرائيل ٥٩٠٠، وفى بعض الدول العربية مثل مصر ٦٠٠، والأردن ٣١٠[٢٢].

أما فى العالم العربى فإن الكوادر الأكاديمية المؤهلة للعمل فى الجامعات أو فى مراكز البحث العلمى، وهم عادة الحاصلون على درجة الماجستير والدكتوراه، وهم المعنيون بإعادة إنتاج المعرفة، وبتقديم الحلول للمشكلات والمسائل التى تحتاج إلى مواجهة أثناء عملية التنمية والتحديث أو العمل فى تطوير أساليب الإنتاج فى مختلف المجالات أو القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. نجد أن عدد الطلبة العرب الخريجين من مرحلة الماجستير وصل إلى ١٢٥٦٦ طالبًا للعام الدراسى ٩١/٩٠. ويتوزع هؤلاء الخريجون حسب مختلف التخصصات بنسبة ٤٠,٢٪ فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، ونسبة ١٧,٤٪ فى العلوم الطبية، ونحو ١٦,٤ فى العلوم الأساسية، ونسبة ١٤,٣٪ فى العلوم الهندسية، و١٢,١٪ فى الاقتصاد والإدارة، ونسبة ١١,٧٪ فى العلوم الزراعية. أما فى مرحلة الدكتوراه، فإن نسبة ٦٨,٤٪ منهم متخصصون فى أحد مجالات العلوم والتكنولوجيا، ونسبة ٣١,٦٪ فى أحد مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وحسب التخصص الفرعى فهم يتوزعون بنسبة ٢٢,٤٪ فى الآداب والإنسانيات، ونسبة ١٨,٧٪ فى العلوم الأساسية، ونسبة ١٨٪ فى العلوم الطبية، ونسبة ١٤,٧٪ فى العلوم الهندسية، ونسبة ٩,٢٪ فى الاقتصاد والإدارة.

وهذه النسب تدل على أن عدد الباحثين العرب العاملين فى البحث والتطوير منخفض جدًا مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يؤثر سلبًا على الإنتاجية العلمية فى الوطن العربى، ويشير إلى ضعف وتخلف الأقطار العربية فى مجال البحث العلمى الذى يعتبر بداية الطريق نحو التكنولوجيا.

٤- **البحوث المنشورة:** وإضافة إلى المؤشر السابق هناك مؤشر آخر يساعد على معرفة مدى تقدم أو تخلف البحث العلمى فى الوطن العربى وهو عدد البحوث، وإنتاجية الباحث. "تشير إحدى الدراسات إلى أن ما ينشر سنويًا

من البحوث فى الوطن العربى لا يتعدى ١٥ ألف بحث. ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو ٥٥ ألفا فإن معدل الإنتاجية هو فى حدود ٠,٣، ومعدل الإنتاجية العلمية العربية يبلغ ١٠٪ من معدل الإنتاجية السائدة فى الدول المتقدمة"[١٣].

ووفقا لدليل النشر العلمى (Scientific Citation index) يتدنى نصيب البلدان العربية من النشر العلمى فى عام ١٩٩٥ إلى أقل من سدس نصيبهم من سكان العالم ٠,٧٪. وهذا على حين يرتفع نصيب إسرائيل من النشر العلمى إلى عشرة أضعاف نصيبهم من سكان العالم. وهذا لا يظهر الضعف العلمى العربى فحسب، بل وتفوق إسرائيل علميًا على الوطن العربى ككل. لقد بلغ إنتاج الوطن العربى - الذى يبلغ تقدير عدد سكانه نحو ٢٥٢ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦- العلمى (من العناوين الجديدة) نحو ٨١٧١ وهو أقل بكثير من أصغر دولة فى أوروبا، وهى بلجيكا - التى بلغ عدد سكانها عشرة ملايين نسمة - حيث أنتجت نحو ١٣٩١٣ عنوانا. ويشكل إنتاج الوطن العربى الآن نحو ٧٢٪ من إنتاج إسرائيل.

وهذا الوضع لا يبشر بالخير بالنسبة إلى مستقبل الوطن العربى. فبالإضافة إلى ضعف إنتاجية الباحثين العرب "فإن معظم البحوث العربية المنشورة هى بحوث علمية تطبيقية تعتمد الملاحظة المباشرة والتجربة، أو بشكل أساسى هى بحوث إنسانية اجتماعية. وقسم كبير من البحوث العربية المنشورة، باستثناء بحوث العلوم الإنسانية، تنشر بالاشتراك مع باحثين أجانب"[١٤].

إن هذا الواقع للبحث العلمى العربى لا يعنى عدم وجود باحثين نوابغ فى الوطن العربى، أو تخلف الإنسان العربى وعدم قدرته على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، بدليل أن العلماء والمهندسين العرب المهاجرين

يحققون نتائج علمية جيدة. وهذا يدل على أن الإنسان العربى يستطيع أن ينتج وأن ينافس فى مجال البحوث العلمية إذا توفرت له البيئة العلمية الصالحة والمناسبة مع البنية التحتية اللازمة للبحث العلمى.

٥- **الإبداع وبراءة الاختراع:** يعد الإبداع نوعًا من المزاوجة بين المعرفة العلمية التى توفرت وتراكمت وبين المشكلات التى يعانى منها المجتمع، وتحتاج بإلحاح إلى تقديم حلول لها. والإبداع جهد فردى، إلا أنه كذلك عمل اجتماعى بصورة كبيرة. وقد يطغى الدور الاجتماعى فى الترتيب العام على الدور الفردى باعتبار أن المناخ العام هو الراعى الأساسى للمبدع، حيث إن الأسرة والمدرسة والدولة والمجتمع تلعب دورًا أساسيًا فى اكتشاف عنصر الإبداع عند الفرد وتنميته وتطويره وصقله. ومجتمعاتنا لا تزال تقلل من شأن احترام وجهة النظر الأخرى، كذلك إننا نجد غالبية النظم السياسية العربية نظم غير راعية للإبداع، إن لم تكن كارهة له، باعتبار أنها نظم أبوية تؤمن بأن الحكمة تنحدر إليها من الماضى، بينما الإبداع قفز إلى المستقبل، وأن الإبداع والتغيير فيه مخاطرة تجاوز مكانتها أو حتى إلغائها. وإذا كانت براءة الاختراع تعد مؤشرًا لحالة إبداع عقول أعضاء مجتمع المعرفة، فإننا نجد أن المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية تشكل أضعف حلقات نشاط البحث والتطوير. فهى فى هذا الصدد متخلفة عن الدول المتقدمة وبلدان أخرى صنفت ضمن الدول النامية. وذلك يرجع لاعتبارات تتعلق بنقص تأهيل أعضاء مجتمع المعرفة من ناحية، أو تخلف تنظيمات ومؤسسات إنتاج المعرفة من ناحية ثانية، أو تتصل بعدم دعم وتشجيع السياق الاجتماعى والسياسى العام من ناحية ثالثة. وفى محاولة لتأمل العوامل التى تدفع إلى انخفاض مستويات الإبداع فى العالم العربى، فإننا سنواجه بخمسة عوامل رئيسة، يتمثل العامل الأول: فى الأنظمة السياسية فى العالم العربى لا تشجع على الإبداع. ويتمثل العامل الثانى:

فى سوء أو تشوه إدارة مؤسسات البحث العلمى. ويتمثل العامل الثالث: فى نقص طاقة الإبداع فى عالمنا العربى، بسبب نقص تأهيل الباحثين العاملين فى مجال البحث العلمى. ويتحدد العامل الرابع: فى ضرورة رفع مستويات المعيشة والارتفاع بنوعية حياة هؤلاء الباحثين. ويؤكد العامل الخامس: على ضرورة توفير الامكانيات المادية والأجهزة التى تيسر لهؤلاء الباحثين الحصول عليها بوفرة لإجراء أبحاثهم، وتخليصهم من القواعد البيروقراطية المعوقة التى تقيد الحصول الحر على هذه المواد[١٥].

٦- الإنفاق على البحث والتطوير فى الأقطار العربية: مما لاشك فيه أن العلم والتقدم العلمى والتكنولوجى هما الفاصل بين التقدم والتخلف، وأنه بقدر ما تبذل الدول فى سبيل العلم من جهد ومال بقدر ما يكون تقدمها. وإن من أهم سمات البحث العلمى فى الأقطار العربية وعلى عكس الدول المتقدمة هو أن معظم الإنفاق على البحث والتطوير فى الدول العربية يكون مصدره من الحكومة، ولا تلعب المؤسسات الخاصة دورًا يذكر فى عملية تمويل البحث والتطوير، بينما يقوم القطاع الخاص فى الدول المتقدمة بمعظم عمليات البحث والتطوير من خلال المختبرات الصناعية الموجودة فى أغلب المؤسسات والشركات الكبرى. ويقتصر دور الحكومة على تمويل الأبحاث الأساسية. وفى هذا الإطار أوضحت البيانات التى اهتمت بهذا الموضوع، إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومى للبحث العلمى فى الأقطار العربية ليصل إلى ٦١,٥٪ من إجمالى تمويل البحث العلمى. يليها ميزانيات الجامعات بنسبة ٢٧,٨٪. وهى نسبة مرتفعة تعتمد على التمويل الحكومى فى جانب كبير منها. وهى نسبة مرتفعة بالمقارنة بتمويل القطاع الخاص الذى يساهم بنسبة ٩,٢٪ الأمر الذى يشير إلى انفصال البحث العلمى عن المشاركة الفعالة فى عملية تنمية المجتمع وتحديثه. بينما تصل نسبة التمويل الخارجى للبحث العربى إلى ٧,٨٪ الأمر

الذى يشير إلى محدودية التمويل الأجنبى للغاية، وإلى جانب التأكيد على أن التمويل حكومى بالأساس[١٦].

ارتباطًا بذلك تصبح قضية التمويل والإنفاق على البحث العلمى من القضايا الأساسية لتطوير وتقوية مجتمع المعرفة. وذلك يرجع إلى أن نقص التمويل القومى لبناء مجتمع المعرفة يؤدى إلى إنتاج معرفى هزيل. كما أن الاعتماد على التمويل الخارجي يجعل البحث العلمى فى مجتمعنا يعمل وفق أجندة قد لا تكون ملائمة لاحتياجات مجتمعاتنا. ذلك يعنى أن إنتاج المعرفة يتأثر فى نهاية الأمر بمعدل الإنفاق على البحث العلمى، حيث يؤثر قدر الإنفاق سواء على التجارب أم البشر أم المعدات على جودة البحث العلمى. بالإضافة إلى ذلك فإن الإنفاق يتأثر بسياسات الدول تجاه تنمية المعرفة وتطويرها. ورغم أن التمويل الحكومى يشكل المصدر الرئيس للإنفاق على البحث العلمى، وبرغم أنه محدود فى قيمته ولا يساعد على بناء معرفة قوية تساعد على تحديث المجتمع، فإنه مع ذلك يتجه إلى التضاؤل والتقلص بحكم ضعف الموارد فى الأقطار العربية، باستثناء الأقطار البترولية، الأمر الذى يساعد على مزيد من هشاشة وضعف مجتمع المعرفة العربى. وإذا كان عصر العولمة يشهد تآكل موارد الدولة القومية، لتخليها عن التنمية المركزية لصالح القطاع الخاص، فإن ذلك يكون له تأثير على تخفيض ما ينفق على البحث العلمى، الأمر الذى يدفع مؤسسات البحث العلمى وبناء مجتمع المعرفة إلى الاعتماد على القطاع الخاص، إضافة إلى التمويل الأجنبى الذى تتزايد كثافته، والذى يدفع البحث العلمى إلى العمل وفق أجندة بعيدة عن احتياجات مجتمع المعرفة القومى أو المجتمع القومى ذاته. وحتى إذا اعتمدنا على القطاع الخاص الوطنى فإن ذلك سوف يجعل البحث العلمى ومؤسسات مجتمع المعرفة تعمل وفق أجندة احتياجات القطاع الخاص، وليس أجندة احتياجات المجتمع القومى، الأمر الذى

يشير إلى أن بناء وتطوير مجتمع المعرفة فى العالم العربى يواجه مأزقًا حقيقيًا[١٧].

٧- شبكة المعلومات الدولية ودورها فى تطوير البحث العلمى: أصبحت شبكة المعلومات الدولية أحد الآليات الرئيسة لبناء وتطوير مجتمع المعلومات. لكونها قد أنتجت شبكات متعددة على الصعيد القومى والعالمى لتناول المعلومات لأغراض البحث والتطوير، بهدف الاستفادة منها فى المجالات الأساسية فى المجتمعات، بالإضافة إلى ذلك فقد تفوقت شبكة المعلومات الدولية على ثورات تكنولوجية سابقة كاختراع الراديو والتلفزيون. كذلك تتميز الشبكة العالمية للمعلومات على غيرها من المخترعات، لكونها تتخطى الحواجز الجغرافية، وتساعد على تدفق المعلومات بصورة أسرع عبر الزمن، مع توخى عنصر الدقة والمصداقية. أضف إلى ذلك تتميز شبكة المعلومات الدولية عن باقى المخترعات التى تحققت فى الإعلام والمعلومات، فى اعتماد الشخص العامل على نفسه للوصول إلى المعلومات التى يحتاجها.

ويضع مجتمع المعلومات الأقطار العربية أمام تحديات كبيرة؛ لأنها تواجه بشكل خاص فجوة معرفية هائلة متزايدة الاتساع تجسد الفجوة الرقمية القائمة حاليًا بينها وبين الدول المتقدمة، خاصة أن المنطقة العربية تتميز بمستويات متدنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تأكيدًا لذلك نجد أن نسبة ٠,٧٪ فقط من السكان العرب هم الذين يشتركون فى شبكة المعلومات الدولية، وتقتصر نسبة استخدام الحاسوب على ١,٨٪ حسب آخر نشرات الاتحاد الدولى للاتصالات. وتشير البيانات إلى أنه باستثناء الكويت التى ترتفع فيها نسبة الحاسوب لكل ألف من السكان، لكى تصل هذه النسبة إلى ستة أضعاف فى بعض الأقطار العربية الأخرى كمصر وسوريا وتونس. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد هناك بعض الأقطار العربية تنخفض فيها بصورة واضحة

نسبة الحاسبات الآلية، كالأردن والمغرب والسعودية. على خلاف ذلك نجد هناك مجموعة أخرى من الأقطار العربية تقع فى المنطقة الوسط، وتضم كلا من مصر والجزائر وسوريا وتونس بنسب متساوية تصل إلى ٠,٣٪ تقريبًا. وهو ما يعنى الانخفاض العام الملحوظ فى مختلف الأقطار العربية مقارنة بالمعدلات العالمية. واستنادًا إلى مؤشر مجتمع المعلوماتية لعام ٢٠٠٠ الذى تصدره جريدة الأبحاث العالمية الأمريكية، فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المكانة رقم ٢٤ من بين دول العالم، ضمن ما سمى بمجموعة الدول سريعة الخطى، وجاءت السعودية لتشغل المكانة رقم ٤١ على المستوى العالمى، مقارنة بالترتيب الذى شغلته فى عام ١٩٩٩، بحيث دخلت بذلك ضمن مجموعة الدول التى يطلق عليها المتأهبون. أما الأردن ومصر فقد جاء ترتيبهما رقم ٤٩، ورقم ٥٠ على التوالى. وقد وقعت بقية الأقطار العربية فى القسم الأخير من المؤشر الذى يضم ١٥٠ دولة فى العالم يطلق عليهم المبتدئون.

استنادًا إلى ذلك بين الدول العربية من حيث الاتصال بشبكة المعلومات الدولية سواء على أسس قطرية أم بالنظر إلى التجمعات الإقليمية الفرعية. فبينما ينتمى حوالى ٦٠٪ من مستخدمى شبكة المعلومات الدولية فى العالم العربى إلى أقطار مجلس التعاون الخليجى، لا يتعدى عدد مستخدمى هذه الشبكة بضعة آلاف فى بعض الأقطار العربية، حتى يصل العدد إلى حوالى ٢٠,٠٠٠ مستخدم فى سوريا، وإلى ٧,٥٠٠ فى السودان، وإلى ١٠,٠٠٠ فى ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك تختلف أنماط استخدام شبكة المعلومات الدولية من قطر إلى آخر. وتشير الأنماط العامة لاستخدام شبكة المعلومات الدولية إلى أن ٢٢٪ من مستخدمى الشبكة فى الأقطار العربية يتصلون بها عن طريق منازلهم، بينما نجد أن نسبة ٢٢٪ فقط يتوفر لديهم الاشتراك عن طريق العمل،

ويتصل نحو ٤٪ بالشبكة عن طريق المؤسسات التعليمية، بينما نجد ٢٪ وهى النسبة المتبقية التى تتصل بالشبكة عن طريق ظاهرة مقاهى الانترنت الآخذة بالانتشار فى معظم الأقطار العربية. فإذا حاولنا أن نلقى نظرة عامة على المؤشرات الكلية، فإننا نجد أنه قد زاد عدد مستخدمى الشبكة من ١,٩ مليون مستخدم عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٣ ملايين مستخدم عام ٢٠٠٠. كما زادت عدد الاشتراكات من ٣٨٨,٠٠٠ اشتراك عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٥٤٥,٠٠٠ فى فبراير من عام ٢٠٠٠. وهى زيادة تصل إلى حوالى ٦٢٪. وتشير بعض التقديرات إلى تراوح عدد مستخدمى شبكة المعلومات الدولية فى الأقطار العربية مابين ١٠-١٢ مليون مستخدم بنهاية عام ٢٠٠٢. وارتباطًا بذلك يتراوح عدد المستخدمين لكل اشتراك فى شبكة المعلومات الدولية فى العالم العربى من ٢,٥ مستخدم إلى ٣,٥ مستخدم. إلى جانب ذلك تفيد الإحصائيات، بأن عدد مستخدمى شبكة المعلومات الدولية فى الأقطار العربية وصل عام ٢٠٠١ إلى ٤,٢ مليون شخص، يشكلون ما نسبته ١,٦٪ من سكان الوطن العربى، مقارنة بأقل من ١٪ من العام الذى سبقه، وهى زيادة ملحوظة نظرًا لحداثة انتشار الشبكة فى العالم العربى. وتتفاوت نسبة مستخدمى شبكة المعلومات الدولية إلى إجمالى عدد السكان تفاوتًا كبيرًا من قطر عربى إلى آخر، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٢ تم وصل ما نسبته ٢٤٥ شخصًا فى البحرين من كل ألف شخص من السكان بشبكة المعلومات الدولية، ونحو ١٠٥,٨ من كل ألف شخص فى الكويت، وحوالى ١١٣,٢ فى قطر، ونحو ٣١٣,٢ فى الإمارات، ونحو ٧٠,٩ فى عُمان، وحوالى ٦٤,٦ فى السعودية، وعدد ١١٧,١ فى لبنان، ونحو ٥٧,٧ فى الأردن، ونحو ٥١,٧ فى تونس، ونحو ٣٠,٤ فى فلسطين، ونحو ١٢,٩ فى سوريا، ونحو ١٦ فى الجزائر، ونحو ٢٨,٢ فى مصر، ونحو ٢٣,٦ فى المغرب، ونحو ٢,٦ فى السودان. وبالتالى فإن المتوسط العربى الإجمالى

لاستخدام شبكة المعلومات الدولية نسبة إلى عدد السكان وصل إلى ١٪ فى عام ألفين بواقع حوالى ٣ ملايين مستخدم[١٨].

٨- **الترجمة كرافد من روافد البحث العلمى:** تعتبر الترجمة من القنوات الهامة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم، وتعبر الترجمة عن التماس المعرفة والتفاعل الحضارى عن طريق النقل المباشر من لغة إلى أخرى، تحريريًا، أو شفهيًا، بهدف علمى ومعرفى وثقافى. وتعد الترجمة نوعًا من التحريض الثقافى على الإبداع، إذ تقدم الأرضية المناسبة التى يمكن للمبدع والباحث والعالم أن يقف عليها، ومن ثم ينطلق إلى عوالم جديدة ويبدع ويبتكر فى إطارها. كما أن الترجمة تقلص الفجوة القائمة بين الشعوب الأكثر تقدمًا على طريق التحديث والشعوب الأقل. كما أن الترجمة تعد الوسيلة الأساسية للتعريف بالعلوم والتكنولوجيا فى مستوياتها العالمية المتقدمة ونقلها وتوطينها. ويمكن كذلك اعتبار الترجمة عنصرًا أساسيًا فى عملية التربية والتعليم والبحث العلمى.

ارتباطًا بذلك يواجه الوطن العربى تحديًا كبيرًا فى كيفية أن تصبح الترجمة رصيدًا استثماريًا وإبداعيًا بما تضيفه وتهيئه من فرص جديدة للاستيعاب والعطاء فى إطار المشاركة فى المعرفة الكوكبية عبر شبكة المعلومات الدولية التى هيأتها ثقافة الاتصالات. إذ إنه وبالرغم من زيادة عدد الكتب المترجمة من حوالى ١٧٥ عنوانًا فى السنة خلال الفترة من عام ١٩٧٠-١٩٩٥ إلى ما يقرب من ٣٣٠ كتابًا، فإنه يعادل خُمس ما تترجمه اليونان مثلاً. غير أن حركة الترجمة العربية ما زالت تسودها حالة من الضعف. ارتباطًا بذلك نجد أن متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب فى السنوات الأولى من الثمانينيات بلغ ٤,٤ كتاب، أى أقل من كتاب واحد فى كل سنة، بينما بلغ ٥١٩ كتابًا فى المجر، و ٩٢٠ كتابًا فى أسبانيا[١٩].

٩- القراءة ودورها فى تفعيل البحث العلمى: لم يعد الكتاب السلعة الثقافية الوحيدة على الساحة الثقافية التى تستأثر بإقبال القراء، بل برزت إلى جانبه وسائل إعلامية أكثر جاذبية وتشويقًا مثل: الشبكة المعلوماتية الدولية، والقنوات الفضائية، التى نجحت فى جذب عدد كبير من أبناء المجتمع. وقد بلغت نسبة الكتب الصادرة فى العالم العربى مستويات متدنية للغاية، حيث تصل نسبة ٤ كتب لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة من الكتب الصادرة سنويًا فى العالم العربى، مقابل ٥٢ كتابًا لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة من الكتب الصادرة سنويًا فى الدول الصناعية. وتعكس هذه الأرقام الهوة بيننا وبين العالم المتقدم. وقد جاء فى تقرير اليونسكو أنه فى عام ١٩٦٥ صدر فى الوطن العربى ٥١٩٩ كتابًا، وأن هذا الرقم انخفض عام ١٩٨١ إلى ٢٨٥٠ كتابًا. وكان من المتوقع مع زيادة عدد السكان، وارتفاع نسبة التعليم أن يرتفع عدد الكتب الصادرة فى الوطن العربى إلى ١٠٠٠٠ كتاب على الأقل، إلا انه وحتى عام ١٩٩١ لم يتجاوز عدد الكتب المطبوعة ٢٩ عنوانًا لكل مليون نسمة من السكان، مقارنة بنحو ٧٢٦ عنوانًا فى البلدان المتقدمة. وحتى قراءة الصحف والمجلات وجميع الوسائل الورقية قد انخفضت، إذ لم تتجاوز حصة الفرد من استهلاك المطبوعات فى الأقطار العربية أكثر من ١,٢٪ سنويًا، فى حين تصل هذه الحصة إلى ٥,١٧٪ للفرد فى البلدان المتقدمة[٢٠].

واتساقًا مع ما سبق يشير تقرير اليونسكو عام ٢٠٠٤ إلى أن الطالب فى العالم العربى حتى يتخرج من الثانوية يكون قد أمضى ١٥ ألف ساعة أمام التلفزيون، ويقضى المواطن العربى بوجه عام ما يزيد على ٣٦٪ من وقته فى مشاهدة التلفزيون. وهناك دراسة أخرى توضح أن ٢٠٪ من طلاب الجامعات العربية لا يقرءون مطلقًا باستثناء مقرراتهم الدراسية. وأن ٢٠٪ يقرءون مراجع فى مجال اختصاصاتهم فقط، وأن ٢٦٪ يقرءون أقل من ساعة يوميًا، ومحو ٣٥٪ يقرءون بين ساعة وساعتين، ونسبة ٤٪ يقرءون أكثر من أربع

ساعات يوميًا. وقد أرجع الطلبة عدم قراءتهم إلى غياب الكتب، وذلك بنسبة ٤٤٪، ونسبة ٢٤٪ يشتكون من غلاء سعر الكتب، بينما لا تجد نسبة ٣١,٩٪ الوقت للقراءة. وهذا يعنى أن المجتمع العربى مجتمع لا يقرأ[٢١].

ارتباطًا بذلك يؤدى تراجع نشر الكتب العربية إلى التأثير بطبيعة الحال على مستوى عقلانية الثقافة، إذ يدرك المتابع لواقع النشر العربى أنه يعيش فى حالة أزمة حقيقية، نظرًا لما يعانيه المجتمع العربى فى هذا العصر من مشكلات متراكمة. فقد أثرت حرب الخليج عام ١٩٩١ على فقدان سوق كبير للكتاب العربى، إضافة إلى الاضطرابات السياسية والعسكرية فى بعض البلدان العربية كالسودان وفلسطين والجزائر. ومن ناحية أخرى فإن السياسات الداخلية والنظم الاقتصادية المتبعة فى الأقطار العربية لعبت دورًا كبيرًا فى صناعة النشر العربى، فالسيطرة الحكومية وهيمنة القطاع العام على كل من الطباعة والنشر لوقت طويل أخر كثيرًا نمو دور النشر العامة والخاصة وأوقعها فى براثن الروتين البيروقراطى القاتل للإبداع. بالإضافة إلى ذلك تعانى دور النشر العربية من ضعف البنية التحتية للأسواق العربية، وذلك يرجع إلى أن شبكات التوزيع لا تزال ضعيفة، وعدد المكتبات ومنافذ البيع ما زال ضئيلاً بالنسبة إلى حجم وعدد السكان والقراء فى العالم العربى.

١٠- البيئة الاجتماعية العربية والبحث العلمى:

أ - أزمة المعلومات والبحث: لقد أدى الوضع المستعصى على فهم قيمة البحث الاجتماعى إلى أزمة كبرى فى حالة المعلومات عن المجتمع. فالمعلوماتية غائبة وأدوات صناعتها محدودة، ولا تتصف بمصداقية، وغير شاملة. إذ تغطى جزءًا من مساحة المجتمع، وهى غير مقننة، وليست موثقة وغير قابلة للتداول، وهناك مشقة فى الحصول عليها، ونتيجة لهذا تصبح القدرة على تشخيص مشكلات المجتمع صعبة. فالبحث الاجتماعى يعبر عن حالة

المعلومة عن المجتمع والدولة وظروفها وتطورها، وتفاعلاتهما ومعضلاتهما. وهذا لا يمكن استنباطه إلا من البحث الاجتماعى الاقتصادى السياسى والأنثروبولوجى والنفسى المبنى على بيانات ومعلومات. فالبيانات ثم المعلومات هما اللتان يستقيهما الباحث فيصنفهما فى إطار نظرى فكرى بحثى يعطيهما قوة فى التعبير والتأثير والوصف. إنه الاقتطاع من الحقيقة لتسليط الضوء على جانب منها يسمح بفهم الظاهرة بأحد أطوارها أو بعلاقتها بالظواهر الأخرى. بالمحصلة، فإن القرار الصائب هو الذى يستند على معلومة.

فالفصل كبير بين مستخدم البيانات، أى الباحث، وبين جامع البيانات الذى يقوم فقط بتصنيفها ووضعها بجداول كثيرًا ما تحفظ بسرية. هذا وبالإمكان وضع نفس الجداول وتصميم البيانات بطريقة تعكس الكثير عن المجتمع. كما بالإمكان تحليل الإحصاء والجداول تحليلاً علميًا تبنى عليه دراسات كاملة. فاستنادًا إلى الجداول والبيانات من الممكن معرفة وضع الأسرة والمجتمع، وصفات الشرائح والطبقات والطوائف، ونجاح سياسة الدولة أو عدم نجاحها بالتعليم أو السكن أو غيره.

وتؤدى المعلوماتية الضعيفة باستمرار إلى إحباط الإبداع النظرى للباحثين. أى تصبح قدراتهم على استخلاص مفاهيم وفرضيات، ونظريات مستنبطة فى الواقع المحلى محدودة. إذ يعيش الباحث بين همين، أحدهما: محاولات الإبداع النظرى، والآخر: السعى إلى جلب معلومات ليست متوفرة فى معظمها. فالباحث الغربى لا يعانى من هذه المعضلة، فالمعلومات متوفرة، وما عليه سوى السعى لجلبها واستخراجها من منابعها فى المجتمع أو المكتبات. ولهذا تبدو مهمة الباحث العربى وباحثى العالم الثالث شبه مستحيلة. فالإبداع النظرى سيبقى صعبًا دون حل معضلة المعلومات ووفرتها.

ب- عزلة البحث عن السياسة: لقد أدت النظرة المشوهة للبحث والمتفاعلة مع العوامل الاجتماعية الأسرية والسياسية المعوقة، إلى نشوء جزيرة للمثقفين وأخرى للسياسيين، وكل جزيرة تعيش عزلة تعبر عن عدم تواصلها مع الجزيرة الأخرى. فالمثقف وصل إلى حد اللامبالاة تجاه التعاون مع أصحاب القرار، والسياسيون غير مهتمين بما ينتجه المثقفون. فالبحوث المقدمة لصانعى القرار، توضع عادة على الرف ولا استيعاب لأهمية ربطها بخطط التنمية والسياسة العامة. بينما تستدعى طبيعة ظروف العصر المتشابكة تلاقى الجزر على شكل دوائر متفاعلة متداخلة نجد أن العزلة بين المكونات المجتمعية الهامة تزداد، بل إن إحدى وسائل هذا الترابط، التى تقوم بها الدوريات المتخصصة فى السياسة العامة لا نكاد نجدها فى الأقطار العربية. فدوريات السياسة العامة التى يجب أن تتصدر مسئولية إصدار دراسات عن الأوضاع والأحداث والحركات السياسة الآنية بهدف تقويمها، ودراسة الخيارات القائمة أمام المجتمع والدولة - غائبة فى البلاد العربية.

ج- الرقابة الذاتية: لقد نتج عن البيئة غير المشجعة للبحث الاجتماعى، بروز الرقابة الذاتية بين العديد من العلماء الاجتماعيين العرب. وللرقابة الذاتية الكثير من النتائج السلبية. فعلى سبيل المثال، يجد الكثير من العلماء الاجتماعيين أنفسهم - حين يتناولون موضوعًا هامًا - مضطرين لإخفاء البعض أو الكثير من نتائج أعمالهم. فيتعلمون فن استبدال الجمل والفقرات والأفكار بأخرى. أى أنهم يتقنون عبر الممارسة الفكرية فن تزييف الواقع، وذلك خوفًا من فقدان الوظيفة أو التعرض لمضايقات لا طاقة لهم بها. ولهذا يجد العالم الاجتماعى العربى نفسه بين قطبين متناقضين. فبينما ينصرف العالم الاجتماعى الغربى للتركيز على أفكاره واكتشافاته، وذلك حسب الأصول الأكاديمية والعلمية المتعارف عليها، يجد العالم العربى نفسه يتعامل - بالإضافة إلى ذلك - مع الخوف من أن

يساء فهمه أو أن يغضب مواقع النفوذ الاجتماعية - السياسية، أو أن يتهم بفقدان الولاء الوطنى والقومى والدينى. لهذا فهو يتخبط بين الأكاديمية والأمانة العلمية من جهة، والمسايرة الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى. هكذا يفقد البحث الاجتماعى نقاط قوته وتركيزه، أمانته العلمية، بل جديته وعمقه، ويتحول إلى بناء أجوف المحتوى، هامشى الشكل، مقطوع عن المجتمع.

د- الصعود الإدارى: إن عدم تقدير دور البحث الاجتماعى فى البلاد العربية دفع إلى تفريغ سوق البحث من المبدعين. وقد وجد الكثير من العلماء، لا فى الأقطار العربية فحسب، بل وفى العالم الثالث أيضًا، أنه بالإمكان التعويض عن عالم البحث المهمل والمضطهد عبر الصعود الإدارى. فللإدارة سطوة وموقع وعلاقات وزعامة فى مجتمع يكون فيه للدولة وأجهزتها دور كبير ومؤثر. لهذا ليس غريبًا أن خيرة الباحثين الأكفاء قد وجدوا مجالهم فى مواقع الإدارة. إذ تحولت لديهم الشهادة الجامعية إلى وسيلة للإدارة. فيتحول الباحث الاجتماعى إلى وديعة غير إنتاجية، مسعاه الرئيسى الرقى الوظيفى. وبدلاً من أن يكون محللاً لمجتمعه دارسًا له يصبح جزءًا لا يتجزأ من الآلة السياسية والاجتماعية المهيمنة. إذ إن الأكاديميين الذين يصعدون إداريًا يحافظون على إنتاجهم الأكاديمى. ولا شك أن تعديل النسق القيمى فى المجتمع العربى الذى يعطى للمسئوليات السياسية والإدارية رتبًا أعلى من الأكاديمية، مسئول عن هذا النزيف فى الجسم الأكاديمى.

هـ - الهروب نحو الالتزامات الاجتماعية والأسرية: كما تتحول الشهادة العلمية لموقع إدارى وسياسى، تتحول أيضًا إلى موقع اجتماعى. فبدلاً من الإنجاز البحثى يسهل على الباحثين العرب السعى نحو الإنجاز الاجتماعى. لهذا يتجه الكثير من الباحثين، بفعل ضغط المجتمع وهروبهم من عالم البحث المقيد، نحو القيام بالواجبات الاجتماعية والأسرية بكل صنوفها. ويبدأ الباحث

بالانغماس فى عالم الواجبات، المسايرات، المجاملات، الزيارات، الأعياد، الأفراح، المباركات، العزومات، والديوانيات وغيرها. إنه الإنسان الاجتماعى الذى يقوم بدوره، ويكتشف أن شهادته العلمية تضفى على ذلك الدور شرعية ورمزية وأهمية كبرى.

إن هذا الهروب يعنى فقدان الباحث للوقت اللازم لإنجاز بحوثه، فبينما يتجه العالم الاجتماعى الغربى نحو العزلة لسنوات لإنجاز دراسة رئيسة هامة، نجد أن على الباحث العربى أن يسرق الوقت ومجتمعه وأسرته. فالبحث الاجتماعى يستلزم تركيزًا كبيرًا وانغماسًا وهدوءًا ووحدة، لا تشجع عليها ظروفنا الاجتماعية. بل الأسهل للكثير من الباحثين، الهروب نحو عالم المجتمع بدلاً من الانغماس فى إبداع البحوث التى تجد تقديرًا أقل. ومن الواضح أن فشل الكثير من الباحثين فى التغلب على جاذبية المجتمع وارتباطاته يعود أيضًا لكونه نتاجًا له ومتداخلين به ثقافيًا وسلوكيًا. فالمسايرة بكل صنوفها، والواجبات بكل أشكالها، جزء من بنيتهم الذهنية، مما يجعلهم يجدون أن ثمن البحث الاجتماعى - على أنواعه وأنماطه - أكبر من مردوده. هكذا بينما هم يصبحون زعماء أسر وعشائر وقبائل ومجتمع، ينقطع إنتاجهم وتتوقف شهاداتهم عن النمو، وتضمحل لغتهم العلمية المحلية والعالمية، وتقل قراءاتهم. فيفقد بذلك المجتمع والدولة والجامعة خيرة أبنائه الذين أعدهم وأعدوا أنفسهم على مر السنوات لامتهان مهنة البحث الاجتماعى الهامة.

و - هبوط المناخ العلمى: عندما يغرق الباحثون فى الجزئيات والصراعات الأيديولوجية والمواضيع الهامشية، ويهربون نحو الإدارة والموقع الاجتماعى كبديل لامتهان البحث، نجد أنهم دخلوا فى الديناميات التى تعيد إنتاج الفقر العلمى. هكذا تتولد حالة الهبوط فى المناخ العلمى العربى. إن المناخ العلمى، يعبر عن حالة عامة فى الأوساط الأكاديمية أساسها علاقة الجدل

والتفاعل القائمة بين الباحثين كجماعة علمية من جهة والباحث من جهة أخرى. فالترابط، فى عالم البحث، بين الجزء والجزء، وبين الجزء والكل، أساسى لتكامله. أن الحوار الدائم الذى ينتج عن المناخ العلمى يساهم بالإغناء اليومى للباحث وأفكاره، كما يساهم بتجديد حماسه. إننا نفتقد هذا المناخ العلمى فى جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية.

لقد أدى ضعف المناخ العلمى إلى تردى المستوى المنهجى والأداء العلمى للدراسات الاجتماعية. إذ تفتقد الكثير من البحوث العربية للإتقان المنهجى، من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة، إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وعلاجها وتحليلها. وقد أثر هذا على حالة التردى التى تشهدها العلوم الاجتماعية العربية بشكل عام.

رابعًا- نحو استراتيجية علمية للنهوض بالأداء العلمى للمعهد:

الحديث عن دور الجامعة ومتطلبات مواكبتها لعصر العولمة والمعلوماتية، والأخذ بأسباب وناصية التقدم التكنولوجى، وتعظيم استفادتها من ثورة الاتصالات، هو حديث يستدعى إلى النقاش والتحليل منظومة مفاهيمية تختص بعمليات التغيير الاجتماعى، ويندرج تحتها شبكة متداخلة من المفاهيم المتعددة مثل: الإصلاح، والتغيير، التحديث، والتطوير، والتقدم، والتخلف، والتنمية، وغيرها من مفاهيم وعمليات وآليات تختص بشرح وتفسير مراحل التغير الاجتماعى المخطط فى المجتمعات الإنسانية، والتى عادة ما تستهدف تحقيق معدلات أداء ومستويات إنجاز تكون أكثر ارتقاءًا وتقدمًا مقارنة بما كان سائدًا قبل تنفيذ البرامج، وطبقًا لمجال ومعدلات الاستهداف التى تبتغيها خطط التغيير وبرامجه.

وفى سياق التطوير الجامعى، تكشف المناقشات الفكرية عن تعدد وتنوع

كبيرين فى وجهات النظر بشأن استخدام مفهوم بعينه. إن هذا التنوع فى مجمله يلقى الضوء على الجوانب المتعددة لعملية التطوير المنشودة، ويستكمل أبعاد الصورة عن نوعية ومدى التطوير المطلوب إحداثه لدور الجامعة ومهامها.

فمن جانب يهتم شوقى جلال بالتطوير، باعتباره تغييرًا كيفيًا على صعيد رأسى، يتمثل فى انتقال المجتمع من طور إلى طور، من حيث الإنتاج وأدواته والثقافة والعلاقات الاجتماعية، وهيكل المؤسسات ودورها فى القوانين الاجتماعية الحاكمة، وفعالية الإنسان العام كقوة مشاركة ايجابية وبناءة ومسئولة. بينما يقتصر مفهوم الإصلاح من وجهة نظره على إدخال تعديلات على بنية أساسية قائمة، وغير مطلوب تغيرها أو تجاوزها، فى حين تعنى التنمية فى رأيه تغيرًا كميًا على صعيد أفقى، مع الاحتفاظ بالبنية الاجتماعية الأساسية، والواقع الثقافى، وهيكل العلاقات.

وعلى جانب آخر يفضل الدكتور حامد عمار، استخدام مفهوم الإصلاح وبخاصة فى مواقع ذات أولوية وأهمية استراتيجية لإحداث عملية التغيير، ويفسر ذلك: بأن الاستخدام الشائع يطلق على مثل هذه الحركة تعبير (التغير الجذرى أو التغير الشامل). والواقع إنه لا يمكن أن تقلع بنى ومؤسسات وأساليب حياة من جذورها مرة واحدة. لذلك فإن تعبير الإصلاح أو التغير باختيار مواقع ومؤسسات لها أولوية استراتيجية فى إحداث التغيير، هو المنهج التخطيطى الرشيد. فاختيار هذه المواقع الاستراتيجية سوف يؤدى إلى إحداث تأثيرات وتداعيات فيما يتشابك معها من مؤسسات أخرى. وتتداح تأثيراتها فى تموجات تتسع دوائرها، ليؤثر التحول الأساسى فيها على تأثيرات لاحقة فى المؤسسات والمشكلات الأصغر. وهنا يمكن النظر إلى الجامعة باعتبارها واحدة من أهم هذه المواقع الاستراتيجية التى إن صلحت انتقل هذا الصلاح والإصلاح إلى غيرها من المؤسسات عبر مجهود أساتذتها وتأثيرهم فى

المجتمع وما توفره من خريجين. كما يضيف الدكتور عمار ميزة أخرى لمفهوم الإصلاح بأنه: يتضمن تحركًا وتحريكًا لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرتها السائدة إلى صورة مغايرة. ذلك أن الإصلاح عملية ترد على بنية حدث لها تشوه لإزالة هذا التشوه عن طريق تصحيح الخطأ ووضع حد له، والتخلص من العيوب. وقد تكون تجاوز لسوء أداء وظيفى، أو زيادة فى كفاءة وفعالية ما هو بالفعل صالح.

ويهتم الدكتور أحمد ناصف بالتركيز على المتطلبات المحورية لتحديث بناء المنظمات التعليمية المعاصرة. فيرى أن عملية التحول من المنظمات التعليمية التقليدية إلى تلك المستحدثة القائمة على استخدام الأنظمة والتقنيات والأساليب المعلوماتية والاتصالاتية الفائقة تتطلب توافر عدد من المتطلبات المحورية من النواحى البنائية والتنظيمية والفنية والتقنية والاجتماعية وغيرها. والتى تعمل مجتمعة على انصهار أو اندماج كافة الكيانات القائمة، لتحقيق الغايات المستهدفة فى بناء المنظمات الرقمية القائمة على مراصد المعرفة فى القرن الحادى والعشرين[٢٢].

ومما سبق يمكن القول بأن مفهوم وعملية التطوير فى سياقها الجامعى ودون كبير تقيد بالمسمى به الذى قد يطلق عليه، لا بد وأن تندرج تحتها منظومة شاملة ومتكاملة المقومات والمتطلبات، فلسفية وقانونية، وهيكلية، وتنظيمية، ومالية، وفنية، ومهنية، ونوعية، وبشرية، أو إنسانية، وقيمية.

وفى إطار مواصلة التطوير الجامعى العربى التى كانت موضع إلحاح من قبل النخب العلمية التى اهتمت بهذا الموضوع، وحرصًا على أن يأخذ معهد البحوث والدراسات العربية شرف السبق فى تناول قضايا أمتنا العربية المجيدة، فقد وضعت الدراسة الحالية استراتيجة للتطوير، استمدت عناصرها الأساسية

فـى ضـوء مـا كشـفت عنـه الدراسـة الميدانيـة التحليليـة، بالإضـافة إلـى بعـض المؤشرات الخارجية التى رصدت واقعنا العلمى العربى عبر مسيرته الطويلة.

وفى مقدمة هذا الفصل من الدراسة أشرنا إلى الجامعة كمؤسسة علمية لها برامجها وأهدافها، ونهجها فى تنمية المجتمع وتطويره. وأشرنا إلى أن هذه المؤسسات العلمية يتوقف نجاحها فى ضوء ما تحققه من هذه الأهداف والبرامج. وفى هذا السياق أشرنا أيضًا إلى معهد البحوث والدراسات العربية كمؤسسة علمية عربية اهتمت بقضايا الأمة العربية، وضعت أهداف محددة، وسعت إلى تحقيق أغراض تصب فى خدمة القضايا القومية. ثم تطرقنا فى القسم الأول إلى مظاهر الأزمة ومؤشراتها من واقع المجتمع المبحوث، أما فى القسم الثانى فقد تطرقنا للحديث عن أسباب الأزمة والعوامل المؤدية إليها. وكذلك تناول فى القسم الثالث التحديات التى تواجه البحث العلمى فى العالم العربى، ولذلك يكون من المنطقى التساؤل فى هذا القسم من الدراسة عن الحلول العلمية لهذه الأزمة. ومن هنا تتضح العلاقة التتابعية بين أقسام الفصل. أما قضايا التطوير التى سنناقشها فى هذا القسم من الدراسة، فيمكن أن تشير إلى القضايا التالية:

- التطوير فى إطار أهداف المعهد وغاياته.
- التطوير فى إطار مسئولية المعهد.
- التطوير فى إطار أولويات القضايا المبحوثة.
- التطوير فى إطار المناهج والمقررات الدراسية.
- التطوير فى إطار التدريس والإشراف.
- التطوير فى إطار نظم وأساليب قياس الجودة.
- التطوير فى إطار الإمكانية التنظيمية والمادية.
- التطوير فى إطار الإعلام والنشر.

١ ـ التطوير فى إطار أهداف المعهد ووظائفه: وهذه تتحد من خلال النظرة إلى طبيعة وفلسفة المؤسسة العلمية، ومهما تكن طبيعة هذه الفلسفة فإنه يمكن تحديد أربع وظائف أو أدوار وهى: الوظيفة القيمية، والوظيفة المعرفية، والوظيفة المنهجية، والوظيفة الحضارية.

ومعهد البحوث ـ كما أشرنا ـ معهد قومى يعنى بدراسة أحوال العرب، سواء ما تعلق بماضيهم أو حاضرهم أو مستقبلهم. وهذه الخصوصية تعطى للمعهد ميزة فريدة، قد تختلف عن الجامعات الأخرى، سواء كانت عربية أم أجنبية. ووفقًا للهداف والأغراض التى أنشئ من أجلها هذا المعهد فإنه محكوم بإطار جغرافى محدد يشمل جميع الأقطار التابعة للجامعة العربية، كما أنه محكوم من ناحية ثانية بإطار بشرى معين يشمل جميع الناطقين باللغة العربية، مع إمكانية التواصل مع الأمم والحضارات الأخرى. كما أن المعهد ووفقًا لأهدافه وأغراضه تقع عليه مسئولية تحقيقها. ومن هنا فإننا سنناقش هذه الأهداف والمسئوليات ونقدم بعض المقترحات أو الحلول لا لتطويرها فقط، بقدر الدعوة إلى الالتزام بها.

فبالنسبة لأهداف وغايات المعهد، يمكن الإشارة إلى بعض الأهداف التى يجب على المعهد أن يوليها الرعاية والاهتمام.

الإسهامات القيمية: أولى هذه النقاط تطوير وتقوية فكرة القومية العربية بين جميع الناطقين بها. فالحقيقة نحن نجحنا إلى حد كبير فى تخريج كوادر الموظفين لتلبية حاجات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، ولكننا لم نوفق فى إيجاد نسق ثقافى عربى متميز فاعل ومؤثر متشبع بروح القومية العربية. فجميع الأمم والشعوب عمدت إلى تأسيس الجامعات والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث لتكون وسيلتها الفعالة المضمونة من أجل تكريس فكرها وبناء نسقها الثقافى المتميز، وغرسه فى نفوس وعقول أبنائها، ليتم لهم بناء

الشخصية الثقافية الفكرية المتميزة. والحق أن أمتنا العربية هى أحق الأمم بأن يكون لها نسق ثقافى موحد، فى ضوء التنوع الدينى والطائفى والعرقى والتصارع الأيديولوجى الذى تشهده، وفى ضوء الغزو الفكرى الوافد الذى إن كان يستهدف أمة فى الأرض، فنحن على يقين من أنه يستهدف أمة العرب.

وإذا كانت مناهجنا الدراسية مشبعة بفكر مستورد، أو بالأحرى أفكار متناقضة وأيديولوجيات متصارعة، وإذا كان الكثير ممن يتولون التدريس والإشراف هم (تغريبيون) تشبعوا بالفكر الغربى ومبادئه الليبرالية، والقسم الآخر تنفس الصعداء بعد موت (المُخلص والمُخلَص) وبعد أن أسقطه القحط الناصرى من صهوة جواده وأفقده علياءه. فكيف لنا أن نتحدث عن نشر الثقافة العربية عن طريق التدريس والنشر؟ أليست رسائل الماجستير والدكتوراه إحدى مجالات نشر هذه الثقافة؟، وقد نخرتها معاول القطرية إلى حد العظم. فمعظم الدراسات - موضع الاهتمام - جاءت بثوب قطرى قلبًا وقالبًا، اللهم إلا ثلاث دراسات تطرقت إلى قضايا قومية، وإن كانت تمر عليها مرور الكرام فى سياق تناولها لقضايا أخرى.

فإذا ما أريد للمعهد أن يساهم فى تحقيق حلم العرب المنشود فى تحقيق وحدتهم القومية عليه أن يهتم أولاً ببناء إنسان متشيع لقضيته، متشبع بأفكار المشروع العربى، وفى ذات الوقت متسلح بالعلم والمعرفة.

الإسهامات المعرفية: تهدف هذه الوظيفة إلى تمكين الباحثين من معرفة القواعد الأساسية التى قام عليها الفكر العربى، ثم تتبع حركة هذا الفكر فى مساره التاريخى للكشف عن معالم قوته وضعفه، وما لحق به من عوامل البناء والهدم، وعللها، وأسبابها، والكشف عن مفاصل الاستقامة والانحراف، وكيفية إعادة تشكيل هذا العقل العربى بمنهج سليم يتمكن من تمييز سائر الأفكار وغربلتها، وإعطائها صفاتها وخصائصها. وتمكن الباحثين أيضًا من استيعاب

القضية فى بعدها المنهجى والمعرفى، وكيفية الاستفادة منها، وتشغيلها فى تخصصاتهم العلمية وحقوقهم الدراسية، بصورة تحقق الاتساق والانسجام بين ما يدرسه وما يتعلمه الباحث، وما يعتقده. وبذلك يتم الجمع من جديد بين جديد العلم والقيم، سواء بتنقيح العلوم المعاصرة ونفى تحيزاتها الاعتقادية والثقافية والأيديولوجية، أم بتوليد معارف بديلة تنبع من رحم المعرفة والثقافة العربية.

الإسهامات المنهجية: المجتمع فى حالة تغير مستمر، وقديما قال فيرطاليس: "إنك لا تستطيع النزول إلى النهر مرتين". ولعل هذه المقولة توضح لنا مصداقية كبيرة على حركة المجتمع الذى يمر بمراحل تغير مستمرة. لذا ينبغى تغيير المناهج أو تعديلها أو إعادة بنائها وفق مقتضيات البحث العلمى ويمكن للباحث العلمى أن يستخدم متغيرات الواقع الاجتماعى لتعديل مناهج لم يعد لها وجود حقيقى بمناهج جديدة يمكن أن تعطى فائدة علمية أيسر. لذا فإن إعادة بناء المناهج أو تعديلها مسألة ينبغى أن تأخذ بنظر الاعتبار إطلالة القرن الحادى والعشرين معه مناهج اجتماعية تعكس حقيقة المصطلح نفسه.

وينبغى الخروج من دائرة التقليد لما يجرى فى الأكاديميات الغربية، وإن تكون الدراسات والأبحاث قائمة على مناهج علمية يفرضها ويتطلبها الموضوع المبحوث أو الخاضع للدراسة والبحث. لذا ينبغى تصحيح الأخطاء السائدة فى تبنى مناهج بحثية لا تكون مع حركة الظاهرة. إذا استخدام المنهج ينبغى أن يستند إلى أسس نظرية أو علمية.

الإسهامات الحضارية: الحديث عن الإسهام الحضارى للمؤسسات الجامعية يرتبط بعلاقة الجامعة وعناصر تشكيل الهوية أو مصادر تشكيل الهوية القومية وهى: اللغة، والتاريخ، والدين، وما ارتبط بذلك من عمليات تنشئة متنوعة وممتدة.

واللغة العربية وهوانها تشكل أزمة مصدرية فى قضية الهوية، حينما كان

النبى ﷺ يقول: « يا أيها الناس إنَّ الربَ واحد، والأبَ واحد، ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، إنما العربية اللسان، فمن تكلم بالعربية فهو عربى»[٢٣] كان يشير بذلك إلى الوظيفة الرمزية للغة، والوظيفة الاتصالية، والوظيفة الحضارية، وكان يشير بذلك إلى أن اللغة من أهم أدوات تشكيل العقل الثقافى والتكوين الحضارى وصياغة الهوية.

أما المصدر الثانى فهو التاريخ وعلوم تشكيل العقل والرؤية وعلوم الأمة والعمران، وبالاعتبار الذى يشير إلى عناصر التراث والذاكرة الحضارية، فقد عانى من جملة من التشوهات الحقيقية منها: الأول: اصطناع التاريخ فى إطار انقسام الأمة العربية إلى أقطار شتى سميت الدول القومية، وبدأ لكل قطر فى إطار فكرة الحدود التى وطنت فى العقول والثقافة أن تحدث حدودًا ثقافية وحضارية، وإن شئت الدقة حواجز وأسوارًا، تمثل ذلك فى تحول الأقطار إلى حالة من الشعوبية التاريخية والحضارية، كل قطر اصطنع له تاريخًا وذاكرة، مهما كان يحمل من أحداث تافهة، وحوادث عابرة، فجعلوها محطات تاريخية فاصلة، وبدأ لكل منهم أن يعود إلى تاريخ حضارات سبقت الإسلام ينبش فى مآثرها ويبحث عن آثارها. الثانى من هذه التشوهات: يتمثل فى حالة تأميم التاريخ، وهى حالة تسييس للحقائق والحوادث التاريخية، من إسقاط مراحل تاريخية أو فترة تاريخية؛ لأنها قد لا تعجب الحكام والمتنفذين. وتأميم التاريخ هنا طريق إلى تزييفه وتزويره حتى لو كان الأمر بتهوين عظيم حوادثه وتهويل صغائر أموره وأيامه. عمليه تسييس التاريخ أفقدته معانى الذاكرة الحضارية ومعانى العبرة الحضارية، فصار التاريخ استنادًا لشرعية نظام هنا أو هناك، وتعزيزًا لأيديولوجية هنا أو هناك. وبدأ هذا التزوير ضمن عملية تراكمية ليس إلا تشويشًا على البشر والناس، وتدليسًا على ذاكرتهم لا يفضى إلا إلى حال مفاقمة أزمة الهوية وتراكمها. التشويه الثالث: يرتبط بتعبئة التاريخ أو تجفيفه

للحفاظ عليه، عملية التعبئة التاريخية لم تكن إلا تعبيراً عن حال عبث آخر للتاريخ يقوم على استثارة عواطف الناس ووجدانهم وانفعالاتهم، وعبرت عن حالة استهلاك التاريخ فى غير موضع أو محل.

أما المصدر الثالث: وهو الدين باعتباره أهم مصادر صياغة أنساق القيم وتفعيلها فى المجتمعات والحياة المعاشة، فإن الأمر يتحرك صوب عملية انتقائية مشابهه للانتقاء التاريخى وعملية توظيف غاية فى الخطورة. ومن ينظر إلى خبرة الدراسات الإسلامية كمساق يعد من المتطلبات الأساسية، وهو يعبر عن محتويات ذات طابع إشكالى قد لا تسهم فى عناصر ترسيخ الهوية، أكثر مما تسهم بصيغة مذهبية أو رؤى فكرية ذات اتجاه بعينه ترتبط غالبًا بمن وضع المساق أو وجه محتواه. وهو قد يسهم فى تعظيم أزمة الهوية ومعضلتها ويوقع كثرًا ممن تلقوا ذلك فى حرج الهوية. والذى نجده يستخدم أسلوب التعبئة فى كتب ربما تصور من ألفها إنها ينبغى أن تمثل كتابات بديلة عن كتب التربية القومية والوطنية.

إذا فالدراسات والبحوث لا بد أن تسهم فى صياغة الذاكرة الحضارية التى تشكل أحد أهم الأسس لصياغة الهوية الثقافية والحضارية وترسيخها. وإزاء هذا التصارع والانقسام الذى تشهده أمتنا ذاتها، وفى خضم صراع الحضارات الذى يشهده عصرنا الحالى، لا بد من إعادة تشكيل عناصر الهوية الحضارية للأمة، وأن تكون لها ذاكرة حضارية موحدة، ونسق قيمى واحد. ومعهد البحوث والدراسات العربية قادر أن يسهم فى بناء الهوية الحضارية لامتنا العربية، خاصة وأنه - أى المعهد - يضم نخب علمية، ويعد كوادر من الباحثين لها فرصة أكثر من غيرها فى تشكيل الهوية الحضارية للأمة العربية، نتيجة انتشارها فى أرجاء واسعة من هذا الوطن، وتسلمها قيادة الكثير من المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية.

٢- التطوير فى إطار مسئولية المعهد: يمكن تصور إطار لهذه المسئوليات يتضمن: المسئوليات فى إطار المعهد ذاته ومسئوليته تجاه نفسه، ثم مسئوليته تجاه المجتمع، ثم مسئوليته فى علاقته بالجامعات والمؤسسات البحثية والعلمية الأخرى.

فبخصوص مسئوليات المعهد تجاه نفسه، نجد أنه يجب على المعهد تخطى مرحلة النشأة، والعمل وفق خطة واضحة على إيجاد نموذج قومى يلبى حاجات المجتمع العربى، ويحقق أكبر قدر من الطموح القومى فى تركيز وتأسيس قيم جامعية قومية، تستمد أصولها من تراثنا القومى العريق، وما أنجزه علماؤنا فى هذا المجال. وكذلك العمل على بث الروح العلمية بين الطلبة والباحثين.

أما مسئولية المعهد تجاه المجتمع. فهى عظيمة؛ لأن المعهد كمؤسسة علمية تعنى بتوفير الاختصاصات المختلفة التى يحتاجها المجتمع. ومؤسسة للبحث العلمى تعنى بإجراء البحوث النظرية والتطبيقية، ومؤسسة ثقافية تعنى بنشر البحوث والدراسات، والمشاركة فى الأوجه المختلفة للحياة الثقافية فى المجتمع. وفق هذا المنظور يجب على معهد البحوث تخطى المرحلة الحالية والانتقال إلى مرحلة جديدة لتلبية حاجات معينة وتحقيق مهام محددة فى ضوء هذه الدوائر الثلاث:

فالمعهد كمؤسسة علمية، عليه الاستمرار فى توفير الاختصاصات المختلفة، والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتوفير الاختصاصات النادرة التى لا تزال مجتمعاتنا العربية تستوردها من الدول الأجنبية، وبخاصة تلك التى تحتكرها الدول المتقدمة. ويمكن عن طريق عقد الندوات والسمنارات، واستضافة العلماء والباحثين من مختلف الأقطار العربية، ومن دول العالم المختلفة أن يعطى للمعهد دفعة قوية فى مجال مسيرة التطوير.

وعلى المعهد كمؤسسة بحثية، الاهتمام بالبحث العلمى، وذلك بتسهيل وتذليل الصعوبات التى تعترض الباحثين، وتوفير جو من الطمأنينة والحرية والكفاية المادية للباحث والعالم. وكذلك الاهتمام بالبحوث التطبيقية ذات الصلة بالمشكلات الاجتماعية، وإيجاد الوسائل المناسبة لتنفيذها، والإفادة من توصياتها ونتائجها.

والمعهد كمؤسسة ثقافية، يقع عليه الاهتمام بإحياء التراث العربى، والاستمرار فى نشره والإفادة منه.

أما بخوص علاقة المعهد بالجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى. فإنه من الملاحظ أن الجامعات والمؤسسات العلمية فى الوقت الحاضر وخاصة فى الدول المتقدمة تنتظم باتحادات، وترتبط فيما بينها بعلاقات ثقافية وعلمية على مستوى التدريس والبحث العلمى، لذا ينبغى على معهد البحوث والدراسات العربية أن يزيد التعاون، ويقوى الروابط بين الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى، وخاصة فى الأقطار العربية، نظرًا لوجود عناصر مشتركة، واهتمامات علمية وثقافية واحدة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق المؤتمرات والندوات والزيارات بين العلماء والباحثين والأساتذة والطلبة، وعن طريق تبادل المعلومات والخبرات فى حقل البحث العلمى، والانفتاح على تجارب الجامعات الأخرى فى مجال بناء الشخصية القومية والحضارية، وتنظيم الجامعة، ونتائج البحث العلمى، ومشكلاته النظرية والتطبيقية.

٣- التطوير فى أولويات القضايا المبحوثة: المجتمع العربى رغم الخصوصية النوعية التى تميز بين قطر عربى وآخر، فإنَّ هناك عناصر ثقافية وبينية وعوامل تاريخية شكلت فى مجملها الطابع العام الذى يعطى المجتمع العربى خصوصية فريدة، وبالتالى يمكن النظر إلى هذا البناء الاجتماعى على أنه بناء ذو تركيبة اجتماعية يمكن دراسته فى ضوء مؤشرات ومحكات علمية

كشف عنها البحث الاجتماعى العربى طوال مسيرته العلمية خلال العقود المنصرمة، ومن ثم فإن تجاهل تراثنا العلمى فى توجيه البحث السوسيولوجى قد يضعنا فى دوامة لا نستطيع الفكاك منها نظرًا لطبيعة العلم التراكمية من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا التجاهل يربك العملية البحثية فيما لو تم الاستمرار فى إنتاج المعرفة دون توظيفها فى ترشيد عملية البحث.

وفى هذا الإطار يصبح من الضرورى أن نقوم بدراسة مجتمعنا العربى بعيدًا عن القوالب المعرفية الجاهزة، التى اتضح قصورها فى فهم تفاعلات واقعنا الاجتماعى نظرًا لاختلاف البيئة الاجتماعية التى أنتجت هذه المعرفة من جهة وقصورها الذاتى نظرا لصيرورة علم الاجتماع التى ما زالت فى طور التكوين من جهة أخرى. ومن هنا تأتى دعوتنا لترك التمترس خلف جدر المعرفة المستوردة والبحث عن إطار معرفى مصدر نبعه ثقافتنا القومية، وهو السبيل الوحيد للخروج من مأزق التشظى المعرفى الذى يشهده علم الاجتماع فى الواقع الاجتماعى العربى، والذى لو استمر فى مأزقه هذا فلا نتوقع أننا نجنى يومًا من الأيام ثمرة آلاف الدراسات الاجتماعية التى نجريها هنا وهناك على امتداد الوطن العربى. ومن هنا تأتى الدعوة إلى الاهتمام بتراثنا العلمى العربى، وإسهامات علمائنا فى هذا المجال، أمثال: ابن خلدون، والفارابى، وابن رشد، والشيخ ابن سينا، والإمام أبو حامد الغزالى، وغيرهم، وضرورة أن يكون هناك مقررات دراسية تتناول منهج هؤلاء العلماء.

وإن أبرز تحد يواجه الباحث العربى فى معهد البحوث والدراسات العربية هو اختيار القضايا والموضوع التى تخضع للدراسة. فكثير من القضايا والموضوعات التى تم اختيارها خلال الفترة المنصرمة جاء بطريقة تقليدية من حيث الظاهرة. وكما وضحته نتائج الدراسة حيث بلغ عدد المواضيع الاجتماعية التى تطرق لها الباحثون (١٧) مجالاً علميًا، حيث إن نسبة (٥٢,٩٪) من

مجموع قضايا الاهتمام تركز فى الموضوعات الديموغرافية، وهذا يدل على تقارب مجالات الدراسات الذى قد يؤدى إلى إنهاك بعض المواضيع بحثًا فى حين تهمل مواضيع أخرى لا تجد من يطرقها. وعند هذا الواقع فإن الدراسة الحالية تقف إمام إشكالية معقدة تحكم العلاقة بين الباحث وواقعه الاجتماعى. وهذا الأمر ليس فى المعهد فقط بل فى الأكاديميات العربية أيضًا، إذ لا بد من ربط الموضوع بالواقع الاجتماعى ويكون اختياره مطابق تمامًا للحاجة الفعلية إليه. بحيث إن البحث العلمى سوف يحل مشكلة أو يكشف أسبابًا فى قطاع معين فى المجتمع، ويكون متلامسًا مع حركة المجتمع. وعليه فإن الدراسة الحالية تقترح ما يأتى:

- أن يأخذ قسم الاجتماع بالمعهد عند تسجيل الباحثين لبرنامج الدراسات العليا بنظر الاعتبار حاجة المجتمع العربى للموضوعات المطروقة، ولتحقيق هذا الهدف: يجب أن يقوم القسم بدراسة قضايا المجتمع العربى من خلال لجنة أو لجان ينتدب لها نخبة من المتخصصين بهذا الشأن.
- وأن يعاد صياغة هذه القضايا والموضوعات بين فترة وأخرى، أى كل خمس سنوات على سبيل المثال. أو يترك الإطار الزمنى لقسم الاجتماع فى المعهد لتحديده، فى ضوء التغيرات الاجتماعية والكونية.
- وأن يراعى المعهد الحجم النسبى لتمثيل هذه القضايا والموضوعات.
- وأن يضع ضوابط تحد من تمركز الباحثين حول موضوعات معينة أو إعادة تكرارها بين حين وآخر.

والنقطة المهمة التى تتطلب التوقف عندها وإعطاءها أهمية كبيرة، ونقصد بها قضايا القومية العربية، حيث لم تنل من اهتمام الباحثين الرعاية الكافية، فكما اتضح من خلال تحليل الإنتاج، كانت نسبة هذه الموضوعات (٣)

دراسات فقط. لذا ينبغى توجيه العمل البحثى لخدمة قضايا أمتنا المصيرية، خاصة وأن المعهد أنشئ فى مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم لتحقيق هذا الغرض.

ويمكن القول أن الانطباع الأول الذى يمكن تكوينه عند النظر إلى الموضوعات التى تم تناولها من قبل الباحثين هو غلبة الصبغة السياسية على الأغلبية العظمى من الإنتاج العلمى لمجمل القضايا التى تم تناولها، إذ كانت محكومة بهاجس سياسى، تبدى هذا الهاجس بالذات فى موضوعات الهجرة، والموضوعات التى تطرقت إلى التنمية، وبصورة أقل الموضوعات الحضرية والريفية، إضافة إلى موضوعات السياسية.

ويرتبط بهذا الموضوع - وقد يكون انعكاسًا لهذا الاهتمام بالنظام السياسى - أن أهمل الباحثين النظم الاجتماعية والأنساق الاجتماعية الأخرى، أو جاء هذا الاهتمام لا يتناسب بحجمه، وأهمية هذه النظم والأنساق فى البناء الاجتماعى. ومن جانب آخر ونظرًا لطبيعة العمل البحثى فى علم الاجتماع الذى يتخذ من المجتمع ككل وحدة للتحليل، وهنا يصبح هدفه الكشف عن الصلات التى تربط النظم الاجتماعية التى تكون المجتمع فى ظل الأنساق الاجتماعية المختلفة، ورغم محاولة الباحثين المستميتة لتحقيق هذه الهدف فإنّ واقع الدراسات التى كشف عنها التحليل تميل إلى التباين والتخصص، حتى لتبدو أحيانًا كأننا ندرس نظم اجتماعية منعزلة عن بعضها البعض أو ندرس هذه النظم الاجتماعية خارج منظومة علم الاجتماع. وإذا استمرت عملية التباين والتخصص فى موضوعات الدراسة إلى الحد الذى تتحول فيه كافة فروع علم الاجتماع إلى علوم مستقلة عندئذ يختفى علم الاجتماع كعلم مستقل متميز.

وإلى هذا الحد يمكن أن نلتمس عذرًا لباحث مستجد خارت قواه المعرفية أمام حالة من التشظى تشهدها منظومة علمية كمنظومة علم الاجتماع، إلا أننا

نجد أنفسنا فى حرج الالتماس هذا حينما يتخطى الباحث الواقع الاجتماعى بأنساقه ونظمه المترابطة إلى موضوعات فرعية لتصبح بؤرة اهتمامه.

وهكذا نجد الواقع البحثى يتمركز حول موضوعات وقضايا، بل ونظم وأنساق اجتماعية أو حتى عمليات اجتماعية معينة، ثم تظل بؤرًا متميزة للتحليل السوسيولوجى يتوارثها الباحثون جيلاً بعد جيل، فما أن يقوم باحث بدراسة نظام كالنظام السياسى حتى يهرع قسم كبير من الباحثين باتباعه القذة بالقذة، وما أن يقوم باحث بدراسة موضوع فرعى داخل هذا النظام كالصفوة مثلاً إلا ونجد بعد بضع سنين صفوة من الباحثين تخصصت فى هذا المجال، وما أن يقوم باحث بدراسة التدرج الاجتماعى إلا ودرج الباحثون على هذا المنوال، وهكذا دواليك.

ولم يتوقف عند هذا الحد، إذ إن بعض الموضوعات والقضايا أخذت بُعدًا قطريًا، أى أن الباحثين من قطر عربى معين يتواصلون فى طرح نفس المشكلات بغض النظر عن أهميتها النسبية للمجتمع، وبغض النظر فيما إذا كانت هذه المشكلات ما زالت لها نفس القوة والتأثير فى البناء الاجتماعى، أو أنها ما زالت تشكل عائقًا أمام عملية التنمية التى تقوم بها هذه الأقطار. فنجد من هذه القضايا على سبيل المثال قضية البداوة فى المجتمع العربى، أصبحت وكأنها حكر على باحثى القطر الليبى، علمًا أنها تمتد على مساحة الوطن العربى، وتشكل جزءًا من ثقافته، وكذا الحال بالنسبة للبناء الطبقى والصفوة فى القطر الموريتانى، والقطر السودانى. وكذلك أصبحت منظمات المجتمع المدنى كأنها الحل لقضية فلسطين بالنسبة لباحثى هذا القطر.

إن أمتنا العربية تمر بمرحلة عصيبة من تاريخها، فبالإضافة للتخلف فى جميع مناحى الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتكنولوجية، وما تشهده من تطرف دينى وتناحر طائفى، وتكريس للقطرية، والاستيطان

الأجنبى... إلخ. يشهد كذلك تداعى الأمم علينا، راكبة شتى السبل، ومستخدمة جميع الوسائل، بما فى ذلك القوة العسكرية. أن المخاطر التى تحيط بأمتنا (الآنية والمستقبلية) تتعلق بوجودنا كأمة وأرض وثروات، ماضى وحاضر ومستقبل. مخاطر ينبغى أن لا تُغمَض لها عين، ولا يُغض لها الطرف، مخاطر يجب أن تثير فينا روح الحمية، ويجب أن توقظنا من سباتنا الطويل. مخاطر صار فيها الدفاع عن وجودنا فرض عين على الحبلى والمرضع. مخاطر أحاطت بأمتنا من الشرق والغرب والشمال والجنوب. فيها هو العم سام وقد ردت خيله الأنبار، وصار جامع أبو حنيفة معلفًا لها، وغدًا تُربط فى الأزهر. وهذه منابع أنهارنا وقد أصبحت خارج سيطرتنا، وإن لم نقم بتحلية ماء البحر (للشرب فقط) علينا أن نخر ساجدين لجوبا؛ لأننا على يقين أن السنوات القادمة لن يجرى فيها النيل شمالاً. وإذا ما جف النيل، فإننا على يقين من أننا لن نستطيع الهجرة للخليج (كما اعتدنا) بأمر من المهراجا، لأننا على يقين أيضًا أن هذا الجزء من أرضنا أصبح جزءًا من أرض البهارات، تسمع فيها يوميًا صلوات (خمس صلوات) السيخ والهندوس على روح المهاتما غاندى. ولا أظن أبدًا أن مَن يسكت على تدنيس جدران الحرم القدسى بتعاليم التلمود، يرفض وصايا بوذا العظيم تخط على جدران المسجد النبوى بأيدى صبيان الدلاى لاما[٢٤]. فأى مخاطر تحيط بنا، وباحثين يتسابقون لموضوعات ملأت السهل والواد، لا يهمهم سوى بدر الدراهم من قبل هذه المؤسسة أو تلك الجمعية، دون أن يعوا حقيقة هذه المحافل (الماسونية)، ودون أن يدركوا أن الغرب الذى أغوى القسم الأعظم من علمائنا بالهجرة، أجهز على القسم الآخر بالعمل كإدارى بهذه المؤسسات والجمعيات. فأى مخاطر تحيط بأمتنا العربية، من عنف يحصد أرواح العشرات بل الآلاف فى الصومال الذى تحول إلى خراب، والسودان الذى انفصل شماله عن جنوبه ولم ينتطح فيه عنزان - على حد قول الإمام ابن تيميه - والعراق الذى أكله الذئب ونحن له ناظرون، والجزائر واليمن

وغيرها. وباحثونا كل همهم وشغلهم الشاغل دراسة العنف ضد الطفل، والعنف ضد النساء... إلخ. متى يدرك باحثونا أن أيديولوجيا الصراع العربى - الإسرائيلى، الذى أصبح مسمار جحا، نعلق عليه كل مشاكلنا ومصائبنا، هو هدف إسرائيلى بحد ذاته، يرمى لتوجيه الأنظار بعيدًا عن حلفائها وشركائها فى لعبة تدمير العرب، ولن نكون خجولين فى كشف هذا الحلف الثلاثى، إيران وأمريكا وإسرائيل، وما استراتيجية تحويل الصراع[٢٥]، واستراتيجية تنظيف المجال[٢٦] إلا دليل فاضح لهذه المؤامرة وأطرافها. والشعوبية عشعشت وفرخت فى أبراج الجامع الأموى[٢٧]، وأصبحت بؤرة لتصدير الثورة الإسلامية إلى بلاد العرب. وقلعة العروبة (مصر) نامت عن ثعالبها، تخالها وأنت تدخلها أول مرة مدينة فرعونية، فكل شىء صمم هرمى الشكل، حتى المظلات فى الشوارع، ولعب الأطفال، والإعلانات، بل وصل الحد إلى تصميم الملابس، وأصبحنا نقلد فيه جدنا حنوتس. ويتأكد لك ذلك وأنت تسمع المعلق الرياضى وهو يزف لك بشرى فوز أحفاد الفراعنة فى مباراة كرة القدم. حينئذٍ ما عليك إلا أن تخبر النسابة أن الذين جاءوا مع عمرو ابن العاص كلهم خصيان. أما القومية العربية، ففى مصر كل شىء يطلق عليه قومى - الفريق القومى المصرى، الأمن القومى المصرى، الشخصية القومية المصرية... إلخ - إلا الأحزاب الحاكمة فهى وطنية. والمصرى يستطيع التغيير - إن أراد التغيير - إلا فى محطة جمال عبد الناصر. أما اللغة العربية فى بلد الشعراء والأدباء وفطاحل وفحول اللغة والأدب فهى تلفظ أنفاسها الأخيرة، فلم يبق محل تجارى أو بناية أو شركة أو مصرف أو معمل أو شارع، أو حتى محل صغير إلا كتب باسم أعجمى، أما الأكلات (الشعبية) فلقد تغيرت أسماؤها بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، بل حتى أسماء المواليد الجدد تركت بدون رقيب ولا قانون ضابط. إن اللغة العربية فى بلادنا (مصر) تتعرض إلى حملة، وأقل ما يمكن أن نقول عدوان ثلاثى، ويا ليتها هكذا، بأيدينا صرنا نبث أفلامًا لتعليم الصغار،

ونشرات الأخبار والإعلانات التلفزيونية، والإعلانات على الجدران، وعلى الحافلات، والسلع، والهاتف الجوال، وقطارات الأنفاق، كلها باللهجة العامية والمفردات الأعجمية. وما أكثر ما يحزننا ونحن نطالع علماء مصر في مختلف الاختصاصات - على الفضائيات وهم يتكلمون باللهجة العامية، مع قلب بعض الحروف. ونكسب الأجر والثواب بصبرنا على إمام يدعو للفلسطينيين بلسان أعسر بقوله: سَبْتْ - بقلب الثاء إلى سين - الله أقدامكم، وتعنى باللغة العربية الفصحى: قطع الله أقدامكم. والخطورة التى تواجه اللغة العربية فى القطر المصرى تتمثل فى الدخيل من الألفاظ والمفردات والمصطلحات التى جرت على ألسن الناس من العامة والنخب على حد سواء. وإن استمر الوضع على هذا الحال فلن يحتاج الأجنبى إلى مترجم، بل نحن الذين نكون فى أمس الحاجة إليه ونحن نزور القاهرة.

هذه جزء من قضايانا القومية، التى فى أمس الحاجة إلى دراستها، بدلاً أن نجهد أنفسنا فى موضوعات فرعية، ومشكلات بعضها أصبح فى عداد الغابرين، والبعض الآخر أكل الدهر عليه وشرب.

٤- **التطوير فى إطار المناهج والمقررات الدراسية:** يشترط معهد البحوث والدراسات العربية على المتقدمين للدراسة فى أحد أقسامه لغرض الحصول على درجة الماجستير، الحصول أولاً على درجة الدبلوم العالية، وهذه الدرجة تمنح للدارس بعد مرور سنتين دراسيتين، مقسمة إلى أربعة فصول دراسية، يجرى اختبار تحريرى للطلبة بعد نهاية كل فصل، فى مقرر أو منهج دراسى، يعد من قبل رئاسة الأقسام الأساسية فى المعهد. ويهدف إلى زيادة المعرفة العلمية للدارسين، ومن ثم اعتبرت هذه المرحلة امتدادًا أو تمهيدًا، يهيئ الباحث للحصول على درجة الماجستير. والملاحظ فى هذه المقررات - القسم الأعظم - أنها تعد من قبل النخب العلمية التى تتولى التدريس فى هذا المعهد

وفقا لتخصصاتهم العلمية، ومن ثم تأتى إما ملخص لأطاريح هؤلاء الأساتذة التى أجيزو بها لدرجة الدكتوراه، أو مجموعة من البحوث قام بها هؤلاء الأساتذة فى البيئة المصرية. أو لا يوجد مقرر أو منهج ثابت أصلاً لبعض المواد كما هو الحال فى الفصل الأول (الدورة العامة) أو درس البداوة والتوطين، لقسم الاجتماع - الفصل الثالث - بل تترك للأستاذ حرية اختيار الموضوعات الدراسية. أو يعاد تكرار تدريس المنهج فى أكثر من فصل. وهنا تبرز جملة من الملاحظات:

الملاحظة الأولى: وكما هو معروف أن معهد البحوث والدراسات العربية يضم نخب أكاديمية تعتبر من خيرة النخب الأكاديمية العربية، فهذه النخب العلمية شهدت ولادة معظم الأقسام الإنسانية فى الجامعات المصرية، والكثير من الجامعات العربية. وهذا يعنى مرور فترة زمنية طويلة لنيلهم درجاتهم العلمية، وخلال هذه الفترة الزمنية حدثت تغيرات علمية وفكرية هائلة، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية، التى تستلزم مجاراتها بتطوير مقررات دراسة أكثر قدرة على فهمها وتفسيرها.

الملاحظة الثانية: تشير إلى أن هذه المناهج إنتاج بيئة مصرية، والكثير منها وكما أشرنا أبحاث قامت بها النخب التدريسية فى هذه البيئة، ونتيجة لذلك، فإما أن تحوى هذه الأبحاث مفردات فى اللهجة العامية يصعب على الدارسين العرب فهمها واستيعابها من جانب، ومن جانب آخر تعتبر تشويهًا للغة العربية، والتى وضع المعهد من ضمن أولويات أهدافه نشرها والتعريف بها كلغة علم متطورة تصلح للعلوم العصرية. أضف إلى ذلك هناك بعض المفاهيم ترد فى هذه الأبحاث مثل مفهوم (القومية) مخالفة لنهج المعهد، كمعهد قومى يدعو إلى القومية العربية الشاملة، لا قومية وفق المفهوم الغربى. وتكمن الخطورة فى ترسيخ هذا المفهوم فى أذهان الباحثين الشباب، الذين يعول عليهم نشر الفكر القومى فى أقطارهم.

الملاحظة الثالثة: تدور حول جدوى الاستمرار فى دراسة بعض الموضوعات، رغم التحولات الاجتماعية الجذرية التى أصابت مجتمعاتنا العربية، وأشير هنا بالأخص إلى موضوع البداوة الذى يدرس لطلبة قسم الاجتماع فى الفصل الدراسى الثالث. فنعمة النفط قفزت بالإنسان العربى (من ظهر البعير إلى ظهر الطيارة)، كما يشير الدكتور على الوردى. ولم نعد نرى هذا الحيوان - الجمل - إلا فى حديقة الحيوان أو على الشاشات الفضائية، وإن كان هناك ثمة بقايا للبدو الرحل، فهل ما زالوا فى عزلة كما كانوا قبل عقود من الزمن؟. الأجدر بنا دراسة ثقافة البداوة التى أنسلت إلى المدينة وتسببت فى الكثير من المشكلات الاجتماعية، لا دراستها كنمط معيشى. ويمكن أن نشير هنا إلى بعض المقترحات لتطوير المقررات والمناهج الدراسية.

المعهد - وكما أشرنا سلفًا - يضم خيرة النخب العلمية فى العالم العربى، وبإمكانه تشكيل لجان لوضع مناهج دراسية ثابتة، تراعى التطورات العلمية فى المجالات المعرفية المختلفة، والتحولات الاجتماعية التى برزت على الصعيد العربى. على أن يعاد مراجعة هذه المقررات بين فترة وأخرى. وأن تترك للمعهد حرية تحديد فترات المراجعة.

كما ينبغى تعريب جميع فروع المعرفة، والمحافظة على اللغة العربية، كلغة وحيدة تدرس بها العلوم فى مختلف الاختصاصات العلمية، وتخليص المقررات الدراسات من الشوائب، نتيجة استخدام بعض المفردات العامية. ويجب أن يكون المعهد حازمًا، ومن خلال لجان مراقبة فى منع استخدام اللهجات العامية فى الكتب والمقررات الدراسة. بالإضافة إلى ذلك يجب التأكيد على هيئة التدريس بضرورة إلقاء المحاضرات باللغة العربية الفصحى، والحال ينطبق على مناقشة الرسائل العلمية. ومن الضرورة وجود منهج مدرسى يعرف بالقومية العربية يرافق الدارسين طوال مدة الدراسة فى مرحلة الدبلوم.

٥- التطوير فى إطار التدريس والإشراف: تضطلع هيئة التدريس بمهمة متميزة فى تطوير البحث العلمى، وتعتبر من أكثر المدخلات أهمية، والأكثر تحكمًا فى مستوى جودة المخرجات. ومن هذا المنطلق، تعتبر مستوى أعضاء هيئة التدريس والظروف التى يباشرون بها عملهم من المتغيرات المحددة لفعاليتهم، ولمستوى جودة المهمات الموكلة لهم من تدريس وإشراف على بحوث الطلبة وخدمة المجتمع. وحقيقة الأمر أن المعهد يضم نخب علمية تمرست فى العمل الأكاديمى تدريسًا وإشرافًا، إلا أن هناك بعض النقاط يجب التأكيد عليها:

النقطة الأولى التى يجب التأكيد عليها هى ضرورة العمل على تنظيم خلايا إدارية تسهر على متابعة النشاط البحثى ومردودية البحوث العلمية. كما قد يكون من مهامها الإرشاد والإعلام حول مناهج التدريس المناسبة لكل تخصص، كما أن هذه النخب العلمية يمكن أن تعمل وتشجع على إدخال التقنيات الحديثة فى التدريس من وسائل مرئية ومسموعة أو إعلاميات وغيرها من الوسائل العملية لتطوير أداء الباحث.

والنقطة الأخرى تشير إلى ضرورة تطوير الإشراف المشترك، وذلك بإشراك الخريجين الجدد من الشباب الباحثين. إذ تتيح الفرصة لهؤلاء الباحثين مواصلة التدريب البحثى تحت إشراف أساتذتهم من جانب، كما تتيح من جانب آخر لهذه النخب العلمية التفرغ لمواجهة مشاكل المجتمع.

٦- التطوير فى إطار الإمكانيات التنظيمية والمادية: إن الأهداف والوظائف المنوطة بالمعهد لا يمكن أن نتصور إمكانية تحقيقها بفاعلية دون وجود بيئة مناسبة يوجد بها المعهد، إذ لا بد من وجود مقومات ذاتية ترتبط بالمعهد ذاته ومنها: الإمكانيات التنظيمية، والمادية، ولا بد من إيجاد السبل والوسائل التى تهيئ للمعهد دعم البحث العلمى وتطويره كمًا ونوعًا. ونهتم هنا بإبراز جوانب أهمية الإمكانيات التنظيمية والمادية وسبل تطويرها وتدعيمها:

أ - **الإمكانيات التنظيمية:** أن المعهد وخاصة خلال السنوات العشرة الماضية شهد إقبالاً شديدًا من قبل الباحثين العرب إضافة إلى بعض البلدان الأجنبية، وكما وضحها الإطار الواقعى بلغت نسبة الذين أجيزوا لدرجة الماجستير والدكتوراه (١٥٣) رسالة علمية، أضف إلى ذلك هناك بعض الدراسات تقع خارج الإطار للزمنى للدراسة الحالية. فى مقابل هذا الزخم الهائل من الدارسين لم نشاهد أى تطور تنظيمى كبير يستوعب هذا الكم الهائل من الدارسين. اللهم إلا بعض الإجراءات البسيطة بإضافة موظف إلى هذا القسم أو ذاك من الأقسام الإدارية للمعهد.

ولا نتصور أن يكون هناك حل جذرى لمشاكل المعهد التنظيمية طالما أن الحيز المكانى الذى يشغله لا يساعد على التطوير. ومن هنا تأتى الدعوة إلى ضرورة إيجاد حيز مكانى مناسب يستوعب التطور فى أعداد الباحثين. ويمكن هنا أن يفعل المعهد على غرار ما فعلته معظم الجامعات - إن لم يكن جميعها - فى القطر المصرى، بالانتقال إلى ضواحى القاهرة. ونرى أن هذه الخطوة - إن تمت - تحقق بعض الفوائد منها. إذ يمكن من خلالها التوسع بفتح أقسام علمية وإنسانية جديدة، ويمكن أيضًا تشكل هذه الأقسام نواة لكليات متخصصة مما يمهد الطريق لتحويل المعهد إلى جامعة كبيرة، تمكن أبناء الأمة من إكمال دراساتهم الأولية، إضافة إلى الدراسات العليا. كما أن هناك مشكلة يعانى منها الكثير من الباحثين عند تخرجهم والعودة إلى أقطارهم، تتعلق هذه المشكلة بمعادلة الشهادة، إذ إن بعض الأقطار العربية لا تعترف بالشهادة العليا ما لم تكن مطابقة لنوع التخصص فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس، والتوسع المكانى يهيأ الفرصة لفصل بعض الأقسام واستقلاليتها، كما هو الحال فى تخصصات علم النفس والفلسفة واللغة العربية، التى ما زالت مرتبطة بالدراسات التربوية. وقد يفسح توسع الحيز المكانى إلى إنشاء أقسام داخلية

للدارسين والباحثين، مما يساهم فى حل مشكلة ارتفاع أسعار سكن الباحثين من ناحية، ومن ناحية أخرى يشجع توفر السكن للباحثات على السماح لهن بمواصلة الدراسة، فما زالت مشاركة المرأة متدنية مقارنه بالباحثين الذكور. ومن ناحية ثالثة يمكن أن تكون هذه الأقسام أحد الروافد التى توفر فى الوقت نفسه عائدًا ماديًا يدر على المعهد. وباستقلالية هذه الأقسام، يمكن إنشاء أجهزة إدارية مرتبطة بها، ومستقلة عن بعضها البعض، إضافة إلى التوسع المكانى يسمح بتوسع الحجرات أو الغرف، وبالتالى إمكانية زيادة عدد الموظفين، وإذا ما تم هذا الإجراء، فإننا نكون قد تخلصنا من مشكلة تكدس الباحثين، وانتظارهم لساعات بل وأيام أمام قسم التسجيل لمرحلة الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه كما يحدث اليوم.

ومن الأمور التنظيمية التى يجب على المعهد أن يوليها الرعاية والاهتمام التى إن استمرت فسوف تؤثر على حجم إنتاجنا العلمى، وهنا نشير إلى واحدة من المشكلات التى واجهت دخول بعض الدارسين من بعض الأقطار العربية إلى القطر المصرى لغرض مواصلة إكمال الدراسة. وخاصة العراق والصومال وفلسطين (غزة). وضرورة العمل على إيجاد صيغة تفاهم بين المعهد والحكومة المصرية لتسهيل دخول الراغبين من العرب بمواصلة الدراسة بالمعهد. فالمعهد أولاً وأخيرًا هو معهد قومى عربى، له استقلاليته، ولا يخضع لأى قطر عربى، ومتى ما وجدت مشكلات تحد من مسيرته العلمية، ينقل إلى قطر آخر. فالأمس كان فى بغداد واليوم فى القاهرة وممكن يكون غدًا فى عاصمة عربية أخرى. ويمكن أن تعطى هذه المشكلات أو غيرها، بعض الأقطار العربية المبررات الكافية لفتح فروع للمعهد فى أقطارهم، كما حدث فى العراق، أو تمنع دخول أبنائها كما حدث فى الجزائر.

أما العنصر البشرى فهو عنصر فعال فى عملية التنظيم. وسنشير إلى

بعض الملاحظات التى من الممكن أن تساهم فى تطوير هذا الجانب المهم، وبدورها تساهم هى الأخرى بتطوير مسيرة المعهد البحثية. وتقتصر الملاحظات على العنصر الإدارى فقط، إذا سبق وأن أشرنا إلى هيئة التدريس والإشراف.

أولى هذه الملاحظات تتعلق بصفات الإدارى، وما يجب أن يتحلى به من روح قومية وثابة، وإخلاص شديد، وتفان تام، وأن تربطه بالباحثين والدارسين رابطة الولاء والانتماء القومى. وأن يحسن المعاملة معهم، ويساعدهم فى حل المشاكل التى تعترضهم. وأن يشعرهم دائمًا أنه فى خدمتهم، وأنهم سبب وجوده فى هذه الوظيفة. وأن يتحلى بالصدق والأمانة والنزاهة، وأن يكون من السمعة الطيبة والسلوك القويم مما يترك أثرًا على سمعة المعهد.

والملاحظة الثانية: تتعلق بجنسيات الجهاز الإدارى، فهم جميعهم من القطر المصرى. ومن هنا يجب العمل دفعًا لعملية التطوير المنشودة، أن يكون تواجد للأقطار العربية الأخرى. وهنا نقترح أن يكون العاملين فى الجهاز الإدارى للمعهد بالنسبة للقطر الحاضن لا تزيد عن (٥٠٪). وأن تتقاسم النسبة الباقية بقية الأقطار العربية، ويفضل أن يكون من خريجى المعهد نفسه، وبهذا نكون قد ساهمنا بخفض نسبة البطالة بينهم من جانب، والحد من هجرتهم من جانب آخر. ومن جانب ثالث يمكن أن يضعف هذا الإجراء الصبغة القطرية للمعهد، نتيجة للجنسية المصرية للجهاز الإدارى. وبالتالى فإن وجود ممثل للأقطار العربية بالمعهد عامل مشجع للراغبين بالدراسة، مما ينعكس على حجم إنتاجنا العلمى، وتنوع الأقطار العربية المساهمة فيه.

ب- الإمكانيات المادية: إن مصادر التمويل فى معظم الجامعات فى الوطن العربى أو فى دول العالم الأخرى تعتمد مصادر مختلفة للتمويل: كالأموال الموظفة على الطلبة، والمعونات التى تقدمها مؤسسات دولية مثل:

البنك الدولى والوكالة الدولية للتنمية والمؤسسات الخيرية. أما معهد البحوث والدراسات العربية فهو مؤسسة بحثية صرفة تستوفى جل كفايتها المالية من الرسوم التى تدفع من قبل الباحثين. وفى ضوء الدواعى التى أشرنا إليها وغيرها يتوجب البحث عن مصادر أخرى للتمويل. ويمكن أن نضع بإيجاز مقترح لتطوير مصادر التمويل:

١- الاستثمار: هناك مجالات للاستثمار متنوعة بتنوع طبيعة الطلب الاجتماعى، كالخدمة الاستثمارية، والتدريب المستمر، وإعداد البحوث الممولة... وغيرها. والاستشارة والإرشاد، وتتمثل فى تقديم الخدمة الاستشارية والإرشادية للأفراد والمؤسسات الراغبة فى ذلك. والتمويل عن طريق الشراكة، ويمكن أن تتخذ الشراكة أشكال عدة منها: إعداد برامج للتدريب لفائدة عاملين فى مختلف قطاعات الإنتاج والخدمة والإدارة. إنشاء مجالس استشارية مع قطاعات علمية وهياكل فى مجال الصناعة والإدارة والتجارة... وغيرها.

٢- سوق العمل: إن التنمية والتطور فى أى بلد من بلدان العالم بما فيهم أقطارنا العربية مرهون بتنمية رأس المال البشرى، والأخص الأطر المكونة فى مؤسسات البحث العلمى. وتظهر الحاجة الملحة إلى هذه الأطر كلما ازدادت التخصصات المهنية وتفرعت، وكلما ازدادت حدة التراجع للتوظيف فى القطاع للعام مما يؤدى إلى غياب الحماية عن سوق الأطر الجامعية، ونزوعه إلى أن يصبح سوقا أكثر تنافسية. وقد لا نجد تفسيرًا لارتفاع نسبة البطالة بين حاملى الشهادات العليا إلى تدنى القيمة العلمية لهذه الشهادات بقدر التحولات الحاصلة فى مجال الوظائف والمهن. لذا يتوجب وضع خطط مدروسة لتطوير البحث العلمى يتلاءم مع متطلبات سوق العمل فى المجتمع، وتتضمن هذه الخطة:

استحداث تخصصات تتلاءم مع حاجة السوق المحلية والمجتمع بكافة قطاعاته الإنتاجية. وإمداده بالكفاءات الواعدة التى تستجيب لشروط المنافسة

دوليًا وتسهم فى تطوير مختلف أوجه الواقع المحلى. وإيجاد صيغة ملائمة لتنظيم شراكة بين المعهد والفاعلين الاقتصاديين وأرباب العمل. وفتح مكتب ارتباط توكل له مهمة توظيف الباحثين الجدد فى الأسواق العربية.

٣- الوقف: الوقف هو حبس العين عن التمليك والتملك، وجعل منفعتها مخصصة لجهات معينة. وقد عرفت هذه الفكرة منذ زمن بعيد، وعمل بها فى الأزمان الغابرة عند قدماء المصريين، كما عرف الرومان فكرة شبيهة بالوقف. أما الجرمان فقد عرفوا نظام الإرصادات، وهو نظام شبيه بالوقف فى الفكرة والهيكل. أما فى النظام الأنجلو- أمريكى فإن الوقف تقابله فكرة الثقة (الترست)[٢٨]. وهنا علينا أن نذكر أن كثيرًا من المؤسسات ذات الطابع الخيرى كانت قائمة على فكرة الوقف فى دعمها المالى، إذ لم تكن فى تلك العصور من اختصاص الدولة أو الحكومة، وإنما كان من فيض الخيرين والمحسنين. ولكى يتمكن هذا النوع من المؤسسات - الذى يعطى ولا يأخذ - من النهوض بمهامه فى تقديم العون لمن هم فى حاجة إليه - دون مقابل - ازدهر نظام الأوقاف فى الإسلام. وهكذا شرعت الأوقاف فى الإسلام ليكون ريعها صدقة جارية. فكان صاحب المؤسسة أو منشؤها - وهو غالبًا من الأثرياء - يحبس على منشأته وقفًا يدر عليها موردًا ثابتًا، يضمن لها البقاء والاستمرار فى أداء رسالتها، ويفى باحتياجاتها، ونفقاتها وأجور العاملين فيها. وبذلك تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها والنهوض بواجباتها، والمضى فى حمل الأمانة دون أن تعيش مهددة بالإفلاس والتوقف، أو أن تضطر إلى طلب معونة الخيرين، مما يجعلها تحت رحمة الظروف[٢٩]. أما فى الوقت الحاضر فما زالت الكثير من هذه المؤسسات تجد الدعم والإسناد من قبل هذه الجهات سواء كانت أفرادًا أم مؤسسات. وتعتبر المؤسسات التعليمية والبحثية من أكثر المؤسسات التى تحصل على هذه الرعاية. وهذا سر نجاح الكثير من الجامعات فى العالم

الحديث، وحتى فى العالم العربى والإسلامى نجد هناك الكثير من المؤسسات العلمية، وخاصة المؤسسة الدينية تعتمد بشكل أو بآخر على فكرة الوقف. ومن هذا المنطلق لا بد من خطوة جادة لتفعيل فكرة الوقف لدعم النشاط العلمى وتطويره فى معهد البحوث والدراسات العربية، خاصة وأن المعهد يحظى بفرصة لتفعيل هذا الجانب أكثر من غيره، نظرًا لكونه مؤسسة عربية تجتمع تحت مظلته جميع الأقطار العربية هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن المعهد لكونه يدعو إلى فكرة القومية العربية فقد يجد الكثير من أبناء هذه الأمة المتحمسين لهذا المشروع ممن لديهم القدرة على وقف جزء من أموالهم لهذا الغرض.

٧- **التطوير فى إطار نظم قياس الجودة وأساليبها:** تتركز جهود الجامعات على إشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الذى تخدمه، وتحسين الأداء فى جميع مجالات عمل الجامعة، وإنشاء نظم تحدد كيفية تنفيذ العمل بأفضل كفاءة وجودة، وتقويم الأداء وقياسه، ووضع معايير لقياس الأداء، تمكن منشآت التعليم العالى من القدرة على المنافسة، وتطوير أسلوب العمل، وتحسين مستوى الاتصالات.

وقد أنشأت العديد من الدول هيئات للحفاظ على جودة التعليم العالى، سمى بعضها هيئة اعتماد، وسمى بعضها الآخر هيئة تقويم، أو الاعتماد الأكاديمى. وهو شهادة تمنح لمؤسسة تعليم تؤمن معايير محددة لجودة التعليم العالى، وقد تختلف معايير الاعتماد من دولة إلى دولة، أو من مؤسسة تعليم إلى مؤسسة تعليم أخرى، إلا أنها تتفق فى أهداف الاعتماد الآتية:

- الإسهام فى تحسين جودة التعليم العالى.
- ضمان حصول الطلاب على شهادات جامعية بموجب معايير أكاديمية تتصف بالجودة العالية باستمرار.

- وضع معايير للتقويم الداخلى فى المؤسسات التعليمية.
- ضمان اتخاذ إجراءات تحسينية فورية عند ظهور نقص فى الالتزام بمعايير الجودة.

ويعد الاهتمام بجودة البحوث الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أى دولة. ولتحقيق الاعتمادية فى البحوث يجب توافر مجموعة من المعايير فى معهد البحوث ليستطيع أن يحقق مزايا تنافسية مقارنة بالجامعات والمعاهد العليا الأخرى.

وتتمثل أهم العناصر التى يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى البحوث العلمية بالأتى:

هيئة التدريس، والدارسون، والخطة الدراسية، والمبانى الجامعية، والإدارة الجامعية، والكتاب الجامعى، والإنفاق على التعليم، وتقويم الأداء التعليمى. ولضمان تطبيق العناصر السابقة يجب توافر قيادة علمية ملتزمة بمدخل إدارة الجودة الشاملة، ومن أعضاء هيئة تدريسية وموظفين مدربين ومشاركين فى تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ومناخ تنظيمى حافز وإيجابى، ونظام اتصال فعال، وتطبيق رشيد لمفهوم المساءلة، فضلاً عن الإلمام بطموحات المستفيدين من خدمات البحوث العلمية.

وهناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها للحكم على مستوى البحوث فى المعهد منها: مؤشر مستوى الجودة المعتمد دوليا فى هذا المجال. وكفاءة الخريجين اعتبارًا للمعارف العلمية والتأهيلية المطلوبة فى التخصص. كذلك الإسهام فى تقدم العلوم والمعارف بواسطة البحوث العلمية التى تشارك بكيفية ناجحة فى المنتوج العلمى الإنسانى. والمساهمة فى التنمية الاجتماعية بالاستجابة للطموحات المجتمعية فى التقدم والتحديث، وبالمشاركة فى حل المعضلات الاجتماعية.

٨- **التطوير فى إطار النشر والإعلام:** الحديث عن التطوير فى هذا الإطار يأخذ مجالات عدة، بعضها يتعلق بالمطبوع والمنشور من الأبحاث العلمية، والآخر يتعلق بالإعلام العلمى، وآخر يتعلق بالإعلام المرئى والمسموع. والحقيقة أن المتتبع لإنتاجية معظم الجامعات العربية فى مجال المطبوع من الإنتاج العلمى يجد أنه لا يرتقى إلى الطموح المنشود، ولا يرتقى إلى الدور المنوط بهذه المؤسسات. فهو فى معظمه ينصب فى ثلاثة مجالات رئيسة:

١ - ما يتم على مستوى المطبوعات الخاصة.

٢ - ما يتم على مستوى المنشور فى المجلات العلمية، وهى فى أغلب الأحيان لا تزيد عن مجلة واحدة أو دورية أو حولية تصدرها هذه المؤسسات تعنى بنشر أبحاث هيئة التدريس فى هذه الجامعات.

٣ - ما يتم على مستوى الدراسات العليا هو المجال الأخير.

وهذه المجالات الثلاثة هى المجالات الرئيسة التى يتم من خلالها نشر إنتاجنا العلمى فى معهد البحوث والدراسات العربية. والجدير بالذكر هنا أن معظم الأقسام العلمية فى الجامعات بالعالم العربى - والعالم بصورة عامة - تقوم بإصدار مجلة متخصصة بالفرع العلمى أو التخصص الدقيق. فهناك مجلة خاصة يصدرها قسم اللغة العربية، وأخرى لقسم الاجتماع، ومجلة تعنى بنشر الأبحاث الاقتصادية يصدرها قسم الاقتصاد، وهكذا. ورغم أن المعهد يضم ١١ قسمًا علميًا متخصصًا، وهو كادر علمى كبير، فإنه لا يصدر سوى مجلة واحدة. وهى مجلة فصلية (تصدر كل ثلاثة شهور). ومن هنا تأتى الدعوة إلى تفعيل هذا المجال، وإلزام الأقسام العلمية وكوادرها بتأسيس مجلة تعنى بالبحث العلمى وفقًا لكل تخصص علمى. ودعم الباحثين وتشجيعهم على القيام بالبحوث العلمية.

والنشر وسيلة فعالة للتواصل مع الآخرين، وتبادل الأفكار، والتعريف بالعلم والعلماء، عبر نشر ما استجد من الدراسات والأبحاث، سواء ما تعلق منها بنا أم بالطرف الآخر. فالعلم يتقدم بخطى متسارعة، والأمم تتسابق فى تقديم إسهاماتها وإبداعاتها فى مجال المعرفة من جانب، ومن جانب آخر، فهى تتسابق أيضًا فى الحصول على إنجازات الآخرين وإبداعاتهم العلمية. وهنا يبرز دور النشر العلمى فى التواصل مع الآخرين أخذًا وعطاء. لذا لا بد من تفعيل هذا الجانب، على اعتبار أن المعهد مؤسسة بحثية، والاستفادة من التطورات العالمية يعتبر ضرورة لدفع حركة الواقع البحثى العربى - الذى يشهد تعثرًا واضحًا - وخطوة إلى الأمام هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يجب أن نكون حاضرين، وفاعلين فى رفد الفكر العالمى بما نمتلك من إنجازات عقولنا العربية. فلدينا نخب قادرة على التواصل وقادرة على الإسهام، إذا ما توفر لها المناخ العلمى الملائم، والدعم المادى والمعنوى المناسبين.

والنقطة الأخيرة التى لا بد من الإشارة إليها ونحن نتحدث عن التطوير فى إطار النشر والإعلام. إنه وفى خضم الصراع الدولى المحموم لفرض كل دولة إرادتها، ونشر ثقافتها، مستخدمة بذلك شتى أنواع التكنولوجيا المتطورة، وآخر ما توصلت إليه البشرية من آلات ووسائل كالفضائيات الهوائية، والشبكة الدولية وغيرها، التى عجلت بسرعة إيصال المعلومة والأفكار، وبات سحر تأثيرها يمتد إلى كافة شرائح المجتمع. فإن العرب ما زالوا بعيدين عن استخدام هذه التكنولوجيا فى نشر ثقافتهم وتوجيهها التوجيه السليم لخدمة قضاياهم. وانطلاقا من هذا، فلا بد للمعهد من الاهتمام بالجانب الإعلامى، وضرورة وجود محطة فضائية تهتم بقضايا أمتنا العربية من جانب، والتعريف بالمعهد كمؤسسة علمية عربية، ومنبر للتعريف بعلمائنا وإنجازاتهم من جانب آخر. كما يجب تطوير الموقع الإلكترونى للمعهد، أو تأسيس مواقع أخرى تهتم بقضايانا البحثية والقومية.

خـاتمة:

عندما شعر العرب فى الأندلس بالخطر يداهمهم فى أواخر أيام ما عرف بدويلات المدن الإسلامية، وقبيل سقوط غرناطة بسنوات ليست بالكثيرة، تطوع الكثير من رجالها من أهل الأدب والعلم بطلب النجدة من إخوانهم من المدن العربية والإسلامية الأخرى، جاء طلب هذه النجدات على شكل رسائل، أو ما عرف بالأدب العربى بأدب الرسائل، أو رسائل الاستصراخ. ويذكر لنا التاريخ أن فلول العرب المنهزمة وصلت الشاطئ الجنوبى للبحر المتوسط يطاردهم رجال قشتالة وآراغون، ولم يقرأ هذه الرسائل أحد من العرب إلا بعد قرون. وما رسالتى هذه إلا واحدة من هذه الرسائل، أروم فيها أمرين لا ثالث لهما، البحث العلمى، والقومية العربية، بهما نعز، وبهما ننتصر وبهما نسترجع فردوسنا المفقود. وأطلب فى هذه الرسالة:

- أن تكون موضع اهتمام من قبل المسئولين على هذه المؤسسة الرائدة، وأقصد بذلك معهد البحوث والدراسات العربية، وأن يعكفوا على قراءة ما توصلت إليه من نتائج، وما طرحته من حلول، وأن يعملوا جاهدين على رفع ما كشفته من مشكلات وصعوبات وتحديات، تواجه مسيرة البحث العلمى.

- وأن تعلو أصوات الاستصراخ من قبل باحثينا الشباب، مطالبين أصحاب الشأن والقائمين على المؤسسات العلمية والبحثية، والمهتمين فى هذا المجال من كافة شرائح المجتمع، وعلى كل المستويات، وعلى كافة الأصعدة، بإنقاذ الواقع البحثى العربى من حالة التعثر التى تنتابه. وأن تكون دراساتهم وأبحاثهم التى يعدونها لنيل الشهادة العليا، منبرًا حقيقيًا لإسماع أصواتهم، وفى ذات الوقت، يجب أن تأتى هذه الدراسات والبحوث معبرة تعبيرًا حقيقيًا عن واقعنا الاجتماعى والعلمى، وصورة عاكسة لما يعانيه هذا الواقع.

- تحسين قدراتنا وقدرات أجهزتنا العلمية على تخطيط عطائها تخطيطيًا يبدل من تحديد دقيق قائم على رؤية متعمقة باحتياجات مجتمعنا.

- السعى الدءوب لتحسين أساليبنا فى إدارة النشاط العلمى بكل أنواعه التى عرضنا إليها فى هذه الورقة، لتستكمل الخطوة التالية فى العطاء، ولكى لا تعجز عن تحقيق ما استهدفنا فى مخططاتنا، فنوصل خيبة الأمل فى دور المؤسسات العلمية الذى بدأ يسود كثيرًا فى المجتمعات العربية.

- ضرورة الانطلاق من الكلام العام ومعسول الحديث إلى الدراسات والنشر عن مشاكلنا الاجتماعية الخطيرة التى نعانى منها بعمق، يتطلب مثل هذا التوجه أو التفهم دراسات نظرية وميدانية تعتمد على الأرقام والوثائق والتحليل.

- لا بد من تحليل الماضى والحاضر لنرى ما نريد استبعاده من عناصر، وما نريد التأكيد عليه، وما الذى ينبغى إدخاله بوصفه عنصرًا جديدًا. وفى هذا السياق لا بد من أن نتفق جميعًا على مضاعفة الجهود لبلورة سياسات واستراتيجيات على المستويين المحلى والقومى للعلوم والتقنيات، وتوظيفها فى خدمة الأهداف العليا للمجتمع. ولا يجوز الاكتفاء بالبحث العلمى، بل لا بد من تطبيقه، وإيجاد آليات تنفيذ نتائجه وتوصياته.

- عند استشراق آفاق المستقبل لا بد أن نعطى الفرصة لجهودنا وخيالنا الذاتى المنبثق من صلب مشاكلنا وخوفنا على مجتمعنا. ومع الاعتراف بخطورة التطورات الاجتماعية، وجب التأكيد على ضرورة تطوير وسائل التصدى بما يتناسب وحجم التحدى.

- ضرورة الإفادة من تجارب الأمم الأخرى فى مجال علم الاجتماع، والسعى إلى إدخال ما هو نافع منها لأساليبنا.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) صلاح سالم زرنوقه، الجامعات والعملية التنموية، التعليم العالى فى مصر، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٣٧٩.

(٢) زينب سليم، التجربة المصرية فى إنشاء نظام قومى لضمان جودة التعليم العالى، التعليم العالى فى مصر، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال مؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية. القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٤٣٢- ١٤٣٣.

(٣) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب، ملامح الإنتاج العلمى لقسم البحوث والدراسات الاجتماعية، مصدر سابق. ص٢١٣-٢١٥.

(٤) معظم الباحثين أنهى مرحلة الدبلوم فى المعهد، والبعض الآخر حُمِّل دروس تكميلية، لذا اعتبر المقرر الدراسى أحد أطراف الرسالة.

(٥) منير محمود بدوى، دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، التعليم العالى فى مصر، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية. القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٦) على ليلة، التحولات الاجتماعية والتعليم العالى فى مصر، التعليم العالى فى مصر، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦م. ص١٢٧٨- ١٣٠٧.

(٧) نفس المصدر، ص١٣١٠- ١٣٣٣.

(٨) أسامه الخولى، وآخرون، تهيئة الإنسان العربى للعطاء العلمى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٦٩.

(٩) على ليلة، المعرفة والمجتمع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص، ١٠٦.

(١٠) سلمان رشيد، الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمى : نظرة أولية، شؤون عربية، عدد ٧٨، حزيران، ١٩٩٤، ص٨٣.

(١١) على ليلة، المعرفة والمجتمع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص، ١٠٩- ١١٤.

(١٢) عادل عوض، سامى عوض، البحث العلمى العربى وتحديات القرن القادم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، عدد ٤٤، الإمارات، أبو ظبى، ١٩٩٨، ص٣٤.

(١٣) نوزاد الهيتى، دور مراكز البحوث فى التنمية فى الوطن العربى، شؤون عربية، عدد ٩٩، سبتمبر ١٩٩٩، ص١٤٣.

(١٤) صبرى صيدم، العرب فى زمن المعرفة والمعلومات، ٢٠٠٤/٨/١٢.
www. Arabcaucus.net/papers-articles/sabril.htm

(١٥) على ليلة، المعرفة والمجتمع، ١٣٧-١٤٠.

(١٦) المصدر السابق، ص١٤٧.

(١٧) المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٨.

(١٨) على ليلة، المعرفة والمجتمع، ص١١٤- ١٢٠.

(١٩) نفس المصدر، ص١٢٣- ١٢٥.

(٢٠) نفس المصدر، ص١٢٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٢٢) للاستزادة أكثر، انظر، منير محمود بدوى، دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، التعليم العالى فى مصر، مصدر سابق، ص١٨٩.

(٢٣) حديث ضعيف - الراوى: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف - سلسلة الألبانى - الأحاديث الضعيفة - حديث رقم ٩٢٦.

(٢٤) يشير الباحث هنا إلى الهجرة الآسيوية إلى أقطار الخليج العربى، والتى شهدت نزوح واستيطان الملايين من الهنود والفيتناميين والبنغال والأندونسيين وغيرهم.

(٢٥) بدأت معالم هذه الاستراتيجية تتضح فى نهاية السبعينيات، بعد إزالة نظام الشاه فى إيران، حيث تهدف إلى تحويل الصراع العربى أو الإسلامى - الصهيونى، إلى سنى - شيعى.

(٢٦) بعد أن فشلت استراتيجية تحويل الصراع، أو انتابها التلكؤ والبطء، قام الغرب بحملة عسكرية لتوسيع مجال إيرانى، من الشرق بإزاحة حكم طالبان السلفى المتشدد، ومن الغرب إزالة حكم البعث القومى المعادى لإيران، كما أوجدت لإيران بؤر فى منطقة الخليج العربى وبعض مناطق الشام عن طريق الأحزاب أو التعددية الحزبية التى فرضتها أمريكا والغرب على أقطار المنطقة.

(٢٧) تشير هنا إلى ظاهرة لفتت انتباه الباحث أثناء إقامته فى الشام، حيث لاحظ نشاطًا إيرانيًا كبيرًا تمثل فى شراء المحلات والفنادق والمستشفيات، والبيوت، إضافة إلى وجود المدارس والحوزات الدينية، التى تستقبل الطلبة من مختلف الأقطار العربية، ثم يعاد إرسالهم إلى بلدانهم لنشر ما تعلموه وفقا للتعاليم الدينية الإيرانية.

(٢٨) أحمد محمد رفعت، الأوقاف الدولية، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٩، ص٩٨-٩٩.

(٢٩) محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر، القاهرة، ١٩٨٠. نقلاً عن سعيد عبد الفتاح عاشور، أضواء على جوانب من حضارة الإسلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩، ص١٦٤-١٦٥.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
منظمة الجامعة للدول العربية

الاحتفاظ بالمادة المتعلمة فى ضوء نظرية أوزبل

د. طالب صليبى الزبيدى(*)

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [سورة الحجر، الآية ٩].

تمهيد:

إن نظرية التدريس تعنى، القيام، بتحويل نظريات التعلم، من نظريات عامة تصبغ بصبغة المختبر، إلى نظريات خاصة، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظريات التعلم، ويتحدد ميدان علم النفس التربوى بالكشف عن المبادئ التى تسهل عملية التدريس الصفى، وأن نواحى التدريس التطبيقية التى تشتق من هذه المبادئ تكون نظرية التدريس (توف، ١٦٨٤، ص١٣).

مشكلة البحث:

تعد مسألة الاحتفاظ بالمادة المتعلمة، سر التعليم، والمعيار الأساسى لنجاح عملية التربية بشكل عام، وما يترتب عليها من آثار بارزة فى سلوك الدارسين، على شكل نشاطات علمية وإنسانية بشكل خاص، ونظرية أوزبل (Ausubel) من بين أهم النظريات التى تناولت التعليم ذا المعنى، إذ افترض أوزبل فى نظريته، أن البنية العقلية للمتعلم، منظمة تنظيمًا هرميًا، يحتوى على مفاهيم وأفكار ثابتة على مستوى عال من العمومية والشمول، وتحتوى هذه المفاهيم الشاملة على أفكار ومفاهيم أقل شمولاً، بحسب التصنيف الهرمى (الشرقاوى، ١٦٨١، ص١٢) وهذه الحقيقة تؤكد على أن الاحتفاظ بالمعلومات،

(*) باحث.

وتحويلها إلى خبرة منظمة، هى الأغراض السلوكية المنشودة من عملية التدريس، وأن فن اختيار أفضل الطرائق التدريسية القادرة على إيصال المعلومة لذهن المتعلم، وكيفية المحافظة على استبقائها فى ذهنه يعد من أفضل فنون التدريس، وأى استراتيجية تربوية تبنى على هذا المنوال، يراهن على نجاحها فى تحقيق أهدافها، كون مدرسيها امتلكوا الأداة الفعالة، فأدركوا أهمية الأساليب المحورية، لاتخاذها من أفضل فنون التدريس، وأيسر خيارًا من حيث طريقة التعليم الفعالة، وكيفية التعامل مع مقوماتها التى إذا ما تم اعتمادها، والتفاعل الحسن مع عناصرها، فإنها ستحقق الأهداف التربوية المنشودة لاستراتيجية البلد التربوية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الاحتفاظ بالمادة المتعلمة فى ضوء نظرية أوزبل التعليمية، من خلال التركيز على الدراسات التطبيقية الصفية، بوصف الصف الدراسى، هو المحل العلمى لبروز مهارات المدرس فى مختلف مجالات التدريس والمؤلف الذى يهيئ عناصر التعليم المتعددة، ويؤمن لها أجواء تفاعلها، لكى تصبح كفايات تدريسية تمكن المتعلم من استيفاء المادة المتعلمة فى ذهنه، ومن هذا المنطلق، يؤكد (أوزبل، ١٩٨٨) على (حجرة الدرس) ويرفض التجارب العلمية، لأن فى موقف التعليم الصفى، يحدث تفاعل صفات المعلم وصفات المتعلم فى موقف العلم (توف، ١٩٨٤، مصدر سابق، ص١٤).

هدف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى التعرف على كيفية الاحتفاظ بالمادة المتعلمة، وسبل استيفائها فى ذهن المتعلم، فى ضوء نظرية أوزبل التعليمية.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالى إلى التعرف على كيفية الاحتفاظ بالمادة المتعلمة عند الدارسين، وأفضل طرائق التعليم الهادفة إلى استبقائها فى حدود نظرية أوزبل التعليمية.

المبحث الأول

نظرية التعلم المعرفية

طرح أوزبل - وهو من العلماء المهتمين بعلم النفس التربوى - نظريته المعرفية فى المادة ما بين (١٩٦٣-١٩٦٩)، تناولت التعليم اللفظى ذا المعنى وافترض فى نظريته، أن البنية العقلية للمتعلم مرتبة ترتيبًا هرميًا، تحوى على مفاهيم وحقائق وأفكار ثابتة على مستوى عال من العمومية والشمول، وتحتوى هذه المفاهيم الشاملة على أفكار ومفاهيم أقل شمولاً بحسب التصنيف الهرمى.

والتعلم ذو المعنى، يهدف إلى تسهيل الربط بين المادة الجديدة التى يتعلمها الطالب، وما يمتلكه من معلومات فى بيئته المعرفية، ويعد النموذج التعلم ذو المعنى، أحد النماذج التى حاولت أن تجمع بين توضيح الكيفية التى يحدث بها التعلم والأسلوب الذى يمكن بواسطته تجسيد المبادئ والتعليمات لتحقيق هدفا أساسيًا محددًا، وهو تعلم المادة الدراسية بشكل فعال والاحتفاظ بالمادة المتعلمة، والإفادة منها فى مواقف جديدة (شريف، ١٩٨٩، ص١١٦).

وهذا يعنى أن المادة التعليمية، يكون لها معنى بمدى ارتباطها الحقيقى بالمعلومات التى لها علاقة بها، والمتكونة على نحو مسبق فى البيئة المعرفية للطالب والموقف التعليمى، وعلى العكس إذا لم يكن هناك ارتباط للمادة المتعلمة بالبنية المعرفية، فسيكون أصمًا.

إن التعلم ذا المعنى، عملية متميزة من عمليات التعليم، ولا يحدث هذا إلا إذا كانت المادة التعليمية مرتبطة بخلفية الطالب التعليمية السابقة، والمتكونة من المعلومات ذات العلاقة التى تجعل ظهور المعانى الجديدة أمرًا ممكنًا (الأزيرجاوى، ١٩٩١، ص ٢٠٨)، ومن ذلك، يتضح أن التعلم عند (أوزبل) فى تنظيم المعلومات، عملية أصدرت علاقات وارتباطات بين المعلومات الموجودة فى البنية المعرفية للطالب، وما يقدم له من معلومات جيدة يمكن نقلها لتكون فيما بعد جزءًا من طاقته الفكرية ورصيده المعرفى، التى سيكون لها قوة تنظيمية واستيعابية تساعده فى إدراك الجديد من المعلومات، لذا تؤدى البنية المعرفية، بما يمتلكه من معلومات دورًا مهمًا فى عملية التعلم (حيدر، ١٩٩٣، ص١٧٥)، وكلما ازداد وضوح معنى المادة التى تدرس، قل مقدار نسيانها، ونحن نتذكر المبادئ المهمة التى تسيطر على حياتنا وتؤثر فيها، والتى قد تساعدنا على تنظيم العديد من أفكارنا، والمحتوى الذى يدرسه الفرد ويكون له معنى كبير يتذكره بما يتناسب مع معناه، أما الذى لا معنى له فقد ينساه حتى قبل أن ينطق آخر كلمة فيه (جابر، ١٩٧٧، ص ٣٧٤)، وذكاء المتعلم يلعب دورًا جوهريًا فى الاحتفاظ بالمادة المتعلمة، وأن انتقال أثر التعلم يعتمد على قدرة وعلى إدراك ما يوجد بين المواقف المتباينة من علاقات ومعان مشتركة، وهذه القدرة تعتمد على ذكاء المتعلم، ولذلك فمن الطبيعى أن يختلف مقدار أثر التعلم باختلاف ذكاء المتعلمين (سمعان، ١٩٥٩، ص١٢٤)، وأن علم تقديم الأفكار والمعلومات - ومنها بشكل فعال وذى معنى - هو الوظيفة الأساسية للتربية، وهذه مهمة شاقة وخلاقة وليست مهمة روتينية آلية، ومهمة اختيار المعلومات وتنظيمها وتقديمها وترجمتها، وبطريق تناسب مستويات المتعلمين التكوينية تتطلب ما هو أكثر من السرد والاستظهارى للحقائق (الحمدانى، ١٩٨٩، ص٣٩٩).

ويتضح من ذلك، أن المعرفة طبقًا لنظرية أوزبل تتجسد فى ثلاث نقاط هى:

- التنظيم الهرمى للبنية المعرفية: المفاهيم والمبادئ الأكثر شمولاً تحتل قمة الهرم وتليها المفاهيم والمبادئ الأقل، فالأقل شمولاً، ويعنى هذا، أن الفرد يتعلم أولاً المفاهيم الأقل عمومًا، ثم يبنى عليها المفاهيم الأكثر عمومًا (weill, 1998, p. 204).
- التفاضل المتعاقب: أى أن المبادئ والمفاهيم المتسلسلة والمنظمة التى تكون البنية المعرفية للمتعلم، تخضع بصورة مستمرة للتعديل، فالمفاهيم الأقل شمولية بالنسبة للمتلقى تصبح أكثر شمولية وتحتل مواقع أعلى فى التسلسل المعرفى إذ تندرج تحتها مفاهيم أقل عمومية (سركز، ١٩٩٦، ص٨٩).
- التوفيق التكاملى: يقصد به العلاقة بين المفاهيم، فعندما يشعر الفرد بأن هناك علاقة تشابه أو تناقض بين مفهومين أو أكثر فى محتواه المعرفى يحدث ما يسمى بالتوفيق التكاملى (حيدر، ١٩٩٣، مصدر سابق، ص٧٣).

وميز (Ausubel) أوزبل بين أنواع التعلم على أساس بعدين هما:

البعد الأول: خاص بالطرائق والأساليب التى تقدم بها المادة التعليمية للطالب فهو يكتسب المادة المتعلمة بطريقتين:

١ ـ **طريقة الاستقبال:** إذ يؤدى المدرس، دورًا رئيسًا فى العملية التعليمية فهو يعد المادة المتعلمة وينظمها حتى تقدم للطالب بصورتها النهائية من دون أن يطلب منه أية مهمة استكشافية، أى أن التعلم الاستقبالى، Reception Learning، يحدث بتقديم المعلومات إلى المتعلم فى شكلها النهائى مثلما يحدث فى طريقة الالتقاء أو المحاضرة (سركز، ١٩٩٦، ص٩٠).

٢ ـ **طريقة الاستكشاف:** إذ يظهر دور المتعلم واضحًا فى العملية التعليمية، وفيها لا يعطى له محتوى المادة التعليمية بشكل نهائى، ويطلب منه أن يكشف بنفسه المعلومات جزئيًا أو كليًا ويحاول المدرس بطريقة محدودة أن

يربطها أو يدمجها ببنيته المعرفية التى يمتلكها الملتقى فى الأساس، ويحدث بطريقة تكون المادة الدراسية فى التعلم الاستكشافى Discovery Learning ناقصة أو غامضة، فليجأ المتعلم إلى استخلاص المعانى واكتشاف المفاهيم (سركز، ١٩٩٦، المصدر نفسه، ص٩٠).

البعد الثانى: يتعلق بالوسائل التى يستخدمها الدارس لتذكر المادة المتعلمة أو ربطها بالبنية المعرفية التى يمتلكها، وهى نوعان:

١- **التعلم الاستظهارى:** ويحدث عند قيام الطالب، باستظهار المادة التعليمية والاحتفاظ بها، دون إيجاد أية رابطة أو علاقة بينهما، وبين بنيته المعرفية السابقة، وعندها يكون الاحتفاظ بالمادة التعليمية آليا.

٢- **التعلم ذو المعنى:** وهو ربط المادة التعليمية الجديدة، بطريقة منظمة وغير عشوائية، بما يمتلكه المتعلم، من معلومات سابقة يمكن تذكرها أو استدعاؤها وحدد (أوزبل) Ausuble، أربعة أنواع رئيسة للتعلم الصفى هى:

أ- **التعلم الاستقبالى الاستظهارى:** إذ تأخذ المادة المتعلمة شكلها النهائى فى تذكرة الفرد لها فقط، دون تعامل مع ما لديه من معلومات ومعارف سابقة، والحق أننا نعيش فى عالم يمطرنا كل يوم بوابل من المعلومات نعجز معه عن الاحتفاظ بكل هذه المعلومات والإفادة منها، ومع ذلك نحن نشعر بالحاجة إلى الإفادة من هذه المعلومات، وفى هذا تعقيد متزايد لمهمة المربى وواجب المعلم (عامل، ١٩٧٧، ص ٦٠٣).

ب- **التعلم الاستقبالى ذو المعنى:** وهذا التعلم قائم، يأخذ المادة المتعلمة المنظمة، بشكلها النهائى وربطها بالمادة الجديدة التى سيحصل عليها المتعلم بما لديه من معلومات سابقة موجودة فى بنائه المعرفى، ولابد من الإشارة إلى حقيقة تقول: إن هناك سببين وراء العلاقة الايجابية بين التعلم والاحتفاظ، وأولهما: أنه كما كان المتعلمون أكثر نظامًا وذكاء وخبرة فإنهم يتعلمون بسرعة

ملحوظة (توف، ١٩٨٤، مصدر سابق، ص٢٦١)، وثانيهما: أن التعلم والتذكر يفترض كل منهما وجود الآخر، وأن أى فصل بين الاثنين هو عمل مصطنع (توف، ١٩٨٤ نفس المصدر، ٢٦١).

ج- **التعلم الاستكشافى الاستظهارى:** وهذا التعلم قائم على الحفظ، حيث يصل المتعلم إلى أسلوب حل المشكلة، وإلى المعلومات التى يستخدمها فى الحل بشكل مستقل عما يعرض عليه، ولكى يحتفظ بها فى الذاكرة كما هى دون ربطها مع المعلومات والمعارف التى تكون لديه فى بنائه المعرفى (الشرقاوى، ١٩٨١، مصدر سابق، ص٢٢٤).

د- **التعلم الاستكشافى ذو المعنى:** وهذا التعلم، يصل بالدارس إلى حل المشكلة أو إلى الاحتفاظ بالمادة التعليمية الكفيلة بهذه المهمة، بشكل مستقل عما يقدم له من معلومات أو معارف، والتى تعتبر إضافة جديدة عما هو موجود فى الوقف التعليمى، ثم ربط المعلومات مع المعارف التى اكتسبها سابقًا.

والتعلم فى ضوء نظرية أوزبل، يكون ذا معنى لدى المتعلم إذ ارتبط بالبنية المعرفية المتكونة لديه من قبل، والبنية المعرفية فى هذا الإطار تتضمن الحقائق والمفاهيم والتعليمات فى تنظيم ذى طبيعة هرمية تمثل قمة المفاهيم الأكثر شمولية (شريف، ١٩٨٩، مصدر سابق، ص ١١٦).

يتضح من ذلك، أن التعلم ذا المعنى، يتطلب توافر علاقات ارتباطية بين معلومات الطالب السابقة فى بيئته المعرفية، والمعلومات الجديدة، ومن ثم الاحتفاظ بها.

المبحث الثانى

أثر الممارسة فى حفظ المادة المتعلمة

إن تأثير الممارسة يتجلى فى عكس صورة البناء المعرفى للفرد، أى إنها تعمل على تعديل هذا البناء، ومعناه تكوين معانى جديدة تحدد بواسطة الأفكار المتوافرة التى تم تنظيمها فى البناء المعرفى للمتعلم، وترتبط الممارسة بالعمل والمهارات المطلوب تعلمها، ويشير القرآن الكريم، بما لا يقبل اللبس، إلى أهمية الممارسة فى حفظ المادة المتعلمة، إذ يقول تعالى ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ﴾ [سورة الأعلى، الآية: ٦]، والتطبيق هو المحك الأساسى للممارسة، والتطبيق (Application) هو إخضاع المعرفة التى تعلمها المتعلم وفهمها فى مجال الممارسة الفعلية، أى نقل المعلومات من مستوى التجريد إلى مستوى المحسوس العلمى (الظاهر، ١٩٩٩، ص٦٠).

وعندما يتم تكوين هذه المعانى الجديدة فى البناء المعرفى، فإن ذلك يؤثر فى استجابات المتعلم، ويؤثر فى ما يتعلمه مستقبلاً من مادة جديدة مرتبطة بالسابق وكذلك الممارسة، تؤثر فى المتعلم والتذكر بواسطة التعديل للبناء المعرفى وتعمل على زيادة درجة استقرار ووضوح المعانى الجديدة، وترفع درجة فعالية التعلم والتذكر، وبمعنى آخر، لا تعتبر الممارسة فى حد ذاتها متغيرًا من متغيرات البناء المعرفى، ولكن تؤثر فيه وتلخص أثر الممارسة فى الأمور التالية:

١. تعمل لتأكيد المعانى المتعلمة الجديدة لتساعد على تذكرها.

٢. ترفع درجة استجابة المتعلم لنفس المادة المقدمة فى المحاولات التالية.

٣. تمكن المتعلم من تعويض النسيان الذى يحدث بين المحاولات.

٤. تساعد على تعلم وتذكر المادة التعليمية الجديدة المرتبطة بالمادة السابقة والتركيز على أهمية الممارسة الموزعة بدلاً من المركزة (الشرقاوى، مصدر سابق، ص٢٣١).

وكان الشيخ الماروردى، يؤكد البنية التعليمية، بوصفها أساس المادة المتعلمة، ومنهلها الدائم، ويتطرق إلى أواخرها، ومداخل تفضى إلى حقائقها، ولا يطلب الآخر قبل الأول، ولا الحقيقة قبل المدخل، فلا يدرك الآخر، ولا يعرف الحقيقة، لأن البناء على غير أسس، لا يبنى (الماروردى، ١٩٥٥، ص٣٩).

ويشارك (بروز) (أوزبل) فى تركيزه على أهمية البنية وتوفير الفرص للتفكير الحدسى فى حجرة الدراسة من خلال:

١. إن فهم الأساسيات يجعل الموضوع أكثر قابلية للفهم.

٢. ما لم ترتب التفصيلات فى نمط له بناء، فإنه سرعان ما يتعرض للنسيان، فتصبح الذاكرة أقدر على حفظ المواد التفصيلية حتى تمثلها بطرق مبسطة.

٣. إن فهم المبادئ الرئيسة والأفكار الأساسية، هو الطريق الأول لانتقال أثر التعلم السليم.

٤. تتيح البنية للشخص، أن يضيف الفجوة بين المعرفة الأولى والمعرفة المتقدمة (جابر، ١٩٧٧، المصدر سابق، ص ٢٥٩).

ويتأثر التعلم ذو المعنى بنوعيه الاستقبالى والاستكشافى فى وجه نظر (أوزبل) فى الاحتفاظ بالمادة المتعلمة، بعدد من العوامل منها:

١- التعلم السابق: يعتبر أوزبل، البنية العقلية للمتعلم، من أهم العوامل التى تؤثر فى العلم والاحتفاظ بالمادة المتعلمة، عن طريق ربطها بما تعرفه المتعلم.

٢- وضوح وثبات الأفكار فى البنية العقلية: عندما تكون الأفكار الرئيسة الموجودة فى البنية العقلية للمعلم واضحة ومنظمة فى البناء المعرفى يتم فعالية أكثر، أى يتم التعلم حين يقوم المتعلمون بصياغة المبدأ بأنفسهم، ثم يربطون بينه وبين أفكارهم الراهنة (الأزيرجاوى، ١٩٩١، مصدر سابق، ص٣٥٦).

٣- إمكانية المعنى فى المادة التعليمية الجديدة: ويقصد بذلك أن ترتبط المادة التعليمية بالبنية المعرفية للمتعلم على أسس حقيقة وغير عشوائية، وقد دلت نتائج الدراسات التى أجريت أن المادة التى لا معنى لها تأخذ جهودًا لنقلها تساوى عشرة أضعاف ما تأخذ المادة ذات المعنى (Lawton, 1979, P85).

والمبدأ الذى يفسر أوزبل على أساسه عملية التعلم ذات المعنى، هو مبدأ الاحتواء (Subsumption) أى دمج الفكرة الجديدة مع الفكرة الموجودة مسبقًا فى البناء المعرفى للفرد (حيدر، ١٩٩٣، مصدر سابق، ص٨٧).

المبحث الثالث

الاحتفاظ بالمادة على وفق أساسيات التعليم ذى المعنى

١- التعليم التمثيلى Representational Learning:

وهو نوع من أنواع التعليم، الذى يظهر فى تعلم المعنى الرنور المنفصلة، ويعد من أكثر الأنشطة التعليمية المعرفية أهمية عند المتعلم من حيث احتفاظه بالمادة التى اكتسبها، وكيفية استبقاء هذه المادة، وسبل استثمارها فى التطبيق العملى، وتتخذ هذه الرموز أول الأمر، صورة الكلمات التى يتحدث بها الأبناء والمعلمون، وكل من يحيط بالمتعلم، ثم يشر إلى الأشياء التى ينتبه إليها مع

تكرار اقتران الرمز مع الشيء، وأن مجرد عرض الرمز وحده يؤدى إلى استثارة الصورة البصرية الشيء التى تؤلف المعنى (الأزيرجاوى، ١٩٩١، ص٣٥٠).

ويعتمد هذا النوع من التعليم عند اديزل على نوع آخر، هو تعلم المفاهيم وما يفهم من تكوين بين المفهوم واسمه واستيعابه (الاحتفاظ به)، والمعنى الحقيقى أو الدلالى، والمعنى الإيمائى عن ذلك، يتبين أن التعلم التمثيلى، يعنى تعلم اسم المفهوم أو الكلمة، التى نطلقها على المفهوم وهو نوع من التعلم التمثيلى، لأن الربط بين الأشياء ومسمياتها يصبح كلمات (سركز، ١٩٩٦، ص٨٨).

٢ ـ تعلم المفاهيم Concept Learning:

يحتفظ المتعلم بمادته فى هذا النوع من التعلم، من خلال كون المفهوم Concept قد يكون له معنى منطقى ومعنى سيكولوجى، فمن الوجهة المنطقية، يشير المصطلح إلى ظواهر فى مجال معين، تجمع وتصنف معًا، لما بينها من خصائص مشتركة أى أن المفهوم يتضمن ما يسمى الخصائص المحكية أو الفاصلة التى تشير إلى مجموعة الخصائص التى تتوافر فى كل واحدة من الوحدات التى تؤلف فئة المفهوم (الأزيرجاوى، ١٩٩١، ص٣٥١).

ونجد فى هذا النوع من التعلم مرحلتين، الأولى: هى تكون المفهوم، ويقصد به تجريد الملامح الأساسية المشتركة لمجموعة من أشياء، ثم تأتى المرحلة الثانية: وفيها يتم سماح المتعلم للفظ المعبر عن المفهوم، وعندها تصبح النافذة التى يتم خلالها الاحتفاظ بالمادة التى أصبحت جزءًا من خزين المتعلم، ومن مثال ذلك يجرد المتعلم الخصائص المشتركة لمفهوم المثلث فى البداية كمرحلة تكوين، ثم يسمع عند دخوله المدرسة عن اللفظ الدال عليه فيصبح للمفهوم معنى، يمكن الاحتفاظ به كمادة ثم اكتسابها، (سركز، ١٩٩٦، ص٨٨).

٣- تعلم القضايا Proposition Learning:

إن هذا النوع من التعلم يعتمد على القضية، والتى تشمل التعميم الذى يشير إلى صيغة تدلل على علاقة مفهومين أو أكثر، وقد توجد القضايا دون أن تظهر بصيغة تعميمات (الأزيرجاوى، ١٩٩١، ص٢٥٢)، وأن المهم فى هذا النوع من التعلم أنه يفهم المتعلم معنى الفكرة المركبة التى تعبر عنها الجملة أو القضية.

والاحتفاظ بالمعلومات مالكة، وتربية الملكة عند الإنسان تتطلب الاحتفاظ بما اكتسبه الطالب ليكون قادرًا على استحضاره عند الحاجة (شمس الدين، ١٩٨٦، ص٨٥).

إن الفكرة المركبة، يعبر عنها بجملة أو قضية، وتلك تعتمد على الكلمات المفردة التى تؤلف الجملة، إلا أنها أكبر من مجموع هذه الكلمات، فهى إعادة تكوين للمعانى المفردة لهذه الكلمات، وتظهر أهمية تعلم الإعراب الذى يشمل القواعد التى يستخدمها الناطقون باللغة فى تصريف الكلمات وربطها فى جمل مفيدة، ويذهب أوزبل بالقول، إنه لكى يكون تعلم القضايا معتمدًا على المعنى، فإن الجملة التى تم تعلمها، يجب ربطها بالأفكار الراهنة عند المتعلم فى بنيته المعرفية، وأن التعلم بالتعريف، شكل من أشكال تعلم القضايا (الأزيرجاوى، ١٩٩١، ص٣٥٢).

٤- التعلم بالاكتشاف Discovery Learning:

يتطلب هذا النوع من التعلم عند المتعلم، نشاطًا عقليًا فى إعادة تنظيم مادة التعلم وترتيبها، وتحويلها قبل دمجها النهائى فى بنيته المعرفية (سركز، ١٩٩٦، ص٨٨)، وموقف الاحتفاظ بالمادة على المتعلم فى صورتها النهائية، ويسمى أوزبل هذا النوع، التعلم بالاستقبال أو الاستلام Reception Learning

(الأزيرجاوى، ١٩٩١)، ويحدث الاحتفاظ بالمادة المتعلمة فى التعلم بالاكتشاف من خلال كون المادة الدراسية المقدمة فى هذا المجال ناقصة، فيلجأ المتعلم إلى استخلاص المعانى واكتشاف المفاهيم.

٥- التعلم بالاستقبال Reception Learning:

إن الحصول على المادة الدراسية فى التعلم بالاستقبال يعد قائمًا على استقبال ذى معنى، ويعتمد هذا النوع من التعلم على تلقى أو استلام المادة المتعلمة أو المعروضة على المتعلم، بمعنى أن التعلم لا يقوم على تلقى أو استلام المادة المتعلمة، أو المعروضة على المتعلم، بمعنى أن التعلم لا يقوم بأى دور فى اكتشاف هذه المعلومات، وإنما دوره يمتد فى استقبال المعلومات والمعارف التى تعرض على مسامعه (الأزيرجاوى، ١٩٩١، ص٣٥٣).

والتعلم بهذه الطريقة، يحافظ على استبقاء المادة المتعلمة، ويساعد على الاحتفاظ بها؛ لأنه يبقى لمدة طويلة مع قليل من النسيان أن معدل النسيان يتوقف على عدد من العوامل مثل:

أ - إتقان التعلم المبدئى للمادة.

ب- الصلة الوثيقة بين ما يتعلمه الفرد وحاجاته ومفاهيمه.

ج - نوع النشاط اللاحق لتعلم المادة.

د - الصحة الجسمية والنفسية للشخص، ووقت التعلم بالاسترجاع (جابر، ١٩٧٧، ص٣٧٥). فإذا حاول المتعلم أن يحافظ على المعلومات الجديدة وذلك لتكامل هذه المعلومات مع البنية المعرفية وتكوين أو بناء بنية معرفية جديدة أو تعديل بناء معرفى قائم، أما إذا حاول المتعلم عن طريق الاستقبال والاكتشاف أن يتذكر هذه المعلومات الجديدة فى الموقف التعليمى، فإن هذا التعلم قائم على الاستظهار والحفظ (الأزيرجاوى، ١٩٩١، ص٣٥٥).

المبحث الرابع

الاحتفاظ بالمادة المتعلمة فى ضوء المنظمات المتقدمة

لقد صمم أوزبل، طريقة أو أسلوب جديد لهذا التعلم، وهو ما يسمى (**المنظم المتقدم**) الذى يؤدى دورًا ملحوظًا فى تكوين العلاقات ذات المعنى بين المعلومات المراد تعلمها، وما يوجد لدى الطالب من معلومات أولية فى بنيته المعرفية (أبو زينة، ١٩٨٢، ص١٣١).

الأهداف التعليمية للمنظمات المتقدمة:

من الأهداف التى تتوخاها المنظمات المتقدمة فى الحفاظ على المادة التعليمية لدى المتعلم هى:

١- تزود المتلقى بفكرة عامة لدقائق الموضوع الذى سيدرسه بشكل يجعله مستعدًا للتفريق بين الأساسيات والفرعيات فى بنيته المعرفية.

٢- زيادة التمييز لدى الطالب، وذلك ببناء جسر فكرى بين ما يستعمله وبين بنيته المعرفية والموقف التعليمى.

٣- تجعل المتعلم قادرًا على الدمج المتناسق عند مستوى التجريد والتعميم التى تعد قدراتٍ أعلى ذهنيًا من ظاهرة محتوى المادة التى سيدرسها. (زكرى، ١٩٧٨، ص٦٥).

والمنظمات المتقدمة لاستراتيجية قبلية للتدريس، تساعد على الاحتفاظ بالمعلومات وتساعد المدرس فى تنظيم معلوماته، واستخدام أفضل الطرائق والأساليب والوسائل التعليمية بما يتفق وطبيعة المعلومات، وهى محاور يستخدمها الطالب لينظم على أساسها تفاصيل المعلومات اللاحقة (توف، ١٩٨٤، ص٥٦).

مواصفات المنظمات المتقدمة:

للمنظمات المتقدمة مواصفات ينبغى الالتزام بها، عن صياغتها بغية استخدامها فى عملية التدريس، كى تؤدى الهدف الذى وضعت من أجله ومن هذه المواصفات هى:

١- الإيجاز، وهو أن تكون المنظمات المتقدمة من مجموعة موجزة أو قصيرة من المعلومات اللفظية أو المرئية.

٢- العمومية، وهى ألا تحتوى المنظمات المتقدمة على معلومات محدودة سيجرى توضيحها فيما بعد، ويجب أن تكون عامة فى لغتها ومعناها ومحتواها (حمدان، د.ت، ص٤٧٧).

٣- التشابه، إذ يمكن أن تكون المعنى عند المتعلم فى حالة وجود علاقة تشابه وارتباط بين ما يقدم للمتعلم من مادة دراسية، وما هو كائن لديه ويؤكد المعنى أيضًا المثال الذى أورده أوزبل عن مفهوم المثلث المتساوى الأضلاع (David, 1969, P.51).

٤- الأصالة، ونعنى أن تمثل المنظمات المتقدمة، المعلومات الأساسية للموضع المراد تعليمه.

٥- الوضوح وكمال المعنى، وهى مهمة لغوية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق المدرس.

٦- التأثير، وهو القدرة التأثيرية للمنظمات المتقدمة فى عملية تنظيم المعلومات لدى الطالب، وبناء روابط معرفية تصل بين المعلومات الجديدة المراد تعلمها والمعلومات التى يحتفظ بها المتعلم مسبقًا (حمدان، د.ت، ص١٠٣).

استنتاجات البحث :

من خلال القراءة الشاملة لأدبيات البحث نستنتج ما يأتى:

١- أن الاحتفاظ بالمادة المتعلمة، هدف جوهرى لعملية التربية والتعليم ينبغى الاهتمام به.

٢- أن المنظمات المتقدمة، هى المفتاح العملى لتسلسل خطوات عملية التدريس الفعال.

٣- أن التغذية الراجعة هى الحبل السرى لحيوية المادة المتعلمة.

٤- أن الربط الفعال والمنطقى بين بينة المتعلم ومادته الجديدة هو القاعدة الأمنية للمواقف التعليمية الحية.

٥- أن التركيز على خلفية المتعلم هو المنطلق السليم لعملية الاحتفاظ بالمادة المتعلمة، وسبل إدامة استيفائها فى ذهن المتعلم.

توصيات البحث:

١- اعتماد سبل الاحتفاظ بالمادة المتعلمة، مقررًا دراسيًا فى برامج إعداد كليات التربية وكليات المعلمين، ومعاهد إعداد المعلمين.

٢- التركيز على المنظمات المتقدمة فى خطوات التمهيد بمجالات التدريس.

٣- الاهتمام بتوضيح دلالات المادة المتعلمة بغية ترسيخها فى الذهن كمادة ذات معنى ليسهل الاحتفاظ بها، وتوظيفها فى المواقف الحياتية المختلفة.

٤- اعتماد مبدأ المحافظة على المادة المتعلمة كفقرة أساسية فى استمارة تقويم أداء المدرسين من قبل الاختصاصيين التربويين.

٥- تبنى موضوع ربط التعليم ببيئة المتعلم من خلال الانطلاق من الخلفية السابقة فى التدرج بتناول مواد التدريس داخل الصف.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
تابع لجامعة الدول العربية

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .

٢- أبو زينة، فريد وعفاف حداد (١٩٨٢): أثر استخدام المنظم المتقدم فى تعليم واحتفاظ الطلبة فى المرحلة الثانوية بالمفاهيم والمعلومات، نموذج تطبيقى على مقرر مناهج القضية الفلسطينية، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الثانى، العدد الثامن.

٣- الأزيرجاوى، فاضل محسن (١٩٩١): أسس علم النفس التربوى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٤- جابر عبد الحميد جابر (١٩٧٧): علم النفس التربوى، دار النهضة العربية، القاهرة.

٥- حيدر، عبد اللطيف حسين (١٩٩٣): تدريس العلوم فى ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، ط٢، دار الجابرى، اليمن.

٦- حمدان محمد زياد (د.ت): طرائق منهجية للتدريس الحديث، أنواعها، واستخداماتها فى التربية الصفية، ط١، دار التربية الحديثة للنشر، عمان.

٧- حمدا، محمد زياد (د.ت): تطوير المناهج مع استراتيجيات تدريسه ومواده التربوية المساعدة، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن.

٨- الحمدانى، موفق وآخرون (١٩٨٩): قراءات فى نظريات التعلم، الشئون الثقافية العامة، بغداد.

٩- سركز، العجيلى خليل (١٩٩٦): نظريات التعليم، جامعة قاريونس، ط٢، دار الكتب الوطنية، ليبيا، بنغازى.

١٠- سمعان، وهيب، ورشدى لبيب (١٩٥٩): دراسات فى المناهج، مكتبة الأنجلو المصرية.

١١- توف، محى الدين، عبد الرحمن عدس (١٩٨٤): أساسيات علم النفس التربوى، مؤسسة جون وايلى وأولاده، ط١، إنكلترا.

١٢- الشرقاوى، محمد أنور (١٩٨١): التعليم نظريات وتطبيقات، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٣- شريف، نادية (١٩٨٦): أثر استخدام المنظمات المسبقة والأسلوب المعرفى على التعليم فى جميع مستوياته المختلفة.

١٤- شمس الدين، عبد الأمير (١٩٨٦): الفكر التربوى عند ابن خلدون وابن الأزرق، ط٢، دار إقراء، بيروت، لبنان.

١٥- الظاهر، قحطان أحمد (١٩٩٩): طرائق التدريس العامة، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازى، ليبيا.
١٦- عاقل، فاخر (١٩٧٧): علم النفس، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
١٧- الماوردى، على بن محمد بن حبيب (ت، ٤٥٠هـ): أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، ط٣، مطبعة البابى الحلبى وأولاده، القاهرة، ١٩٥٥ .

18- David p. Ausubel Robinson Floyd, School learning New York: Holt Rinehart Win ston, 1969, P. 51.

19- Lawton and Wanska, S., the effects different types of advance organizers and classification learning, journal of educational research, 1979, vol 16, No. 3.

20- Weil, M. and Joyee, B information processing model of teaching. n.j: prentice - Hall 1978, P. 204.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
عضو اتحاد الجامعات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES
منظمة الجامعة للدول العربية